دراسات



إصدارات مئوية الدولة الأردنية 2021

د. بشير كريشان

الملك عبدالله الأوّل ابن الحسين

مؤسس الدولة الأردنية الحديثة

١٩٢١-١٩٥١

الملك عبدالله الأوَّل ابن الحسين

مؤسس الدولة الأردنية الحديثة

1951-1921

● الملك عبدالله الأوّل ابن الحسين مؤسس الدولة الأردنية الحديثة ١٩٢١-١٩٥١
● د . بشير كريشان
● دراسات
● وزارة الثقافة
● الطبعة الأولى ٢٠٢١
عمان - الأردن
ص .ب ١٣٢ - عمان
تلفون : ٤٦٢١٧٢٤
تلفاكس : ٤٦٣٧٠٤١
www.jowirters.org
Email:info@jowiters.org
● الاخراج الفني : ناصر الجرارعة

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٢١/٧/٣٧٥٨)

٩٥٦,٥٠٣١

كريشان ، بشير تركي صباح
الملك عبدالّله الأول ابن الحسين : مؤسس الدولة الأردنية الحديثة ١٩٢١-١٩٥١ / بشير تركي صباح كريشان .- عمان : وزارة الثقافة ، ٢٠٢١ .
(٢٤٦) ص .
ر .إ : (٢٠٢١/٧/٣٧٥٨) .
الواصفات : **/عهد الملك عبدالله ١٩٢١-١٩٥١// الاحوال الاجتماعية والاقتصادية . . القيادة السياسية//الهاشميون// تاريخ الأردن/ .**
* يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي المكتبة الوطنية .

ردمك : ISBN: 978-9957-94-755-2

الملك عبدالله الأوَّل ابن الحسين

مؤسس الدولة الأردنية الحديثة

1921-1951

د. بشير كريشان

عمان 2021م

المحتويات

المقدمة

يُعدُّ الملك عبدالله الأوَّل ابن الحسين شخصية سياسية وعسكرية فذّة، وقائدًا متميزًا من بين القادة العرب، ويُعدُّ رجل سياسة من الدرجة الأولى، إذ استطاع بدبلوماسيّته وواقعيّته ودهائه السياسي خدمة القضايا الوطنية من خلال أسلوب المهادنة مع بريطانيا، والذي تمكَّن من خلالها تأسيس وبناء الدولة الأردنيّة الحديثة، حتى أنَّ بعض رجال السياسة والإدارة اعتبروا نهج الملك عبدالله في الحصول على استقلال الأردن وإعلان المملكة الأردنيّة الهاشميّة ضربًا من ضروب الدبلوماسية الهادئة التي أوصلته في نهاية الأمر إلى تحقيق هدفه، والحصول على الاستقلال بتكاليف أقل من تلك التي تكبَّدتها أكثريّة الدول العربيّة في نيل استقلالها.

إنَّ اختيارنا للملك عبدالله الأوَّل ابن الحسين ودوره في تأسيس المملكة الأردنيّة الهاشميّة موضوعًا للدراسة، أمرٌ له مبرِّراته الموضوعية والعلمية.

تتألف الدراسة من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، خُصِّص الفصل الأول لنشأة الملك عبدالله الأوَّل ابن الحسين الأولى وعوامل تكوينه الفكري والسياسي، لبيان أنَّ تلك الشخصية كانت ذا خبرة سياسية متراكمة انعكست بشكل واضح على دوره في تأسيس إمارة شرقي الأردن عام 1921، بعد أن هُيِّئت الأسس لها عند قدومه إلى قضاء معان عام 1920 من قِبَل الوطنيين والأحرار العرب فضلاً عن الدعم المادي والمعنوي الذي قدَّمه زعماء وشيوخ العشائر الأردنيّة في معان وباقي مناطق البلاد، كما تناول الفصل موقف الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) من نشاط الأمير عبدالله في قضاء معان والتفاف أهلها حوله، إذ تمكَّن الأمير عبدالله من وضع أسس

دولته الجديدة في معان حتى وُصفت بأنها (عاصمة التأسيس).

أمّا الفصل الثاني فقد خُصِّص عن دور الملك عبدالله الأوَّل ابن الحسين في تأسيس إمارة شرقي الأردن، وقد جاء على ستة مباحث رئيسة، تناولت قدوم الأمير إلى عمّان واستراتيجيته في استثمار فرص انعقاد مؤتمر القاهرة والتغيُّرات السياسية في بريطانيا نفسها، وهذا ما تمّ في المبحث الثاني حيث تمّ الاتفاق مع تشرشل وأعلن عن تأسيس إمارة شرقي الأردن، وجاء المبحث الثالث ليسلط الضوء على طبيعة الحكم والإدارة التي مارسها الأمير عبدالله في الإمارة اعتمادًا على زعماء حزب الاستقلال، وخُصِّص المبحث الرابع عن دور الأمير عبدالله في إعلان استقلال شرقي الأردن عام 1923، وكان لقضائي العقبة ومعان مكانتهما الاستراتيجية في فكر الأمير عبدالله، وختم الفصل بمعاهدة عام 1928 ودورها في بلورة الوعي السياسي والحزبي في شرقي الأردن.

وجاء الفصل الثالث بعنوان (دور الأمير عبدالله بن الحسين في استقلال المملكة الأردنيّة الهاشميّة عام 1946) وتمَّت دراسته على خمسة مباحث هي الأمير عبدالله وإعلان الحرب العالمية الثانية عام 1939، ودور الأمير عبدالله في استعادة الحكم الهاشمي في العراق وطموح الأمير عبدالله بن الحسين في تحقيق مشاريعه الوحدوية، وجاء المبحث الرابع ليسلّط الضوء على دور الأمير عبدالله في استقلال المملكة الأردنيّة الهاشميّة عام 1946، ثم خُتم الفصل ببيان ردود الفعل العربيّة والدوليّة تجاه المعاهدة الأردنيّة-البريطانيّة لعام 1946.

واختتمت الدراسة بموضوع (جهود الملك عبدالله الأوَّل الخارجية في تعزيز استقلال المملكة الأردنيّة الهاشميّة 1947-1951)، وقد تناول دور المعاهدات التي عقدها الملك عبدالله الأوَّل في تعزيز استقلال البلاد، وهي المعاهدات التي عُقدت مع العراق وتركيا وبريطانيا، وقد أسهمت هذه المعاهدات في تعزيز استقلال وسيادة الأردن، وزادت من قوَّته أمام

التحديات الخارجية وبالذات محور (القاهرة–الرياض–دمشق)، كما سلّط الفصل الضوء على مكانة القدس في فكر وعقلية واستراتيجية الملك عبدالله الأوَّل، من خلال إصراره على تحقيق الوحدة بين الأردن والقسم العربي المتبقي من فلسطين، على اعتبار أنَّ هذه الخطوة كفيلة بتحرير القدس من براثن المحتل الصهيوني، وهذا ما تحقّق بوحدة الضفتين عام 1950، ولكنَّ ثمنه كان حياة الملك عبدالله الأوَّل نفسه، حيث استشهد في القدس على أيدي المتآمرين والمنافسين له من العرب، وهو ما اختمت به الدراسة.

أمّا الخاتمة، فقد انصبَّت على أبرز ما توصَّلت إليه الدراسة من استنتاجات خلال الحقبة الزمنية المحدَّدة لها.

اعتمدت الدراسة على مصادر متنوِّعة، تأتي في مقدمتها الوثائق العراقية غير المنشورة والتي شغلت حيزًا كبيرًا من بين هوامش هذه الدراسة، وخاصة وثائق وزارة الخارجية العراقية– البلاط الملكي، المحفوظة في دار الكتب والوثائق في المكتبة الوطنية ببغداد، وهي عبارة عن تقارير السفارة العراقية في عمّان وغيرها من العواصم العربيّة والأجنبية، وباعتبار أنَّ العائلة الهاشميّة هي نفسها الحاكمة في العراق والأردن، لذا ومن خلال هذه الوثائق فقد تمكنّا من الاطِّلاع على العديد من المواقف المهمّة التي تسلِّط الضوء على دور الملك عبدالله الأوَّل ابن الحسين في تأسيس وبناء المملكة الأردنيّة الهاشميّة.

كما اعتمدت الدراسة على الوثائق الأجنبية البريطانية والأميركية غير المنشورة، والتي أسهمت بتزويد الدراسة بمعلومات في غاية كبيرة من الأهمية، وممّا زاد من الأهمية أيضًا استخدام الوثائق العربيّة المنشورة.

أمّا المذكرات والتراجم الشخصية، فقد سدَّت فراغًا كبيرًا في هذه الدراسة، خاصة إذا علمنا بأنَّ هذه المذكرات تعود إلى شخصيات صانعة للأحداث، أو مطَّلعة عليها، مثل مذكرات الملك عبدالله وحفيده الملك حسين فضلاً عن مذكرات

هزاع المجالي وكلوب باشا رئيس أركان الجيش العربي الأردني.

كما اعتمدت الدراسة على الرسائل والأطاريح الجامعية المتخصصة في تاريخ الأردن، إذ قدّمَت معلومات وتحليلات أفادت الباحث كثيرًا في بيان استراتيجية الملك عبدالله المؤسِّس في بناء وإدارة الدولة الأردنيّة الجديدة.

أمّا الكتب العربيّة والمعرَّبة والأجنبية وكذلك الدوريات والصحف، فقد قدَّمَت معلومات على غاية من الأهمية لموضوع دراستنا وضمن المدة الزمنية المحدّدة لها.

وأخيرًا تطمح هذه الدراسة أن تلفت الانتباه إلى جوانب نراها جديرة بالاهتمام لتسليط الأضواء على موضوع الدراسة من جوانبه كافة، مع التماس العذر إنْ اخطأت أو قصّرت؛ فالخطأ والتقصير من صفات الإنسان، والكمال لله وحده، ولا ندَّعي بأنَّ هذه الدراسة قد بلغت حدّ الكمال فذلك طموح ليس من السهل تحقيقه، ولكن حسبنا أننا تصدَّينا لموضوع مهم جدًا في تاريخ الأردن خاصة والمنطقة العربيّة عامة.

وغاية ما نتمنّاه أن نكون قد وُفِّقنا في أداء مهمّتنا، فيكون جهدنا المتواضع خطوة قد تلقي بعض الضوء على صفحة مهمة من تاريخ المملكة الأردنيّة الهاشميّة المعاصر.

الفصل الأول
الأمير عبدالله ودوره السياسي
في معان قبل تأسيس الإمارة الأردنيّة

الفصل الأول
الأمير عبدالله ودوره السياسي
في معان قبل تأسيس الإمارة الأردنيّة

أولاً: الأمير عبدالله بن الحسين: نشأته وتكوينه الثقافي والسياسي

ينسب الأمير عبدالله بن الحسين(1) إلى الإمام الحسن بن الإمام علي بن أبي طالب (كرَّم الله وجهه) زوج سيدة نساء العالمين السيدة فاطمة الزهراء بنت رسول الله محمد (ﷺ).

أمّا النَّسب الهاشميّ، للعائلة الحاكمة في الأردن، فيرجع إلى هاشم من قبيلة قريش الجدّ الأعلى للنبيّ محمد (ﷺ)، وتنحدر قريش بدورها من النبيّ إسماعيل بن إبراهيم (عليهما السلام).

---

(1) هو الشريف عبدالله بن الحسين بن علي بن محمد بن عبدالمعين بن عون بن محسن بن عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسن بن محمد أبو نمي الثاني بن بركات الثاني بن محمد بن بركات الأول بن الحسن بن عجلان بن رميتة بن محمود أبو نمي الأول بن الحسن بن قتادة بن إدريس بن مطاعن بن عبدالكريم بن عيسى بن الحسين بن سليمان بن علي بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن محمد بن موسى بن عبدالله بن الحسن المثنى بن الحسن بن علي بن أبي طالب بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبدمناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن قريش، ينظر خالد بن سلطان بن عبدالعزيز، مقاتل من الصحراء، أيار 1999، ص1، http: www.moqatel.com. 4/7/2004.
علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة، 1921– 1946، عمّان، مطبعة الجامعة الأردنيّة، 1973، ص20.

ومن هنا حملت العائلة الهاشميّة لقب الشريف (الأشراف)، الذي يعني النَّسب للرسول الأكرم (ﷺ)، وهذا ما أعطاهم أحقيّة حكم أجزاء من إقليم الحجاز في الجزيرة العربيّة ما بين 967م وحتى عام 1925 دون انقطاع[1].

ونتيجة لهذا النَّسب تمتَّع الأشراف باحترام خاص، وشغلوا منصبًا خاصًا أيضًا عُرف تاريخيًا باسم (شريف مكة المكرمة)، الذي كان يضفي على شاغله قدرًا كبيرًا من المرجعيّة الدينيّة والسُّلطة السياسيّة.

وُلد الأمير عبدالله بن الحسين في مكة المكرمة حيث مهبط الوحي في شباط 1882، وذلك في شهر ربيع الأول عام 1299هـ، وهو النجل الثاني لأمير مكة المكرمة وشريفها الشريف الحسين بن علي، ووالدته الشريفة عابدية بنت الأمير عبدالله[2]، وهما أبناء عمومة مباشرين[3].

نشأ في كنف والده نشأة أبناء الأشراف من أمثاله، فتعلم القراءة والكتابة وتلاوة القرآن الكريم ومبادئ العلوم الأخرى على أيدي معلمين خصوصيين هو وشقيقيه علي وفيصل داخل قصر والدهم[4].

انتقل الأمير عبدالله مع أسرته إلى الأستانة، حينما تلقى والده الشريف حسين دعوة من السلطان عبدالحميد الثاني عام 1892، لتعيينه عضوًا في مجلس شورى الدولة، وكان له من العمر اثنا عشر عامًا

---

(1) خالد بن سلطان بن عبدالعزيز، المصدر السابق، ص1.

(2) الملك عبدالله بن الحسين، الآثار الكاملة للملك عبدالله، بيروت الدار المتحدة للنشر، 1973، تيسير ظبيان، الملك عبدالله كما عرفته، عمّان، مؤسسة دار العلوم الإسلامية، 1967، ص24.

(3) ماري ولسن، عبدالله وشرق الأردن بين بريطانيا والحركة الصهيونية، ترجمة فضل الجراح، بيروت، شركة قدمس للنشر والتوزيع، 2000، ص21.

(4) المصدر نفسه، ص30.

فاستقرَّت العائلة في القصر الفخم الذي هيّأه السلطان لهم في إسطنبول على شاطئ البسفور[1].

قضى الأمير عبدالله أيام الشباب في إسطنبول، فأتمَّ تعليمه مع إخوته على يد معلم جرى تعيينه من الأكاديمية العسكرية بإرادة سلطانية، ليعلمهم مواد اللغة التركية والجغرافية والرياضيات والتاريخ الإسلامي والعثماني[2].

ووصف الشريف عبدالله في مذكراته سنوات إقامته الست عشرة في إسطنبول، بأنَّها «سنوات عبرة واستفادة»، وقد شغف بحب الأستانة وافتتن بجمالها وروعة مناظرها، ولطالما أعرب في مجالسه الخاصة عن حنينه إلى تلك الربوع، وإلى الحياة الرغيدة الناعمة التي كان يرفل في حللها في عاصمة السلاطين، وقد وضَّح ذلك في مذكراته حيث قال: «أمّا الأستانة فرائع جمالها مقبول صيفها وشتاؤها، ما أجمل ربيعها وأكثر ثمارها، وأسهل مناخها جميلة صوت الجمال وحسناء فتنت الرجال»[3].

وهكذا نشأ وترعرع الأمير عبدالله في اثنتين من المدن المهمة هما مكة المكرمة وإسطنبول، كانت الأولى أقدس المدن الإسلامية ومركز الوعي والممارسة الدينية، في حين كانت الثانية عاصمة الامبراطورية العثمانية ومحور السلطة السياسية، وقد شكَّلتا المنبع الأساس لثقافته، فقد كان حاذقًا باللغتين العربيّة والتركية دارسًا لآدابهما دراسة علمية وافية، فانعكس ذلك على شخصيته التي اتَّسمت بجاذبيتها، فامتلك ذكاءً واضحًا، وسرعة بديهة، واتساع مداركه، وزيادة معارفه[4].

---

(1) أمين سعيد، الثورة العربيّة الكبرى، المجلد الأول، القاهرة، مطبعة عيسى الحلبي وشركاؤه، 1939، ص317.

(2) ماري ولسن، المصدر السابق، ص32.

(3) الأمير عبدالله، مذكراتي، عمّان، مطبعة مجلة الرائد، 1947، ص12.

(4) تيسير ظبيان، المصدر السابق، ص24.

وقد أشاد صاحب كتاب (يقظة العرب) بشخصيّة الشريف عبدالله وثقافته بقوله: «كان عبدالله متمتعًا بشهرة واسعة وبمحبة الناس له، وكان في ذلك متفوقًا على أخويه تفوقًا كبيرًا، وكان من ميزاته الكبرى جاذبيته الشخصية، وكان يعشق الشعر العربي، الأمر الذي حبّبه إلى نفوس زملائه العاملين في القضية العربيّة»[1].

ولا شكَّ أنَّ هذه الخصال قد برزت عن الأمير عبدالله أثناء إقامة العائلة الهاشميّة في إسطنبول مدة ستة عشر عامًا متواصلة، إذ استطاع خلالها التعرُّف على أساليب السياسة العثمانية اتجاه العرب، فضلاً عن ممارسة السلطة، ومخارج الحكم ومداخله، وسلوك السياسة الخارجية التي كانت تؤثر في مجرى سياسة الدولة، ممّا ولَّد لديه طموحًا في ممارسة السلطة، وقد جاءت تلك اللحظة التي قام بها الشريف عبدالله بالتدخل بإقناع والده الشريف حسين أنْ يطالبَ بمنصب شريف مكة وأميرها الذي شغر بوفاة الشريف عبدالإله، وبالفعل وجَّه الشريف حسين مذكرة خطية إلى السلطان عبدالحميد الثاني بهذا المعنى، حملها الشريف عبدالله وسلّمها بيده إلى الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) كامل باشا، فكان جوابه: «أقبِّل أنامل والدك وأطلب إليك أن تبلغه بأنَّ حقه لا يضيع إن شاء الله»[2]. ولم يلبث أن جاءه الجواب بدعوة الشريف حسين لمقابلة السلطان العثماني عبدالحميد الثاني حيث تمَّ تعيينه في منصب إمارة مكة المكرمة عام 1908، الأمر الذي قاد إلى انتقال الأسرة الهاشميّة من إسطنبول إلى الحجاز[3].

أمّا أوَّل إسهامات الأمير عبدالله السياسية رسميًا فكان في عام 1909

---

(1) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة الدكتور ناصر الدين الأسد والدكتور إحسان عباس، بيروت، دار العلم للملايين، 1978، ص295.

(2) أمين سعيد، الثورة العربيّة الكبرى، المجلد الأول، ص317.

(3) المصدر نفسه، ص317-318.

عندما انتُخب نائبًا عن مكة المكرمة في مجلس المبعوثان العثماني، وأخوه فيصل عن مدينة جدة، إذ كان الأخوان يسافران مع ممثّلي الحجاز الآخرين في ذلك المجلس إلى إسطنبول، للاشتراك في دوراته، ثم يعودان إلى مكة فيساعدان والدهما في عمله ويشاركانه في مهامه، وقد بلغ الأمير عبدالله من علوّ مكانته واعتباره، بالنّظر لما يتمتع به من مؤهلات قيادية، أن تمَّ انتخابه نائبًا لرئيس مجلس المبعوثان في عدة دورات تشريعية(1).

وقد وصف (جورج أنطونيوس) ذلك الأداء المتميز للشريف عبدالله في مجلس المبعوثان بالقول: «كان الأمير عبدالله، الابن الثاني للحسين، في مقدمة المبعوثين العرب في البرلمان العثماني، وكان هو ما يزال دون الثلاثين من عمره يتمتع بمكانة بارزة في الدوائر السياسية، وكان منذ بداية حياته يمتاز على أقرانه بروحه المستقلة، واعتزازه بنسبه، وتحمُّسه لمزايا قومه والدفاع عنها»(2).

ثانياً: الهاشميون وعمليّات الثورة العربيّة في شرقي الأردن

تُعدُّ الثورة العربيّة الكبرى التي أوقد شرارتها الشريف حسين بن علي في العاشر من حزيران 1916 (9 شعبان 1334هـ)، أعنف ردّ فعل قام به العرب، بقيادة أمير مكة المكرمة وشريفها الشريف حسين بن علي، للحدّ من سياسة التتريك والاضطهاد التي استبدّ الاتحاديون في ممارستها وبلغت ذروتها عندما أقدم الأتراك على إعدام القادة القوميين العرب في شهري نيسان وأيار عام 1916 في بيروت، وكان هذا الحدث على رأي أغلب

---

(1) أمين سعيد، الثورة العربيّة الكبرى، المجلد الأول، ص318، الأمير عبدالله، مذكراتي، ص13.

(2) جورج أنطونيوس، المصدر السابق، ص296.

المؤرخين من العوامل الأساسية التي دفعت العرب إلى القيام بثورتهم والتعجيل بها[1].

ولعلَّ الأهمية الكبرى لمنطقة شرق الأردن تجسَّدت من كونها أصبحت مسرحًا لعمليات الثورة العربيّة أثناء الحرب العالمية الأولى، وحدث أول اتصال فعلي بينها وبين الثورة عندما حررت قوات الثورة العربيّة بقيادة الأمير فيصل العقبة في 16 تموز 1917، ونظرًا لأهمية المنطقة فقد كان الأمير فيصل يدعو أهالي شرق الأردن وقادة العشائر إلى مساندة الثورة والاشتراك بعملياتها التحررية[2].

ويشير الباحثان الأردنيان (منيب الماضي وسليمان موسى) إلى موقف أهالي ومشائخ شرق الأردن من دعوة الأمير فيصل، بأنها قد خلقت إرباكًا للسكان، لأنهم لم يكونوا يعرفون إلاّ القليل من مضامين الثورة، بل إنَّ بعض السكان كانوا يعتقدون أنَّ الأمير فيصل جاء ليمهِّد الطريق للأجانب أعداء العروبة والإسلام، في حين التحق بعضهم الآخر بالثورة[3].

ويبدو أنَّ هذا القلق والتباين في مواقف أهالي شرق الأردن من الثورة هو ما دفع بالشريف حسين بن علي إلى توجيه دعوة مباشرة إلى أهالي

---

(1) تحسين العسكري، مذكراتي عن الثورة العربيّة الكبرى والثورة العراقية، ج1، بغداد، مطبعة العهد، 1936، ص189، نوري السعيد، محاضرات عن الحركات العسكرية للجيش العربي في الحجاز وسوريا 1916–1918، بغداد، 1947، ص48، جعفر العسكري، مذكرات جعفر العسكري تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة، لندن، 1988، ص156، جورج أنطونيوس، المصدر السابق، ص28، سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنيّة، ص11–12، سليمان موسى، الثورة العربيّة الكبرى وثائق وأسانيد، عمّان، دار الثقافة والعلوم، 1966، ص20.

(2) سليمان موسى، الحركة العربيّة، سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربيّة الحديثة 1908–1924، بيروت، دار النهار للنشر، 1977، ص300.

(3) منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمّان، 1979، ص53.

شرق الأردن لتأييد الثورة ونضالها الديني والقومي، وقد ختمها بختمه الشريف (شريف مكة وأميرها وملك البلاد العربيّة الحسين بن علي)[1].

وهكذا أعلنت العديد من عشائر شرقي الأردن تلبيتها لنداءات ودعوات الشريف حسين وابنه الأمير فيصل بمناصرة الثورة والاشتراك الفعلي بقواتها، بحيث شكل الأمير فيصل منهم جيشًا عُرف بالجيش الشمالي، تميزًا عن الجيوش التي بقيت حول المدينة المنورة وغيرها من جيوش الثورة العربيّة، هذا من جهة، ودليلاً على المهمة التي يقوم بتأديتها شمالاً في سوريا الطبيعية[2].

تشكَّل هذا الجيش بعد أن جمع الأمير فيصل حوله القبائل الأردنيّة من الحويطات وعنزة والرولة وبني صخر وبني عطية وعقيل وجهينة والرفاعية وغيرهم، واستطاعت هذه القبائل مساندة الأمير فيصل والاشتراك في جيش الثورة، وكان من بين أولئك الشيوخ الذين قُدِّر لهم أن يؤدوا دورًا خطيرًا في دفع العمليات نحو منطقة شرق الأردن، ذلك هو الشيخ عودة أبو تايه[3] زعيم قبيلة حويطات التوايهه الذين يقيمون حول معان، إذ أقام أكثر من شهر في معسكر الأمير فيصل يستعدّ للقيام بحركات حربية ضدّ العثمانيين في معان، وقد تمكَّن الأمير فيصل بمساعدة القبائل الأردنيّة من تحرير بلدة الوجه لتكون قاعدة تموين لجيشه على الساحل الشمالي،

---

(1) للاطلاع على نص الدعوة ينظر المصدر نفسه، ص54.

(2) سليمان موسى، الحركة العربيّة، ص300-301.

(3) ولد عودة أبو تايه في منطقة الجفر ولاية الحجاز في 17 أيار 1874 وهو من قبيلة الحويطات الأشراف العربيّة التي تسكن في المنطقة الممتدة من شمال السعودية إلى الحجاز جنوبًا ومن صحراء النفوذ الكبير شرقًا إلى الأردن والنقب وميناس السويس غربًا، لعب دورًا كبيرًا في الثورة العربيّة وتوفي في 22 تموز 1924، ينظر عودة أبو تايه ويكيبيديا (شبكة المعلومات).

وليتمكَّن من مهاجمة سكة حديد الحجاز من الداخل، وبالفعل أخذ هو وأخوه الأمير عبدالله يشنّان الهجمات على خط السكة بمساعدة الضباط الفنيين من البريطانيين[1].

وبعد الدَّعم الكبير من قبائل شرق الأردن، قرَّر الأمير فيصل التوجُّه بجيشه نحو الشمال لتحرير العقبة، وقد اعتمد في الهجوم على عنصر المباغتة، إذ بينما كانت البحرية البريطانية تضرب المدينة من جهة البحر، هجمت القوات العربيّة من الداخل فاضطربت الحامية العثمانية واضطرّت بالنهاية إلى الاستسلام في 6 تموز 1917[2].

ولعلّنا لا نعدو جانب الحقيقة إذا قلنا إنَّ تحرير العقبة يُعدُّ نقطة تحوُّل في تاريخ الثورة العربيّة الكبرى ودخولها مرحلتها الأخيرة، والذي كان لإسهامات أهالي شرق الأردن دورٌ كبيرٌ فيها، إذ إنَّ تحرير العقبة يُعدُّ انطلاقًا لمسار الثورة التحرري من الحجاز إلى سوريا، وبتعبير آخر فإنَّ تحرير العقبة قد شكَّل قاعدة أساسية لتقويض السلطة العثمانية في سوريا.

ونتيجة هذا الانتصار توسعت قاعدة التحالف مع القبائل الأردنيّة، فتمكن الأمير فيصل من جمع القبائل العربيّة حوله من قبائل الدراوشة والطقايقة والزوايد والزلباني، وتمكن رجال الأمير فيصل من تدمير أحد القطارات العثمانية وشنّ الغارات على القوات العثمانية، وبموجب خطة مرسومة تم تحرير الطفيلة ومعان. وقد طلب الأمير فيصل من أخيه زيد أن يكون على رأس القوات المتقدمة إلى الشمال، فسار الأمير ومعه جعفر العسكري قائد القوات النظامية عن طريق أبو اللسن باتِّجاه الطفيلة، وكانت

---

(1) سليمان موسى، الحركة العربيّة، ص302.

(2) مصطفى طلاس، الثورة العربيّة الكبرى، منشورات مجلة الفكر العربي، دمشق، 1978، ص235.

معركة الطفيلة من أقسى المعارك وأعنفها، وقد حدثت صدمة عنيفة للمستعمرين العثمانيين، ورُفعت الراية العربيّة في الطفيلة في 15 كانون الثاني 1918[1]. وبتحرير مدينة الطفيلة تعطّلت حركة النقل في البحر الميت وقطعت الإمدادات العثمانية، وفي شهر نيسان من العام نفسه عزل الأمير فيصل مدينة معان ومنع حاميتها من الالتقاء بقوات الجنرال اللنبي، وأصبح الأمير فيصل وأخواه علي وعبدالله يواجهون عددًا من القوات العثمانية يساوي العدد الذي تواجهه القوات البريطانية تقريبًا[2]. وبعد تحرير مدينتي معان وعمّان في 25 أيلول 1918 توجَّه الأمير فيصل بناءً على خطة الجنرال اللنبي على رأس حملة عسكرية إلى مدينة درعا وقد لبّى أهالي شرق الأردن نداء الثورة بالاشتراك مع جيش الأمير فيصل في تحرير درعا، كما تمكَّن جيش الأمير فيصل والثوار الأردنيون من دخول مدينة عمّان في 28 أيلول 1918، وهذا ما أحدث ارتباكًا في صفوف القوات العثمانية بانقطاع المدد عنها ودخول الجيشين البريطاني والعربي مدينة دمشق في أول تشرين الأول سنة 1918 وسط الهتافات والتأييد، ولمّا كانت الحرب قائمة أعلن اللنبي أمرًا بإحالة إدارة سوريا إلى الأمير فيصل بصفته قائدًا من قوات الحلفاء، وأذاع فيصل في 5 تشرين الأول من العام نفسه بيانًا أعلن فيه تشكيل حكومة دستوريّة عربيّة مستقلة استقلالاً مطلقًا باسم (مولانا السلطان حسين) شاملة جميع البلاد السورية وتعيين علي رضا الركابي حاكمًا عسكريًا لسوريا[3].

وفي 26 تشرين الأول 1918 انتهت المعارك الدامية ونجحت الثورة في

---

(1) مصطفى طلاس، المصدر السابق، ص237–239.

(2) سعد أبو ديه، وعبدالمجيد مهدي، الجيش العربي ودبلوماسية الصحراء، عمّان، 1987، ص15.

(3) منيب الماضي وسليمان موسى، المصدر السابق، ص83.

تحقيق أهدافها ويعتبر ذلك خاتمة رائعة لجهود العرب[1]. ويقول علي محافظة: «والحقيقة أنَّ أهالي شرق الأردن قد ساهموا مساهمة فعالة في جيش الثورة العربيّة في العمليات العسكرية التي جرت في بلادهم وتلك التي جرت في سوريا الطبيعية»[2].

ونتيجة للانتصارات الكبيرة التي حققتها قوات الثورة العربيّة ساد اعتقاد أن ليس بإمكان العرب تشكيل حكومة عربيّة مستقلة موحدة في سوريا الطبيعية تحظى بدعم الحلفاء وحسب، بل إنَّ هؤلاء سيعترفون باستقلال الأجزاء العربيّة التي كانت تخضع للحكم العثماني، خاصة بعد الدعم الذي قدمه العرب للحلفاء إبان الحرب، ولكن الذي حدث أنَّ الجنرال اللنبي طلب من الأمير فيصل، في اليوم الثالث من تحرير دمشق، إقامة إدارة عسكرية في المنطقة الواقعة شرقي نهر الأردن والممتدة من العقبة إلى دمشق، على أن يكون حكّامها العسكريون وموظفوها المدنيون من العرب ومرتبطين مباشرة بالأمير فيصل الذي سيكون بدوره مسؤولاً أمام الجنرال اللنبي[3].

ولكن الجنرال اللنبي أصدر منشورًا في 22 تشرين الأول 1918 أعلن فيه عن اتفاق حكومته مع فرنسا، بتقسيم سوريا الطبيعية إلى ثلاث مناطق عسكرية على النحو التالي[4]:

1. المنطقة الجنوبية (فلسطين) وتتولى السلطات البريطانية إدارتها مباشرة.

---

(1) جورج أنطونيوس، المصدر السابق، ص329.

(2) علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، ص15.

(3) علي محافظة، العلاقات الأردنيّة-البريطانية، ص14.

(4) سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنيّة 1921-1925، عمّان، 1971، ص12.

2. المنطقة الشرقية (سوريا الداخلية وشرقي الأردن) ويتولى إدارتها الأمير فيصل.

3. المنطقة الغربية (لبنان والساحل السوري) ويتولى الفرنسيون إدارتها مباشرة.

وجسَّدَ المنشور الذي أصدره الجنرال اللنبي، تآمر بريطانيا وفرنسا على العرب، ونكثها لوعودها للشريف حسين بن علي، بل إنه تضمَّن بعض بنود اتفاقيّة سايكس-بيكو[1].

وهكذا خضعت منطقة شرقي الأردن للإدارة العربيّة العسكرية التي ترأسها الأمير فيصل في دمشق بين تشرين الأول 1918 وتموز 1920، وقد عمل الأمير فيصل على تمييز منطقة نفوذه بتقسيم سوريا إداريًا إلى ثمانية

(1) كان الحلفاء أثناء الحرب العالمية الأولى، يخططون لاقتسام البلاد العربيّة فيما بينهم، فعقدوا اتفاقية سايكس-بيكو في 16 مايس 1916، بين بريطانيا وفرنسا وروسيا، ونصّت على تقسيم سوريا الطبيعية والعراق إلى مناطق نفوذ فرنسية وبريطانية، ومثلت هذه الاتفاقية نقطة البداية في قيام الإمارة الأردنيّة، لأنها نصت بأن تكون منطقة شرقي الأردن جزءًا من المنطقة العربيّة المستقلة تحت الإشراف البريطاني حيث جاء في الاتفاقية ما نصه «المنطقة (ب) وتشمل منطقة شرقي الأردن، وتخضع لحكم عربي ونفوذ بريطاني»، وهذا ما يؤكده الباحث الفرنسي فينيه بقوله: «إنَّ البداية التاريخية لقيام شرقي الأردن هي اتفاقية سايكس-بيكو، لأنها واقعة ضمن منطقة النفوذ البريطاني، وظلت هذه الاتفاقية سرية حتى تشرين الثاني 1917، عندما نشر البلاشفة نصوصها، والأنكى من ذلك أنَّ بريطانيا أصدرت وعد بلفور في 2 تشرين الثاني 1917، القاضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، للتفاصيل ينظر: سليمان موسى، الثوة العربيّة الكبرى، ص93-97.

ألوية، ثلاثة منها ألفت المنطقة الواقعة شرقي نهر الأردن[1].

يرأس كل لواء حاكم عسكري باسم مدير الداخلية، كما أقام فيصل مجلسًا للعشائر يعمل على تسوية أمورها حسب تقاليدها المتعارف عليها، وأعاد تنظيم الجيش العربي[2]، ولكن ما تم ترتيبه كان مؤقتًا، إذ توصّلت بريطانيا وفرنسا إلى اتفاق آخر في 15 أيلول 1919 لتعديل اتفاقية سايكس–بيكو[3]، ومن هنا فلا غرابة في رفض الحكومة الفرنسية الاعتراف بحكم فيصل في سوريا، الأمر الذي دفع بالأمير فيصل إلى التصدي للسياسة الاستعمارية بإعلان التجنيد الإجباري في سوريا للأعمار من (20–40) سنة[4].

دفعت هذه التطورات بأعضاء الحركة القومية إلى عقد مؤتمر لهم في 7 آذار 1920 باسم المؤتمر السوري العام وقرر إعلان استقلال سوريا الطبيعية (سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن) ونادى بالأمير فيصل ملكًا عليها[5]، وفي الوقت نفسه أعلن الوطنيون العراقيون استقلال العراق

(1) وكانت تتألف من لواء الكرك (الكرك، الطفيلة، معان، العقبة) ولواء البلقاء (السلط، زيزياء، عمّان، مأدبا) ولواء حوران (درعا، ازرع، المسمية، بصرى، عجلون، جرش)، ينظر سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنيّة، ص12.

(2) منيب الماضي وسليمان موسى، المصدر السابق، ص85–88.

(3) نصت الاتفاقية الجديدة على ما يأتي: انسحاب القوات البريطانية فورًا من سوريا (باستثناء فلسطين) وضم ولاية الموصل إلى العراق، والاعتراف بالانتداب البريطاني، ينظر علي محافظة، العلاقات الأردنيّة– البريطانية، ص 18–19.

(4) منيب الماضي وسليمان موسى، المصدر السابق، ص90.

(5) الوثائق القومية، الوحدة السورية الطبيعية، الكتاب الأردني الأبيض، عمّان، د.ت، ص6–9.

والمناداة بالأمير عبدالله ملكًا دستوريًا عليه[1]،

وفي اليوم التالي أصدر الملك فيصل مرسومًا ملكيًا بتشكيل وزارة مدنية برئاسة علي رضا الركابي[2].

ولكن بريطانيا وفرنسا أعلنتا عدم اعترافهما بذلك، بل أقرَّتا في مؤتمر سان ريمو يوم 25 نيسان 1920، فرض الانتداب الفرنسي على سوريا الداخلية ولبنان، والانتداب البريطاني على فلسطين وشرقي الأردن والعراق، وفي ضوء ذلك تقرَّر أن تحلّ القوات الفرنسية محلّ القوات البريطانية في مناطق الانتداب الفرنسي[3].

والحقيقة أنَّ مقررات سان ريمو ما هي إلاّ خيبة أمل للعرب ونقض للعهود التي تعهدت بها بريطانيا لهم. وكانت الفئة الواعية في شرقي الأردن تعي الأخطار التي تحيط بهم وبالوطن العربي عامة وسوريا خاصة، وقد

---

(1) ردًا على إعلان الوطنيين العراقيين بانتخاب الأمير عبدالله ملكًا على العراق بعد استقلاله، أبرق لويد جورج وزير خارجية بريطانيا إلى الملك حسين وابنه الأمير عبدالله رسالة أكد فيها أنَّ الحكومة البريطانية لا تعتبر العراقيين الذين اجتمعوا في دمشق ممثلين للعراق، وأنَّ مؤتمر الصلح وحده هو الذي سيقرر مستقبل العراق، وردَّ الأمير عبدالله في 6 نيسان 1920 على ذلك برسالة إلى وزير خارجية بريطانيا جاء فيها، أنه لا يعرف الحقائق المتعلقة بالمؤتمر العراقي، وقال: «ولكنني أعرف حقيقة واحدة وهي أنَّ الوضع خطير وأنَّ الضرورة تقضي علينا بالتعاون لإيجاد علاج ناجح وسريع نستلهمه من الشجاعة الروحية..»، للتفاصيل ينظر سليمان موسى، المراسلات التاريخية، المجلد الثالث، ص87–89.

(2) اعتبرت وزارة الركابي أوّل وزارة طبيعية دستورية في تاريخ سوريا حسبما جاء في البيان الوزاري، ينظر الكتاب الأردني الأبيض، ص9.

(3) نقولا زيادة، عالم العرب، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، 1984، ص266، سليمان موسى، الحركة العربيّة، ص545.

ساهم الأردنيون في الحركة الوطنية العامة وفي الاحتجاجات ضد السياسة الفرنسية والبريطانية، فقد قاوم أهالي عجلون ونواحي بني عبيد والوسطية والكفارات والرمثا المشاريع الصهيونية والسياسة البريطانية في فلسطين[1].

وفي المقابل عقد الوطنيون الأردنيون اجتماعًا في قرية قم في 20 نيسان 1920 بلدة الشيخ ناجي العزام وقرّروا الهجوم على المواقع البريطانية في سمخ وبيسان وبعض القرى اليهودية، وكان منصور الحلقي قائمقام عجلون من المشجعين لتلك الحركة[2].

وردًا على ذلك سارعت القوات البريطانية إلى ضرب المهاجمين بالطائرات بعد أن قطعوا نهر اليرموك إلى سمخ ونهر الأردن وبيسان وكان من نتيجة القصف الشديد بالقنابل، أنْ اضطرَّ المهاجمون للتراجُع إلى قراهم بعد أن قُتل عدد من رجالهم ومنهم الشيخ كايد المفلح زعيم رجالهم، ومنهم الشيخ كايد المفلح زعيم ناحية الكفارات، وتعريض قرية أم قيس لقصف الطائرات البريطانية[3].

وعندما قرر الأمير فيصل الدفاع عن البلاد، ساهمت العشائر الأردنيّة بالاشتراك مع القوات في صدّ العدوان إذ ساهمت قوة كبيرة من الشراكسة الأردنيين بزعامة ميرزا باشا وسعيد المفتي، وقوة كبيرة من عشائر شرقي الأردن بزعامة سلطان بن عدوان[4].

---

(1) جمال الشاعر، تجربة الديمقراطية في الأردن، مجلة المستقبل العربي، العدد 64، حزيران 1988، ص120.

(2) منيب الماضي وسليمان موسى، المصدر السابق، ص23، مجموعة وثائق سياسية 1929 في القضية الأردنيّة، عمّان، 1985، ص23.

(3) عبدالأمير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية في الأردن 1946–1958، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1991، ص8.

(4) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر السابق، ص92.

وهكذا أخذت الأحداث تسير بسرعة في سوريا، فبعد انسحاب القوات البـريطانيـة من سـوريا دخلت القـوات الفـرنسيـة التي يقـودها الجنرال غورو[1]، لتحل محل القوات البريطانية[2].

وعينت فرنسا الجنرال غورو مندوبًا ساميًا لها في سوريا فضلاً عن كونه قائدًا للقوات هناك[3]، ووجَّه غورو إنذارًا للملك فيصل يطلب فيه الاعتراف بالانتداب الفرنسي الفوري على سوريا وإلغاء نظام التجنيد وتسريح المجندين فورًا، إلاّ أنَّ رفض الأمير فيصل الإنذار دَفَعَ بالجنرال غورو إلى إصدار أوامره إلى قواته بالتقدم إلى دمشق.

وفي ميسلون استطاعت القوات الفرنسية دحر الجيش العربي الذي كان يقوده يوسف العظمه (وزير الدفاع) في 24 تموز 1920[4]، واستشهد فيها[5]،

(1) غورو: هو هنري غورو (1867–1925) كان مندوبًا ساميًا لفرنسا في سوريا 1920–1922 إضافة إلى كونه قائدًا للقوات الفرنسية على سوريا ولبنان. ثم أصبح حاكمًا عسكريًا في باريس خلال 1923–1937 للتفاصيل ينظر:

Aeron S.Klieman, Foundation of British Policy in The Arab World: The cairo conference of 1921, London. John Hopkins, 1970, p.306.

(2) علي محافظة، العلاقات الأردنيّة البريطانية، ص43.

(3) وزارة الثقافة والإعلام، الأردن، لمحة موجزة، 1977، ص10.

(4) سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنيّة، ص10.

(5) سعد أبو ديه وعبدالمجيد مهدي، مصدر سابق، ص31.

وعزل الملك فيصل عن عرشه[1]، وإخراجه من البلاد[2].

ثالثاً: أوضاع شرق الأردن قبل قدوم الأمير عبدالله إليها

بعد الاحتلال الفرنسي لدمشق وخروج الملك فيصل منها، سادت فترة من الاستياء والترقب بشأن مصير منطقة شرقي الأردن، حيث تساءل بعض حكام المناطق الأردنيّة، الذين كانوا على ما يبدو جاهلين بما توصّل إليه مؤتمر سان ريمو، عن مرجعهم الحقيقي؛ أهو في دمشق أم في القدس؟[3].

وبعد مغادرة الملك فيصل في 28 تموز 1920 دمشق إلى درعا ومن ثم إلى حيفا في 2 آب 1920، أرسل رئيس وزراء سوريا الجديد علاء الدين الدروبي بلاغًا عامًا في 1 آب من العام نفسه إلى جميع الحكام الإداريين ومنهم متصرف الكرك ويدعو البلاغ إلى تنفيذ ما يأتي[4]:

---

(1) بلال حسن التل، الأردن محاولة للفهم، عمّان، دار اللواء للصحافة، 1978، ص81، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، صور من حياة المغفور له الملك عبدالله بن الحسين، 1882–1951، عمّان 1982، ص73.

(2) غادر الملك فيصل إلى أوروبا بدلاً من التوجه إلى شرقي الأردن والحجاز لأنه أدرك أنَّ العرب لا قبل لهم بالتصدي لدولة كبرى مثل فرنسا، خاصة بعد أن تخلت بريطانيا عنهم، واتفقت مع فرنسا لاقتسام المنطقة العربيّة، ورأى الملك فيصل أنَّ على العرب أن يبذلوا كل ما في وسعهم في الميدان السياسي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من حقوق العرب، وانتظار فرص المستقبل، ينظر دار الكتب والوثائق/ البلاط الملكي وسنرمز لها (د.ك.و)، 3688/ 311 تقارير الملك حسين بن علي، وثيقة رقم61، ص1.

(3) خير الدين الزركلي، عامان في عمّان، عمّان، 1925، ص38، عبدالأمير محسن جبار، مصدر السابق، ص9.

(4) محمود عبيدات، الدور الأردني في النضال العربي السوري 1908–1946، عمّان، 1993، ص26.

1. رفع العلم الفرنسي على الدوائر والمؤسسات.
2. التزام السكينة وعدم إثارة الفتن.
3. التقيُّد بأوامر الحكومة.
4. تداوُل العملة السورية الصادرة من بنك سوريا ولبنان الفرنسي.

ولعلَّ هذا ما دفع بمتصرف الكرك رؤوف الأيوبي إلى تعميم هذا البلاغ إلى الأقضية والمديريات، وكان كبش الفداء قائمقام معان عبدالسلام كمال، الذي أنزل العلم السوري العربي ورفع العلم الفرنسي فوق الدائرة، إلاّ أنَّ الشيخ عودة أبو تايه شيخ عشيرة الحويطات وأمير اللواء الفخري عندما علم بالأمر، دفعته حميّته إلى تنزيل العلم الفرنسي وتمزيقه وأعاد رفع العلم السوري العربي فوق الدائرة، وأمر بإلقاء القبض على قائمقام معان وزجّه بالسجن وتولّى سلطة اللواء بنفسه، معلنًا بأنه لن يقبل الأوامر إلاّ من الشريف حسين ملك الحجاز[1].

وبقيت منطقة شرق الأردن بعد الحكم الفيصلي مدة من الزمن لا تعرف مستقبلها ومصيرها ومَن يحكمها، الأمر الذي حدا بالشريف حسين بن علي إلى حلّ تلك المعضلة بإعلانه «أنَّ شرق الأردن يتبع الحجاز وليس فيصلاً أو البريطانيين»[2].

الأمر الذي دفع ببريطانيا إلى سرعة البتّ في تحديد مستقبل منطقة شرق الأردن، وذلك بتشكيل حكومات محلية تدار وتأتمر بأوامر الضباط السياسيين البريطانيين، فتم تشكيل الإدارة البريطانية في شرق الأردن من (الرائد سومرست واللورد ريكلن والنقيب برنثون والنقيب بيك والرائد إليك كيركبراير والرائد كامب)[3].

(1) سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنيّة، ص14-15.

(2) أنيس صايغ، الهاشميون والثورة العربيّة الكبرى، بيروت، 1966، ص224.

(3) علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، ص17، عباس مراد، الدور السياسي للجيش الأردني 1921-1973، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1973، ص11.

والواقع أنَّ الحكومة البريطانية لم تكن راغبة في هذه الفترة لاستلام الإدارة المباشرة لمنطقة شرق الأردن لثلاثة أسباب:

أولاً : رغبة بريطانيا في إنشاء منطقة منفصلة عن فلسطين في شرق الأردن.

ثانيًا: أنَّ الاحتلال العسكري لمنطقة واسعة ومتخلفة كشرقي الأردن يُعدُّ أمرًا مُكلفًا ماديًا وغير مأمون العواقب.

وثالثًا: أنَّ بريطانيا أدركت أنَّ الحكم البريطاني المباشر سيزيد من استياء السكان في منطقة شرق الأردن، لذا وضعت بريطانيا خطة لممارسة السيطرة من خلال حكومات محلية، لتفتيت القوى الاجتماعية في البلاد، والحيلولة دون تعرُّض نفوذها إلى معارضة شديدة[1].

وأثناء وصول الرائد سومرست (الذي ناب عن السير هربرت صموئيل مندوب عام بريطانيا في فلسطين) إلى شرقي الأردن، قابله وفد من أهالي إربد وتمَّت المقابلة في قرية (أم قيس) في 2 أيلول 1920، وقدَّم الوفد خلال المقابلة المطالب التي ترى الحركة الوطنية الأردنيّة أنها تعبِّر عن آمال وطموحات أبناء المنطقة في الاستقلال والسيادة، وأهم ما جاء في هذه الوثيقة التي عُرفت بـ(وثيقة أم قيس الوطنية) ما يأتي[2]:

1. أن تُشكَّل حكومة عربيّة وطنية مستقلة لمنطقة شرقي الأردن.
2. يتولى رئاستها أمير عربي.
3. أن تكون منفصلة عن حكومة فلسطين.
4. تأليف مجلس عام مهمته سنّ القوانين وإدارة شؤون البلاد الداخلية وتنظيم الميزانية.

---

(1) عبد الأمير محسن جبار، التطورات، ص9.

Aqil Hyder Hasan Abidi, Jordan apotical study from 1948-1957, London, 1965, p.2.

(2) علي محافظة، تأسيس الإمارة الأردنيّة، ص23–24.

5. أن يؤلَّف جيش وطني لهذه الحكومة مهمته حفظ النظام وتعزيز الأمن.
6. منع الهجرة الصهيونية وعدم السماح لليهود على الإطلاق بدخول أراضي شرقي الأردن، ومنع بيع الأراضي لهم منعًا باتًا.
7. للحكومة الوطنية فقط الحق في تجريد السلاح أو إبقائه بأيدي الأهالي في المنطقة.
8. إعفاء المطلوبين السياسيين ضمن حدود هذه المنطقة وعدم تسليم أي مطلوب سياسي يلجأ إليها.
9. للحكومة حريّة التجارة بينها وبين الحكومات المجاورة.
10. المطالبة بجعل إدارة سكة حديد الحجاز للحكومة الوطنية، ومطالبة بريطانيا للتدخل في هذه المسألة.
11. على الحكومة البريطانية أن تساعد في ما تحتاج إليه من عتاد وسلاح وأدوات فنية لإدارة البلاد.
12. شعار هذه الحكومة هو العلم السوري ذو النجمة.
13. ضمّ شرقي الأردن إلى سوريا عندما تتحقّق الوحدة السوريّة.

يمكننا القول من استعراض بنود هذه الوثيقة الوطنية، التي عرضها زعماء البلاد في شرقي الأردن على الحكومة البريطانية، إنَّها تؤشِّر على مدى تطوُّر الوعي السياسي الوطني في منطقة شرق الأردن، كما أنَّها تؤكد صدق انتمائهم الوطني والقومي للبلد الأم سوريا الكبرى، ورفضهم للسيطرة الأجنبية والمناداة بالاستقلال وحق السيادة، بل وتبنّيهم المبكر للتنبيه إلى الخطر الصهيوني بمطالبتهم منع هجرة اليهود أو بيع الأراضي لهم في منطقة شرقي الأردن، كما أنَّها تدلّ على إمكانيّة قيادتهم وقدرة إدارتهم لبلدهم شرقي الأردن.

والواقع أنَّ الحكومة البريطانية لم تستجب في البداية لهذه المطالب الوطنية والقومية، واستمرت في تنفيذ خطتها لإقامة حكومات محلية،

فتألفت بالفعل حكومات في المناطق الأردنيّة المهمة؛ حكومة عجلون وحكومة السلط وحكومة الكرك، وقد عيَّنت بريطانيا أقوى شيوخ العشائر وأكثرهم سطوة رؤوساء لهذه الحكومات، وشجعت العقلية العشائرية الرافضة للخضوع للحكم المركزي، وكانت تلك الحكومات تعمل بإشراف وأمر ضباط سياسيين بريطانيين، دون أن تكون لها أي صفة دوليّة.

وعلى أي حال فقد شكّلت وثيقة (أم قيس) برنامجًا وطنيًا لكل أبناء الأردن تحقق بقدوم الأمير عبدالله إلى معان في 11 تشرين الثاني 1920، وكان الهدف المعلن لقدومه هو التصدي للاحتلال الفرنسي لسوريا الذي أسقط الحكومة العربيّة، والثأر لعرش أخيه الملك فيصل بعد إعلان الأمير عبدالله نفسه نائبًا لملك سوريا[1].

رابعاً: قدوم الأمير عبدالله إلى معان (عاصمة التأسيس)

أدَّت معان[2] دورًا تاريخيًا وأساسيًا مهمًا في تغيير أحداث منطقة شرق الأردن خاصة والمنطقة العربيّة عامة، خاصة بعد وصول الأمير العربي عبدالله إليها، إذ كان لشيوخ معان وأهلها الفضل في إنشاء دعائم وركائز تأسيس الدولة الأردنيّة الحديثة.

إذ كان قضاء معان جزءًا من المملكة العربيّة السورية بقيادة الملك فيصل بن الحسين (1918–1920)، وقد عيّن الملك فيصل عليها قائمقام هو عبدالسلام كمال، ولكن بعد سقوط المملكة العربيّة السورية بيد الفرنسيين في 24 تموز 1920 على أثر معركة ميسلون وخروج الملك فيصل من الشام،

(1) علي محافظة، العلاقات، ص25.

(2) معان بفتح الميم لا بضمّها تسميتها مشتقة من لفظ العون والمعونة والإعانة وهي صفات عربيّة أصيلة، ينظر خالد الثاني، برنامج معان حاضرة الحكم الإداري في التلفزيون الأردني.

فقد أعاد الشريف حسين بن علي معان إلى المملكة الهاشميّة الحجازية وعاصمتها مكة المكرمة، وبذلك تمّ ربطها إداريًا بالحجاز وعيَّن لها الشريف حسين بن علي قائمقام هو منير عبدالهادي[1]، وهكذا أصبحت معان ضمن حدود دولة الملك الحسين بن علي ملك الحجاز، ولعلّ اتِّخاذ هذا الإجراء الإداري جاء خشية من سيطرة الفرنسيين على باقي مناطق شرقي الأردن.

والأسباب التي دعت الأمير عبدالله بن الحسين للقدوم إلى معان كثيرة، منها، موقع معان الاستراتيجي الذي يتوسط ما بين الحجاز وبلاد الشام، فقد وصفها المستشرق والباحث السويسري بيركهارت في كتابه (رحلات في سوريا الجنوبية في بداية القرن التاسع عشر) بالقول: «من المرجح أنَّ أهالي معان يعتبرون بلدتهم مركزًا أماميًا للمدينة المنورة، فإنهم مكرسون أنفسهم لدراسة القرآن الكريم بلهفة زائدة...».

أمّا الباحث جورج أوكسن بالين فقد كتب عن معان قائلاً: «ومعان الحالية من أكبر البلدان في طريق الحج السوري، فيها مئتي عائلة تقريبًا، تنحدر من سبعة بطون، وهم أقوياء البنية كالبدو، سوريو الملامح كالشوام، وهذه القوة المحاربة بعثت في نفوس أهل معان الثقة»[2].

بينما وصف الباحث والرحالة خير الدين الزركلي معان «إنها مفتاح الحجاز وبوّابة الشام، وهي واحة لراحة الحجيج السوري، فضلاً عن كونها مركزًا تجاريًا مهمًا للعرب، كما أنَّ وقوعها على خط السكة الحديدية

---

(1) إبراهيم الشرعة ونضال المؤمنين، التطورات الحوارية والسياسية في قضائي العقبة ومعان بين عامي (1917–1925)، مجلة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد 28، شباط 2014، ص226.

(2) نقلاً عن برنامج في التلفزيون الأردني، عن الملك المؤسس عبدالله بن الحسين بمناسبة مرور مئة عام من تأسيس المملكة الأردنيّة الهاشميّة، حديث خالد الشمري، رئيس بلدية معان سابقًا.

الحجازية، فضلاً عن وجود مكتب البرق فيها، جعل منها مركزًا دائم الاتصال بالأحداث الجارية ميدانيًّا في المناطق البعيدة عنها»[1].

أمّا الشريف حسين بن علي فقد اعتبر معان تابعة للحجاز كليًا بعد انتهاء الحكم العربي في دمشق[2]، بينما أوضح الأمير عبدالله بن الحسين لمستقبليه أسباب قدومه إلى معان هي تحرير سوريا من الاحتلال الفرنسي، وقد أشار في مذكراته «وصلتُ بطلب من قادة الحركة الثورية في سوريا وبطلب من عمّان ومعان ورجالاتهما موجّهة إلى والدي بالإذن لأحد أبنائه بترؤس الحركة[3].

وبالفعل بعد واقعة ميسلون وإنهاء الحكم العربي في دمشق وخروج الملك فيصل منها، أخذت القيادات السياسية والعشائرية الأردنيّة الموجودة في شرقي الأردن تبعث الرسائل والبرقيات (بواسطة التلغراف) إلى الشريف حسين بن علي يطالبون فيها بإرسال أحد أبنائه لتزعُّم حركة المقاومة العربيّة ضد الاحتلال الفرنسي لسوريا، وكانت هذه البرقيات موقّعة من قبل الشيوخ والوجهاء عودة أبو تايه وعادل أرسلان وسعيد خير وغالب الشعلان ومحمود الهندي، وهناك برقيات أخرى من زعماء الشمال الأردني وقّع عليها تركي الكايد العبيدات وسليمان السودي وراشد الخزاعي، وبرقيات أخرى من مشايخ شرق الأردن، وهذه البرقيات نقلها علي حسين الحارثي الذي نقلها بدوره إلى الشريف حسين بن علي[4].

وفي 15 أيلول 1920 بعث الشريف حسين بن علي برقية إلى الجنرال

(1) خير الدين الزركلي، عامان في عمّان، ص22.

(2) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص132.

(3) للتفاصيل ينظر الملك عبدالله، الآثار الكاملة، ص26، سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنيّة، ص46.

(4) سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنيّة، ص46.

اللنبي (المندوب السامي البريطاني في مصر)، قال فيها: «إنَّ الرسائل التي تلقيتها من جميع الزعماء السوريين تنذر بالكوارث والأخطار، وحيث إنّي أخشى مغبّة النتائج السيئة، وإني أحيطكم علمًا بما جرى على أمل أن تتخذوا الإجراءات التي ترونها ملائمة لمنع المصيبة، خاصة وأنتم تعرفون أننا دعونا السوريين إلى الثورة ومنيناهم بالوعود»[1].

لا شكَّ أنَّ الدَّعم المادي والمساندة البشرية والعسكرية التي تعهَّد بتقديمها وجهاء وزعماء القبائل في شرقي الأردن من خلال رسائلهم تركت أثرها الكبير عند الأمير عبدالله بن الحسين، فتحركت مشاعره لقيادة حركة المقاومة العربيّة ضد الاستعمار الفرنسي خاصة بعدما تعرّضت حوران لمذبحة جماعية وتدمير لمعظم قراها، فطلب الأمير عبدالله الإذن من والده بالذهاب إلى معان وتحمله قيادة حركة المقاومة من هناك[2].

ويقول خير الدين الزركلي، إنَّ الشريف حسين قرّر أن يكلّف ابنه الأمير عبدالله لهذه المهمة، وأوعز إليه بالاستعداد وأعلمه بأنه سيكون وكيل أخيه الملك فيصل في الأراضي السورية التي لم يحتلها الفرنسيون، بل أعلن أنَّ الأمير عبدالله سيكون أميرًا لمعان وهي آخر الحدود الشمالية للحجاز[3].

أمّا الباحثان الأردنيان (منيب الماضي وسليمان موسى) فيعلقان أسباب اختيار الشريف حسين بن علي لابنه الأمير عبدالله للقدوم إلى معان وأداء مهمّة تزعُّم الحركة الوطنية المناوئة للفرنسيين بالقول: «إنَّ الأمير عبدالله كان ناقمًا على الإنجليز لأنهم حالوا بينه وبين السفر إلى العراق بعد أن بايعه زعماء العراق المقيمون في دمشق ملكًا على العراق يوم بايع زعماء سوريا أخاه فيصل ملكًا دستوريًا على سوريا، ثم إنَّ الأمير علي كان وليّ

---

(1) المصدر نفسه، ص47.

(2) عبدالله بن الحسين، مذكرات الملك عبدالله، ص152.

(3) خير الدين الزركلي، ما رأيت وما سمعت، القاهرة، 1923، ص25.

عهد الحجاز وأمير المدينة المنوّرة، بينما كان فيصل في أوروبا ومعه أخوه زيد بعد خروجهما من دمشق»[1].

لقد تقرَّر سفر الأمير عبدالله إلى معان، وأقيم احتفال رسمي بهذه المناسبة، حضره الملك حسين، في يوم الخميس 29 أيلول 1920 (16 محرم 1339هـ) في ظاهر مكة المكرمة، وقد خطب الملك حسين بالاحتفال، ثم قلّد ابنه الأمير عبدالله قيادة الجيش الحجازي[2].

وهكذا غادر الأمير عبدالله مكة المكرمة إلى المدينة المنورة، ومن هناك بواسطة القطار إلى معان التي وصلها في 11 تشرين الثاني 1920 (11 ربيع الأول 1339هـ)، حيث استغرق السفر سبعة وعشرين يومًا بسبب خراب سكة حديد الحجاز في بعض الأماكن ونقص الوقود[٣]، ورافق الأميرَ في موكبه من الأشراف شاكر بن زيد وعلي بن الحسين الحارثي وأخوه محسن وحسين الشقراني والشريف محمد علي البديوي ورافقه القائد حامد الوادي مرافقه الخاص وهو عراقي، والعلّامة محمد الخضر الشنقيطي والشيخ مرزوق التخيمي على رأس قوة من البدو من عشيرة عتيبة ومعهم عدد من الخيول والجمال[4]، فضلاً عن مرافقة ثلاثة من الضباط العراقيين (القائمقام داود المدفعي ومحمود بك الشهواني وسعيد

(1) منيب الماضي، سليمان موسى، مصدر سابق، ص132.

(2) كامل محمود خله، التطور السياسي لشرق الأردن 1921-1948، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، الاخلاد-طرابس-ليبيا،1983، ص72.

(3) الملك عبدالله بن الحسين، الاثار الكاملة، ص37، سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنيّة، ص47-48.

(4) سليمان عقلة عميش، تاريخ العلاقات الأردنيّة-الفلسطينية 1916-1988، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي بغداد، 2001، ص61، سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنيّة، ص46

الطلال)[1]. وقد قُدِّرت القوّة التي رافقت الأمير عبدالله بن الحسين بـِ(500–1000) رجل[2]، وفور وصوله معان ضرب الأمير عبدالله خيامه على مقربة من محطة سكة الحديد[3].

استقبل أهل معان والقبائل المحيطة بها الأمير عبدالله استقبالاً كبيرًا وبحماسة شديدة، إذ كانت تعلو أصواتهم بالأهازيج المعانيّة القريبة من الأهازيج الحجازية، وكان في مقدمة المستقبلين المشايخ والوجهاء وعدد من الضباط العرب، وأبرزهم الشيخ عودة أبو تايه والشيخ حمدي جيزان والشيخ حسين باشا كريشان وغالب الشعلان والرئيس عبدالقادر الجندي والرئيس محمد علي العجلوني والرئيس خلف التل والملازم أحمد التل، وعدد من الأحرار السوريين ومنهم فؤاد سليم ومحمود مريود[4].

---

(1) تشير وثائق البلاط الملكي المحفوظة في دار الكتب والوثائق في بغداد بان الضباط العراقيين كان لهم دور فعال ومؤثر في عمليات الثورة العربيّة، وبالذات في ثورة الأمير علي الابن الاكبر للشريف حسين، والتي تعد اكبر قوة نظامية في الجيش الشريفي، حيث ألف الضباط العراقيين العمود الفقري لقيادة الثورة العسكرية وضحى عدد منهم بحياته دفاعًا عنها، ومن هؤلاء العقيد جمال علي ورشيد علي وسيد طاهر سيد من امراء الالوية، ينظر د.ك.و، 311/2161 الديوان الهاشمي، اوراق مختلفة، وثيقة رقم 8، ص8، واكد ذلك نوري السعيد في كتابه، محاضرات عن الحركات العسكرية للجيش العربي في الحجاز وسوريا 1916–1918 بغداد، 1947.

(2) سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنيّة، ص47.

(3) منيب الماضي وسليمان، المصدر السابق، ص133.

(4) الملك عبدالله، مذكرات الملك عبدالله، ص25، عبدالله بن الحسين، الأمالي السياسية، عمّان، 1939، ص20، سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنيّة ص48.
هذا انا.. توفيق كريشان، برنامج الإذاعة الأردنيّة على الموقع:

.http://youtube/psBbF7w,muk

وكانت أوَّل دار استقرّ فيها الأمير عبدالله والأمير شاكر بن زيد مع باقي العائلة الهاشميّة هي دار الشيخ حسين باشا كريشان، كان قد هيّاها الشيخ للأمير عبدالله قبل وصوله كونها دارًا كبيرة ومعروفة لدى أهالي معان، واستقرّ فيها قرابة ثلاثة أسابيع قبل انتقاله إلى دار أخرى وهي جزء من بناية سكة حديد الحجاز والذي عُرف فيما بعد بـ(قصر الملك المؤسس)[1].

وهكذا كان ديوان ودار الشيخ حسين باشا كريشان هي أول دار تنال شرف إقامة الأمير عبدالله وقادة النهضة العربيّة، إذ استقبل الأمير فيها قادة النهضة وثوارها والمشايخ والضباط الوافدين عليه للتشاور والتفاوض والمبايعة على نصرة القضية العربيّة لأنهم كانوا بحاجة إلى قيادة عربيّة هاشميّة أصيلة لقيادة المسيرة، كما دارت في دار الشيخ حسين باشا كريشان مداولات واتُّخذت قرارات وُصفت بأنها الحجر الأساس في بناء دولة الأردن الحديث[2].

وفور وصوله إلى معان أعلن الأمير عبدالله أنَّ هدفه تحرير سوريا من الاحتلال الفرنسي، وأعلن نفسه نائبًا لأخيه الملك فيصل ملك سوريا المنفي حاليًا، ودعا أعضاء المؤتمر السوري العام للالتحاق به في معان، وأكَّد أنه «سيواصل النضال ويؤلف حكومة سورية في المنفى»، كما دعا زعماء عشائر شرقي الأردن بالقدوم إلى معان أيضًا، وناشد الضباط والجنود في الجيش السوري للالتحاق به[3].

---

(1) هذا انا.. توفيق كريشان، برنامج الإذاعة الأردنية، ذاكرة وطن، يوميات الأمير عبدالله في معان، نَفَس الرجال يُحيي الرجال، برنامج على الإذاعة الأردنيّة.

https://youtube.JciNiaQ-Jwm

(2) المصدر نفسه.

(3) سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنيّة ص48، عبدالله بن الحسين، الأمالي السياسية، ص20.

وفي اليوم الذي وصل فيه الأمير عبدالله إلى معان كتب فؤاد سليم رسالة إلى علي خلقي الشرايري، يُستدلّ منها على الأفكار القومية التي تراود الأحرار العرب وجاء فيها: «نبشركم أنَّ [الأمير] عبدالله وصل اليوم إلى معان وبنيّته القيام بإجراءات شديدة، على أنه يفضل أن يجتمع بزعماء البلاد ورجال النهضة في معان قبل الشروع بالحركات، وقد أمرني أن أكتب لكم لكي تحضروا أنتم وخمسة أو ستة من قبل الشعب، ممّن يعوّل عليهم، ليرى رأيكم، ويدرس عزائم الشعب. أمّا القوة فهي كبيرة وسترونها عند وصولكم»[1].

وكان الأمير ينوي إذا اجتمع إليه أعيان البلاد وزعماؤها، ورأى أن لا قدرة له على مهاجمة الفرنسيين، أن يعمل للوصول إلى حل سياسي مع الفرنسيين[2].

ولم يلبث أن توافد إلى معان العديد من زعماء عشائر شرقي الأردن معلنين تأييدهم والتفافهم حول راية الثورة العربيّة الكبرى، وكان من بين أولئك الذين وفدوا إلى معان رئيس بلدية عمّان سعيد خير وسعيد المفتي وعدد من شيوخ عمّان ومنهم مثقال الفايز وحديثة خريشة[3].

وفي 5 كانون الأول 1920، أي بعد أسبوعين من وصوله معان أصدر الأمير عبدالله منشورًا وجَّهه إلى السوريين يشرح فيه أسباب قدومه إلى معان وطالب فيه السوريين للالتحاق به وإعلان الثورة ضد الفرنسيين واستعادة عرش أخيه المغتصب، ودعا قادة الحركة الوطنية وأعضاء المؤتمر السوري العام وضباط ومراتب الجيش للالتحاق به في معان، الذي عزم

(1) سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنيّة، ص53.

(2) عبدالله بن الحسين، الأمالي السياسية، ص20، منيب الماضي وسليمان، المصدر السابق، ص136.

(3) للتفاصيل ينظر سليمان موسى، عمّان عاصمة الأردن، عمّان، 1985، ص67.

على جعلها مقرًا لقيادته وعاصمة لسوريا في المنفى، من أجل رسم الخطط السياسية والعسكرية لتحرير سوريا وإعادة الحكم العربي إليها[1].

وفي الوقت نفسه قرر الأمير عبدالله تأسيس صحيفة تصدر من مقر إقامته في معان باسم (الحق يعلو) وهي أول صحيفة تصدر في الأردن، وقد كلّف محمد الأنسي (لبنان) وعبداللطيف شاكر (سوريا) اللذين التحقا به بتحريرها، وكان شعارها «عربيّة ثورية» تهتم بنشر الأخبار العربيّة السياسية وشؤون الحرب وتحركات الأمير ونشاطاته ومنشوراته، وكانت توزّع بأمر الأمير مجانًا على أحرار العرب في بلاد الشام[2].

وهكذا كان الأمير المؤسس يدرك أهمية الكلمة المكتوبة وتأثيرها في الوعي ونشر رسالة الحرية والاستقلال.

وعلى الرّغم من طبع صحيفة (الحق يعلو) نسخًا كثيرةً من منشور الأمير عبدالله الموجَّه إلى السوريين وتوزيعه في سوريا وشرق الأردن وفلسطين «إلاّ أنَّ النتائج جاءت عكس ما توقعه الأمير عبدالله، فكثير من الضباط كتبوا للحكومة في الحجاز يطلبون بضمان تقاعدهم إذا لم تنجح

(1) جاء المنشور بعنوان (إلى كافة إخواننا السوريين) ودعا فيه أهل سوريا إلى التكاتف والثورة ضد الفرنسيين، حول نص المنشور ينظر منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص133–136، علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، ص21.

(2) كانت الصحيفة بمثابة نشرة تكتب بخط اليد وتطبع على الجيلاتين وتصدر مرة في الأسبوع مؤقتًا، وقد صدر منها أربعة أعداد في معان للفترة ما بين شهر كانون الأول 1920 وكانون الثاني 1921، وعددان في عمّان بعد انتقال الأمير عبدالله إليها، ثم توقفت بعد ذلك، للتفاصيل ينظر عصام سليمان موسى، تطور الصحافة الأردنيّة 1920–1997، عمّان، منشورات لجنة تاريخ الأردن، 1998، ص83، ممدوح سليمان العامري، العلاقة بين= =الصحافة الأردنيّة والأمن الوطني، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإنسانية، قسم الإعلام، 2008، ص35.

الحركة، ولم يحضر أعضاء المؤتمر السوري إلى معان، ورؤساء العشائر كانوا يعتقدون أنَّ الأمير عبدالله يحالف دولة قوية ويوزع المؤن والأعتدة كما كان يفعل فيصل[1]. وكان يعتقد قبل قدومه «أنَّ البلاد شعلة من نار في التضحية والبذل»، لكن الأمير لا يستطيع سدّ النفقات الضرورية إلاّ بما يرسله والده الشريف حسين لسدّ النفقات، وأنه اقترض ثلاثة آلاف ليرة من عوده أبو تايه، أمّا تموين أتباعه وضيوفه فقد بقي عليه حتى مجيئه إلى عمّان ووصول مبلغ من المال إليه من والده الملك الحسين بن علي، وكان المال مشكلة الأمير عبدالله فالذين تعهدوا ببناء قوة عسكرية كان مطلبهم المال. وإنّ المال القليل لا يستطيع أن يبني أقلام استخبارات ودعاية وإعلام وصحافة وطباعة، وقد طلب منه كامل البديوي 80 ألف جنيه، ونبيه العظمة 120 ألف جنيه لتغطية نفقات الإعلام[2].

وكتب علي خلقي الشرايري للأمير عبدالله في 7 كانون الأول 1920 أنَّ باستطاعته تجنيد ثلاثة آلاف جندي نظامي وتشكيل قوات شعبية في قرى عجلون، ولكن ذلك يتوقف على وجود المال والسلاح[3]. وقال إنَّ البريطانيين لا يسمحون بقيام الحركات في مناطق انتدابهم، وكان الأمير عبدالله يتوقع أن يجد في سوريا وشرقي الأردن استعدادًا للثورة في المنطقة، إلاّ أنَّ إخماد ثورة أهل حوران بالقوة أضعفت أي استعداد لها من أهالي سوريا وشرقي الأردن لمحاربة الفرنسيين[4].

---

(1) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص136، علي محافظة، العلاقات الأردنيّة البريطانية، ص34.

(2) عبدالله بن الحسين، الأمالي السياسية، ص40.

(3) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص141.

(4) سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنيّة، ص82.

خامساً: موقف بريطانيا وفرنسا من نشاط الأمير عبدالله السياسي في معان

علمت الدوائر الاستخبارية والقيادات العسكرية البريطانية بنبأ وصول الأمير عبدالله إلى قضاء معان، في وقت كانت القوات البريطانية تتهيأ لاسترجاع هيبتها ومراكزها التي فقدتها بعد الثورة العراقية الكبرى[1] ضدّ الاحتلال البريطاني، وقد أرسل الضابط البريطاني إليك كركبرايد رسالة إلى المندوب السامي على القدس هربرت صموئيل يخبره بوصول الأمير عبدالله إلى معان، والتي كانت تابعة للحجاز، ثائرًا لأخيه الملك فيصل الذي طُرد من سوريا، وقد أوضح في تلك الرسالة «أنه لا يملك سوى خمسين جنديًا... فهل أعارض هذا التقدُّم أو أستقبل الأمير». ويشير كركبرايد بأنه لم يتلقَّ الرد من صموئيل إلاّ بعد أسبوعين جاء فيه «إنه من غير المرجّح أن يتقدّم الأمير عبدالله في منطقة تحت السيطرة البريطانية»[2].

وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد أبرقت إلى صموئيل ببرقية تشير فيها إلى «أنها لا تعتقد أنَّ الأمير عبدالله سيتجاوز معان والعقبة، وأنه لم يعمد إلى إثارة الاضطرابات بالنظر لزيارة فيصل المقبلة إلى لندن»[3].

بينما أثار وصول الأمير عبدالله إلى معان اضطراب الفرنسيين لتزامنه مع إخماد ثورة حوران، إذ كانوا يخشون من تحريك الأمير عبدالله أهالي شرقي الأردن وقبائل البادية ضدّهم فعملوا على تقوية مراكزهم في حوران وجبل الدروز، وطلبوا من بريطانيا بمساندة حركة الأمير ماليًا وعسكريًا، ونتيجة لهذه الاتصالات بين الطرفين الفرنسي والبريطاني دعا الضباط البريطانيون مظهر أرسلان متصرف السلط للاعتراض على دخول الأمير إلى منطقة شرق الأردن، فبعث كتابًا يقول فيه: «لقد بلغ الحكومة الوطنية

---

(1) د.ك.و، 311/2649، تقارير وزارة الخارجية العراقية، مشروع سوريا الكبرى، ص27-28.

(2) كركبرايد، خشخشة الأشواك، ترجمة أحمد عويدي العبادي، عمّان، 1987، ص36.

(3) سليمان موسى، صفحات مطوية، وزارة الثقافة والشباب، عمّان، 1977 ص33.

عـزمكم علـى زيارة شـرقـي الأردن، فـإن كـانت الـزيارة لمجـرد السـيـاحـة فـإنَّ البـلاد ستقابلكم بالترحيب، وإن كانت لأغراض سياسية فالحكومة تتخذ كل الإجـراءات والأسـاليب المانعـة لزيارتكم». وقـد أجـابه الأمـيـر عـبـدالله على رسـالتـه «إني سـأزور شـرقي الأردن زيارة احـتلاليـة. وإنَّ الحكومـة العـربيّة الملكيـة بسـوريا هـي التي انتـدبتني فـأنا الآن أنوب عن جـلالـة الملك فيـصل، ويجب عليك أن تعلم بذلك، كـمـا يجب عليك تلقّي الأوامـر من مـعـان والاّ فسيعيَّن غيرك محلّك»[1].

وبذلك أعلن متصرف السلط مظهر أرسلان الوقوف بوجه حركة الأمير عبدالله ومنع انتقاله من معان. وحثَّ المتعاونين معه على إصدار منشور يدعو الأهلين فيه الابتعاد عن الأمير وحركته، ووافقت وزارة الخارجية البريطانية على هذا النشاط[2]. وجاء في المنشور: «تروَّج إشاعات في شرقي الأردن بأنَّ قوة عربيّة تقصد مهاجمة الفرنسيين، وأيضًا تروّج إشاعات بأنه إذا حدثت هذه الحركات فالحكومة البريطانية تستحسنها، فليكن معلومًا بأنَّ هذه الإشاعات كذب وبهتان، واذا حدثت هذه الحركات فالحكومة البريطانية بالعكس لا تستحسنها ولا توافق عليها مطلقًا، بل تحتقر الذين يشتركون فيها»[3]. وفي منتصف كانون الأول 1920 عُلِّقت نسخٌ من هذا الإعلان في السلط وعمّان والكرك، وقد أثار هذا المنشور استغراب الأهليين باعتبار أنَّ الحركة تستمد العون والتأييد من الحكومة البريطانية،

(1) سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنيّة، ص59، سليمان عقله عميش، مصدر سابق، ص61، منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص136–138.

(2) محمود عبيدات، مصدر سابق، ص37.

(3) إشارة الملك عبدالله إلى هذا الإعلان في مذكراته، الآثار الكاملة، ص160، ينظر خير الدين الزركلي، عامان في عمّان، ص9، منيب الماضي وسليمان موسى، المصدر السابق ص 138.

وأنَّ السلطات الفرنسية تؤكد بأنَّ الحركة تستمد التجهيزات العسكرية من الميجر سمرست المعتمد البريطاني في إربد. فضلاً عن أنَّ الشريف علي الحارثي يؤكد في رسائله بالموالاة لبريطانيا والاعتراف بصداقتها كما جاء بالرسالة التي بعثها للشيخ قاسم الغرايبة بتاريخ 7 كانون الأول 1920 والتي جاء فيها «وأمّا الإنكليز فنحن موالون لهم وهم أصحابنا»[1].

ومن جهتة أبرق هربرت صموئيل برقية عاجلة إلى وزير الخارجية اللورد كرزون اقترح فيها إصدار إعلان للنشر في شرقي الأردن وبالنص الآتي «تتوافر الأنباء الآن في شرقي الأردن أنَّ الجيش العربي يقوم بالزحف نحو الشمال ضد الفرنسيين، وأنَّ هذه الحركة تحظى بموافقة بريطانيا، إنَّ هذه الأنباء عارية عن الصحة، وإذا ما قامت حركة كهذه فإنَّ حكومة جلالته لن ترضى فيها ولن تعاضدها. وسوف لا توافق عليها أو ترضى عن اشتراك أهل البلاد المحليين فيها، وافقت وزارة الخارجية على ذلك وتؤكد أنَّ حكومة جلالته سوف تشجب بكل شدّة أية حركة من هذا النوع. وأنَّ الوزارة سوف تبلّغ الحكومة الفرنسية بهذا الإجراء»[2].

وبدوره هدَّد الكابتن برانتون زعماء عمّان من الاتصال بالأمير عبدالله باتِّخاذ الإجراءات كافة بمن يتصل به، ولكن هذا التهديد لم يُجْدِ نفعًا، فعلى الرغم من التحذير والتهديد فقد اتصل الزعماء وعلى رأسهم سعيد خير بالأمير عبدالله وقدَّموا له الدعوة بزيارة عمّان، وقد هيّأوا وسيّروا أحد القطارات من عمّان إلى معان لنقل الأمير رغمًا على السلطات الفرنسية

---

(1) محمد علي العجلوني، مصدر سابق، ص107، منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص139.

(2) سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنيّة، ص56، عبدالأمير محسن جبار، التطورات، ص28.

والبريطانية، التي قطعت المواصلات مع معان عند قدوم الأمير إليها[1].

وكانت السلطات الفرنسية في سوريا قد بعثت بقطار من درعا إلى عمّان لنقل الأسلحة الخاصة بالجيش العربي، لكنَّ الوطنيين اتفقوا مع سائق القطار توفيق جابر على أن لا يعود إلى درعا، بل يذهب إلى معان، وبعد أن علم الفرنسيون بالأمر، عهدوا على تخريب كيلو مترين من خط سكك الحديد إلى الجنوب من درعا، لكي يحولوا دون استعمال القطار لصالح الأمير[2].

أمّا الأمير عبدالله فقد أوفد إلى عمّان الشريف علي بن الحسين الحارثي وكان من أبطال الثورة العربيّة الكبرى. مع عدد من السوريين والعراقيين ومن شيوخ المنطقة[3].

وقد أخذ يتَّصل بالوجهاء وزعماء المنطقة ويستقبل الوفود الوطنيين القادمين من سوريا وشرقي الأردن، كما استقبل أعدادًا من الضباط السوريين والعراقيين منهم عبدالقادر الجندي وجلال القطب وراضي عناب وأحمد صدقي وبهجت طبارة وطارق الجندي وغيرهم، وأخذ يتصل بالأحرار وزعمائهم. وكان الوافدون يُقسمون اليمين بأنهم سيكونون مع الأمير في السرّاء والضرّاء[4].

إنَّ اتصالات الأمير عبدالله مع زعماء ووجهاء شرقي الأردن دفعت باللورد كرزون وزير خارجية بريطانيا إلى استدعاء الملك فيصل في منتصف كانون الأول 1920 وأبلغه عن استيائه ممّا يحدث في منطقة شرقي الأردن

(1) سليمان عقله عميش، مصدر سابق، ص62.

(2) محمود عبيدات، مصدر سابق، ص38، سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنيّة، ص60-61.

(3) علي محافظة، العلاقات الأردنيّة البريطانية، ص35.

(4) علي محافظة، عهد الإمارة، ص21، منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص139.

وطلب منه أن يبعث ببرقية إلى والده وأخيه عبدالله بهذا الأمر(1).

وفي 4 كانون الأول 1920 طلب الملك جورج عند استقباله الأمير فيصل أن يطلب من أبيه توقيف كل حركة ضد الفرنسيين جنوبي سوريا، وقد أبرق فيصل لأبيه أبلغه أنَّ «الوضعية حسنة جدًا. قريبًا ابشر جلالتكم إن شاء الله، وإنَّ إيقاف الحركات العدائية ضد الفرنسيين مهم جدًا بالنسبة للمفاوضات التي نجريها مع الحكومة البريطانية»(2). وقد أبرق الأمير فيصل برقية إلى الأمير عبدالله في معان يطلب فيها توقيف كل حركة ضد الحلفاء وبالأخص فرنسا. لأنَّ القضية العربيّة ستوضع على بساط البحث من جديد وإنَّ أي حركة تحدث ستكون ضارة بمستقبل العرب(3)، ونشر في شرق الأردن بيان يقول فيه إنَّ الحكومة البريطانية تشجب بكل شدة أي حركة يقوم بها الجيش العربي ضد الفرنسيين، وقد أبرق الأمير فيصل برقية أخرى لأبيه بهذا المعنى قائلاً: «وتجنبًا للصعوبات السياسية والعسكرية تم الاتفاق بين المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل وحكومته البريطانية على أن توزَّع منشورات في شرقي الأردن تشجب هذه الحركة شجبًا قاطعًا(4).

وبناءً على ذلك فوَّض الشريف الحسين ابنه الأمير فيصل بإجراء

---

(1) علي محافظة العلاقات الأردنيّة-البريطانية، ص34.

(2) سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنيّة، ص62، عبدالأمير محسن جبار، التطورات، ص28.

(3) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص137، عبدالله بن الحسين، مذكرات الملك عبدالله، ص157.

(4) راجع البرقيات التي تبادلها الملك فيصل مع أبيه الشريف حسين، سليمان موسى، المراسلات التاريخية، ص160-163.

المفـاوضـات مع البـريطـانيين. على أسـاس تحـقـيق ضـمـان حـدود البـلاد والاستقلال التام[1].

وألح الأمير فيصل من ناحيته على الوزارة البريطانية بضرورة التوصل والتـفـاهـم مع أبيـه حول القـضـيـة العـربيّـة والسـورية والتـوصُّل إلى تسـوية تُرضي الجانبين. وكتب فيصل أثناء المفاوضات رسالة إلى أخيه زيد في 19 كانون الثاني 1921 يوضح سياسته فقال له: «إنها تعتمد على عدم ترك الكل لأجل البـعض[2]، وإنه لا بدَّ من اتِّبـاع سـيـاسـة المراحل»، وكـتب مـجـددًا إلى أخيـه زيد فـقـال: لقـد تم الاتفـاق مـبـدئيًـا بيننا وبين بـريطـانيـا على إنشـاء حكومـتين في العـراق وشـرقي الأردن، وإنَّ بـريطـانيـا تشـجِّع انتـخـاب فـيـصل ملكًا على العـراق، وتعـمل على التفـاهم مع الأمـيـر عـبدالله لتسليـمـه زمـام الأمور في شرق الأردن[3].

وأخـيـرًا، يمكن القـول إنَّ مـعـان شكّلت عـاصـمـة التـأسيس أو الأسـاس لحركة الأمير عبدالله التحررية، إذ شهدت مدة الأشهر الثلاثة التي قضاها الأمير في معان توافُد العديد من المشايخ والزعماء والثوار على مقر إقامته، ويمكن تقسيم أولئك الذين قدموا إلى معان للقاء الأمير عبدالله إلى فئتين متمايزتين؛ قادة تقليديين من جهة وحركيين قوميين من جهة ثانية[4]، وكان القـادة التـقليـديون من عـموم منطقـة شـرق الأردن وشـيوخًـا لتـجـمُّعات قـبليـة

(1) مصطفى طلاس، مصدر سابق، ص36.

(2) ينظر سليمان موسى، صفحات مطوية، ص41.

(3) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص140.

(4) وكان فؤاد سليم قد صنَّف أولئك الذين التقوا الأمير عبدالله في معان إلى (زعماء البلاد) و(رجال النهضة)، وذلك في رسالته التي أرسلها إلى علي خلقي الشرايري في اليوم الأول لوصـول الأمـيـر عبـدالله إلى مـعـان، حـول نص الرسـالة ينظر سليـمـان موسى، تأسـيس الإمارة الأردنيّة، ص53.

وعشائرية متباينة من حيث العدد والأهمية، وقد استندت مواقع قيادة هؤلاء إلى خليط من النفوذ العائلي الموروث والسمعة الشخصية الطيبة والثروة، قليلون منهم كانوا قد تلقوا تعليمًا رسميًا، وما من أحد منهم كان ينتمي إلى أية منظمة وطنية أو قومية، أمّا الفئة الثانية فهم الحركيون القوميون الذين جاءوا من المدن والبلدات السورية الفلسطينية وتلك الواقعة في الزاوية الشمالية الغربية من شرق الأردن، وجميعهم كانوا قد حصلوا على تعليم متميز، وإنَّ العديد منهم ينتمي إلى منظمات قومية، كما أنَّ معظمهم قد شاركوا الملك فيصل في الحكومة العربيّة في دمشق.

الفصل الثاني

الأمير عبدالله بن الحسين

وتأسيس إمارة شرق الأردن

الفصل الثاني
الأمير عبدالله بن الحسين
وتأسيس إمارة شرق الأردن

أولاً: قدوم الأمير عبدالله إلى عمّان واستراتيجية استثمار الفرص

عزَمَ الأمير عبدالله على الانتقال إلى عمّان، بعد أن حقّقت خطوته الأولى في معان بلورةً للوعي الوطني والقومي لدى أهالي شرقي الأردن والمناطق المجاورة لها، وبذلك فقد أسّست مدة الأشهر الثلاثة التي قضاها في معان إلى التهيئة لمرحلة جديدة في تاريخ الأردن الحديث خاصةً والمنطقة عامةً من جهة، ناهيك عن نجاح مندوبه الشريف علي الحارثي إلى عمّان في كسب أبنائها وإقامة علاقات وثيقة بهم، فضلاً عن الاجتماعات وبرقيات التأييد من سكان شرق الأردن والمناطق المجاورة للأمير ودعوته للقدوم إلى عمّان من جهة أخرى[1].

وهكذا كانت الخطوة التحرُريّة التالية التي قام بها الأمير عبدالله بن الحسين هي قرار انتقاله من معان إلى عمّان، ولم يستطع الأمير أن يقوم

(1) عقد الوطنيون الأردنيون اجتماعًا عامًا في عمّان، تقرر فيه دعوة الأمير عبدالله بالقدوم إلى عمّان، وقرروا إرسال وفد إلى معان للقاء الأمير وإقناعه بالقدوم معهم إلى عمّان، وقد تشكل الوفد من سعيد خير وكامل القصاب وسعيد المفتي وأمين التميمي وعوني القضماني ويوسف ياسين وسليمان البلبيسي وعوني عبدالهادي، وانضم إليهم كذلك مظهر رسلان متصرف السلط، يُنظر: منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص141.

بهـذه الخطوة إلاّ بعـد أن تـأكـد من تأييـد سـكان شــرقي الأردن ودعـوتهم للقدوم إلى عـمّان وعدم معارضة بريطانيا له، وتأكد الأمـيـر من ذلك عن طريق عوني عبدالهادي بعد وصوله وجماعة من الاستقلاليين إلى معان يدعوه إلى القدوم إلى عمّان، وأخبره أنَّ الحكومة البريطانية لن تستخدم القوة ضده في حال انتقاله إلى عمّان، لأنه يُعدُّ أحد أمراء الأسرة الهاشميّة الموالية والحليفة لبريطانيا، بشرط أن لا يقوم بأي حركة عدائية ضد حليفتها فرنسا، حتى يحضر ونستون تشرشل[1] وزير المستعمرات البريطاني إلى القدس،

ويتمّ الاتفاق معه على نوع الإدارة في منطقة شرقي الأردن[2].

---

(1) ولد ونستون تشرشل في تشرين الثاني 1874 في منطقة أكسفورد شاير، درس في لندن ودرس في الكلية العسكرية الملكية في ساندهرست وتخرج برتبة ملازم ثاني في الجيش البريطاني حيث ألحق بفرقة الخيالة الرابعة،

دخل الحياة السياسية نائبًا عن المحافظين في مجلس العموم عام 1900، وبعد انفصاله عن حزب المحافظين انضم إلى حزب الأحرار عام 1906، ثم أصبح وزيرًا للمستعمرات عام 1908 ثم عضوًا في مجلس الوزراء،= =وعين في مناصب وزارية متعددة للمدة من (1918–1929) وبعدها كلف لتشكيل الحكومة البريطانية عام 1940 إبان الحرب العالمية الثانية، وفي عام 1951 انتخب مرة ثانية رئيسًا للوزراء وفي عام 1953 حصل على جائزة نوبل للآداب، لكثر مؤلفاته في التاريخ البريطاني والعالمي، توفي عام 1965، ينظر: محمد يوسف محمد القريشي، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام 1945، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005، ص20–35.

Winston Churechill, My EarLy Life, London 1930, p.28.

(2) أثناء إقامة الأمير عبدالله في معان، قدم إليها عوني عبدالهادي وأبلغ الأمير رسالة شفوية من السيد هربرت صموئيل المندوب السامي في القدس عندما علم الأخير بسفر عوني عبدالهادي إلى معان قال له: «أرجوك ولك كبير التأثير عليه، أن يعود من =

توجَّه الأمير عبدالله إلى عمّان ووصلها في 2 آذار 1921، واستُقبل من أهلها استقبالاً كبيرًا(1)، ولم يشر الأمير في كلمته التي ألقاها في الجموع المحتشدة أنه جاء من أجل حكم شرق الأردن، بل أكد أنه جاء من أجل تحرير سوريا، وعيّن عوني عبدالهادي رئيسًا لديوانه، ثم أوفده برسالة إلى المندوب السامي في القدس هربرت صموئيل في 6 آذار 1921، يخبره أنه جاء إلى عمّان «ولا غاية له إلاّ تحرير سوريا»، فأثار ذلك غضب صموئيل وطلب من عوني عبدالهادي أن يبلغ الأمير بالرجوع من حيث جاء، فأجابه عوني أنَّ الرجوع غير ممكن لأنَّ منطقة شرق الأردن جزء من مملكة فيصل، وأنَّ الأمير عبدالله جاء إليها نائبًا لأخيه، بعد إلحاح من الأهلين أصحاب الشأن الأول في الأمر، وعندئذ طلب صموئيل أن يكرِّر عوني رجاءه السابق للأمير بأن لا يحرك ساكنًا حتى يصل وزير المستعمرات تشرشل إلى القدس، وعاد عوني إلى عمّان صباح يوم 14 آذار 1921 وأبلغ الأمير بطلب المندوب السامي(2).

سعى الأمير عبدالله لاستثمار فرصة قرب انعقاد مؤتمر القاهرة ووصول وزير المستعمرات البريطاني تشرشل إليها، بإيفاد ممثلاً عنه هو عوني عبدالهادي للاجتماع مع الوزير البريطاني في 16 آذار 1921، ونقل إليه رسالة من الأمير ونواياه فيما يخص سوريا وموقفه الودّي من بريطانيا،

= حيث أتى، لأن بريطانيا العظمى لا يمكنها أن تبقى مكتوفة اليدين إذا ما قام بحركة عدائية ضد حليفتها فرنسا، أو أن لا يحرك ساكنًا في معان حتى مجيء المستر تشرشل إلى القدس لكي يتباحث معه». للتفاصيل ينظر كامل محمود خلة، مصدر سابق، ص80-81.

(1) مذكرات الملك عبدالله، مصدر سابق، ص233.

(2) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص143، خيرية قاسمية، عوني عبدالهادي، أوراق خاصة، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ص43-44.

مؤكدًا أنَّ الأمير عبدالله جاء إلى شرق الأردن ليقوم بالنيابة عن أخيه لإدارة شؤون البلاد، وأنه لن يقوم بعمل يعكّر الصّفو بين منطقة شرق الأردن وفلسطين وسوريا، ووعده الوزير تشرشل بأنه سيجتمع مع الأمير عبدالله في القدس خلال زيارته لفلسطين من أجل وضع حل نهائي لمسألة شرق الأردن[1].

كان الأمير عبدالله يتعامل بواقعية سياسية مع الأحداث، إذ إنَّ توقيت وصوله إلى عمّان كان مدروسًا وربما لم يكن الأمر مصادفة، فسياسة بريطانيا في مناطق انتدابها موشكة إلى أن تُعرض لإعادة نظر كاملة، في ظلِّ إنشاء (دائرة الشرق الأوسط) الخاضعة لإشراف وزارة المستعمرات[2]، وفي ظلّ تعيين وزير دولة جديد لشؤون المستعمرات هو ونستون تشرشل، الذي كان هناك أمران يشغلان باله: أولهما تخفيض تكاليف القوات البريطانية في الشرق الأوسط، وثانيهما البحث عن سياسة جديدة تجعل بريطانيا تفي ببعض التزاماتها التي قد تحقِّق لها أغراضها في هذه المنطقة من العالم[3].

ويبدو أنَّ هذا التغير المفاجئ في السياسة البريطانية سببه الخسائر الكبيرة التي نجمت عن ثورة العراق الوطنية والقومية والتي استمرت قرابة

(1) خيرية قاسمية، عوني عبدالهادي أوراق خاصة، ص44.

Bensamin shwadran, Jordan Astate of tension, New York, cowncil For Middle Eestern, press, 1955, p.130.

(2) حتى منتصف عام 1920 كانت المسؤولية في إدارة الشرق الأوسط موزعة بين وزارة الخارجية ووزارة شؤون الهند ووزارة المستعمرات الأمر الذي أدى إلى تنازع السلطات، فكانت الرغبة البريطانية بإيجاد إشراف موحّد على مناطق الانتداب في الشرق الأوسط، ينظر: ChurchiLL, W.C., Great contemporaries, London, 1942, p.116

(3) علي محافظة، العلاقات، ص36.

أربعة أشهر و27 يومًا (30 حزيران إلى 27 تشرين الثاني 1920)[1].

إذ يشير تشرشل إلى أنها كلّفت الخزينة البريطانية قرابة 30 مليون[2] جنيه استرليني، ممّا أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي في بريطانيا نتيجة انخفاض سعر قيمة الجنيه الاسترليني، وما صاحبه من استياء كبير في أوساط الرأي العام البريطاني[3]، الأمر الذي دعا الحكومة إلى إعادة النظر في سياستها حيال مناطق انتدابها (العراق وفلسطين وشرق الأردن).

وأمام هذه التغيرات، يمكننا تفسير حرص الأمير عبدالله على تنفيذ خطوته الثانية المتمثلة بالوصول إلى عمّان بعاملين: الأول، تأييد سكان شرقي الأردن والمناطق العربيّة المجاورة لها للأمير عبدالله ودعوتهم للقدوم إلى عمّان، والثاني: عدم اتخاذ بريطانيا أي إجراءات عملية ضد نوايا الأمير عبدالله المعلنة، ويمكن عزو ذلك إلى واحد من اثنين، إمّا أنَّ بريطانيا كانت على يقين أنَّ الأمير عبدالله لن يتجرأ على مهاجمة منطقة تقع تحت انتدابها، فضلاً عن شكّها في جديّته بإخضاع سوريا، طالما أنَّ الجيش الذي كان بأمرته والأموال التي كانت تحت تصرُّفه لا تكفي لإنجاز المهمة، أو أنَّ تحرُّك الأمير عبدالله نحو عمّان وقبيل افتتاح مؤتمر القاهرة –وكان (هو الأرجح)– أمرٌ متفقٌ عليه مع بريطانيا، وخاصة أنَّ وصول الأمير عبدالله ومناوراته في عمّان قد قدَّم للحكومة البريطانية فرصة لتخلِّص نفسها من مشكلة الإدارة المباشرة لمنطقة انتدابها (شرقي الأردن) وما يترتب عليها من التزامات[4].

---

(1) أمين سعيد، ثورات العرب في القرن العشرين، دار الهلال للنشر، القاهرة، د.ت، ص132.

(2) ChurchiL, op.116.

(3) بيرونوفن، تاريخ القرن العشرين، ترجمة نورالدين حاطوم، مطبعة دار الفكر، لبنان، 1980، ص166.

(4) عبدالأمير محسن جبار، التطورات، ص65.

وممّا يؤكد ترجيحنا هذا، تأكيدات المندوب السامي هربرت صموئيل[1]، ووزير الخارجية كرزون بأنَّ بريطانيا لا تعارض قدوم ووجود الأمير عبدالله في عمّان، شريطة عدم إثارة أي مشاكل قد تؤذي الحليف فرنسا من قبل الأمير عبدالله أو ممّن التفَّ حوله[2].

وممّا يؤكد ذلك أيضًا الأوامر التي أصدرتها الحكومة البريطانية إلى معتمديها في مناطق شرقي الأردن باستقبال موكب الأمير عبدالله القادم إلى عمّان، فقد قرر إليك كركبرايد المعتمد البريطاني في الكرك استقبال الأمير عبدالله عند وصوله إلى محطة الكرك مع جميع أعضاء حكومة مؤاب المحلية، ويقول كركبرايد: «فضّلت استخدام سياسة القبّعة باليد» أي الترحيب، وفي ردّ الأمير على ترحيب المعتمد البريطاني، أكد له وللحضور عواطف المحبة التي يكنّها لأهالي شرقي الأردن وللحكومة البريطانية وقال له: «ألست هنا للترحيب بنا عن الحكومة البريطانية»، وهنا أجاب كركبرايد أنه للترحيب نيابةً عن حكومة مؤاب المحلية، «ولا أتوقع وصول ممثل عن الحكومة البريطانية»، فأجاب الأمير: «يكفيني قدومكَ لِما لكَ من سابقة في القتال مع صفوف الأمير فيصل...»، وقد رافق كركبرايد الأمير عبدالله إلى عمّان[3]. وفيها كان على رأس مستقبلي الأمير عبدالله شقيقه ألان كركبرايد المعتمد البريطاني في عمّان[4].

كما أنَّ وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل نفسه لم يعارض وجود الأمير عبدالله في عمّان، وذلك يتضح من البرقية التي أرسلها الملك

(1) ينظر الرسائل المتبادلة بين الأمير عبدالله وهربرت صموئيل عن طريق رئيس ديوانه عوني عبدالهادي، سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنيّة، ص80–87.

(2) Suwadran, op.cit., p.132.

(3) كركبرايد، المصدر السابق، ص37.

(4) علي محافظة، العلاقات، ص37.

حسين إلى ابنه الأمير عبدالله في 5 آذار 1921، والتي يقول فيها: إنَّ المستر تشرشل على أهبة السفر إلى الشرق الأوسط وإنه سيقابلك ويفاوضك»[1].

وأمام هذا الوضع كانت هناك ثلاثة حلول أمام الحكومة البريطانية حينما طرحت مسألة شرقي الأردن على بساط البحث في مؤتمر الشرق الأوسط الذي عقد في القاهرة (12–24 آذار 1921)، وأنباء وصول الأمير عبدالله إلى عمّان وهي[2]:

1. إخراج الأمير عبدالله من منطقة شرقي الأردن بالقوة.
2. الاتفاق مع الأمير عبدالله على حكم البلاد.
3. الاعتماد على القوى المحلية والتخلص من الأمير.

واتفق المؤتمرون على الحل الثاني، لأنه يتفق مع ما ذهبنا إليه آنفًا، وكذلك لأنه يحقق لبريطانيا جملة من الأهداف منها تحقيق اتفاق حسين–مكماهون جزئيًا، وتحسين وضع النفوذ البريطاني في منطقة الشرق الأوسط، وتلبية مطالب أهالي شرقي الأردن بأمير عربي، وأخيرًا التخلي عن مسؤولية الإدارة المباشرة[3].

وفي 21 آذار 1921 بعث تشرشل برسالة إلى وزارة المستعمرات في لندن، يطلب فيها تعديل صك الانتداب على فلسطين وشرقي الأردن ويستثني شرقي الأردن من أحكام تصريح وعد بلفور، وقد حصلت الموافقة على ذلك، واستمرت المباحثات في القاهرة حتى يوم 23 آذار من العام نفسه، واتخذ المؤتمرون جملة من القرارات كان من أبرزها «أن تؤلف شرقي الأردن مقاطعة عربيّة تابعة لفلسطين يحكمها حاكم عربي يستمد سلطاته

---

(1) الزركلي، مصدر سابق، ص44، منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص146.

(2) علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، ص22–23 ويشار بأنَّ أنباء وصول الأمير عبدالله إلى عمّان قد أثار ارتباكًا بين المؤتمرين.

(3) Abidi, op. cit., p.5.

من المندوب السامي»، وأوصى المؤتمر باحتلال شرقي الأردن في الحال بقوات عسكرية، وأنه يستحيل من دون ذلك الاحتلال إيجاد إدارة مستقلة هناك، أو منع الحركات العدائية ضد الفرنسيين في منطقة النفوذ البريطاني، وكانت هذه التوصيات تتعلق بمباحثات الأمير عبدالله وتشرشل القادمة في القدس[1].

وهكذا استطاع الأمير عبدالله من خلال خطوته الجريئة بالانتقال إلى عمّان أن يمارس الضغط على بريطانيا ممّا اضطرّها إلى طرح قضية مستقبل شرقي الأردن على طاولة البحث في مؤتمر القاهرة من جهة، وإنقاذ منطقة شرقي الأردن من وعد بلفور المشؤوم من جهة أخرى.

ثانياً: اتفاق عبدالله - تشرشل وتأسيس إمارة شرقي الأردن

تلقى الأمير عبدالله يوم 5 آذار 1921 برقية من والده الشريف حسين يقول فيها: «إنَّ المستر تشرشل في طريقه إلى الشرق الأوسط، وإنه سيقابلك ويفاوضك»، وبالفعل بعد أن أنهى تشرشل مباحثاته في القاهرة غادرها إلى القدس، وبعد وصولها تلقى الأمير برقية من والده يخبره فيها: «إنَّ المستر تشرشل وزير المستعمرات البريطاني موجود الآن في القدس، يطلب زيارة وادي موسى، ويرغب في أن يدعوك إلى القدس للاجتماع بك، فإذا كان ذلك من رغباته فأتمّ ذلك بكل إكرام ورعاية»[2].

ويبدو أنَّ الحكومة البريطانية قد أدركت أنَّ بقاء الأمير عبدالله، بعد أن خسر عرش العراق، من دون منصب مشكلة تستوجب حلاً، وكان مستقبل شرقي الأردن هو الآخر مشكلة تستوجب حلاً، وبالتالي قررت الحكومة البريطانية أن تحل المسألتين معًا، فبالنسبة لمنطقة شرقي الأردن

(1) سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنيّة، ص104.

(2) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق ص146.

فقد حسمت وضعها القانوني، حينما قررت أن تكون المنطقة جزءًا مشمولاً بنظام الانتداب البريطاني رغبة منها في عدم إثارة مسألة تقسيم الشرق الأوسط في عصبة الأمم مرة أخرى، كما تقرر إبعادها من البنود الصهيونية لانتداب فلسطين، لأنَّ بريطانيا كانت حريصة على كسب ود العرب عن طريق الوفاء بقدر مقبول من الوعود التي أطلقتها للشريف حسين بن علي إبان سنوات الحرب العالمية الأولى. أما بالنسبة للأمير عبدالله فإنَّ الحكومة البريطانية ناقشت نوعية الإدارة التي تحكم منطقة شرقي الأردن. ومع حلول شهر كانون الثاني 1921 كانت وزارة الخارجية قد سلمت بإمكانية حصول شرقي الأردن على حاكمه العربيّ الخاص، ولدى حلول شهر شباط من العام نفسه قد أقرّت بالاسم الأمير عبدالله لهذا المنصب[1].

وقد تلقى الأمير مذكرة من هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني بتاريخ 21 آذار 1921، يدعوه فيها لزيارة القدس ومقابلة تشرشل. وفي ذلك الوقت وبينما كان يتهيأ للسفر، وصل رشيد طليع وهو من كبار الإداريين السوريين إلى عمّان في جمع من الفرسان لجبل الدروز، وقد اصطحبه الأمير معه للقدس هو وعوني عبدالهادي رئيس ديوانه وعددًا من الزعماء والوطنيين والاستقلاليين، بينهم أحمد مريود وأمين التميمي ومظهر أرسلان وغالب الشعلان[2].

وقد استقبل الأمير في مدينة السلط يوم 26 آذار المارشال سالموند والكولونيل لورنس، وقضى الأمير وصحبه المرافق تلك الليلة في السلط، وتحدَّث إليه الكولونيل لورنس حول موضوع المقابلة التي ستتم بينهما، وذكر

---

(1) مصطفى طلاس، الثورة العربيّة الكبرى، منشورات مجلة الفكر العربي، دمشق، 1978، ص22.

(2) ماري ولسن، مصدر سابق، ص90-91، منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص146.

الأمير مضمون ذلك الحديث بمذكراته بقوله: «أخبرني لورنس ليلاً عن موضوع المقابلة التي ترمي إلى لزوم مساعدة بريطانيا على اختيار الملك فيصل ملكًا على العراق، لأنَّ فرنسا لا ترضى برجوعه إلى سوريا، ولا برجوع الأمير زيد، لأنها تعدّ الأخير أشدّ عداء لها من الأوّل، وطلب إليّ أن أظلَّ في شرقي الأردن، أعمل على إيجاد إدارة مدنية سالمة من أي عنف في مراميها السياسية، مع العمل على إحباط حركات العصابات. وقال إنَّ المعروف عنك أنك تضحّي بشخصيتك من أجل وطنك، فأبقَ وإذا توفقت ستظفر بعد ستة أشهر بوحدة سوريا، سنزورك في دمشق مهنئين إن شاء الله بتوفيقك لإصلاح ما خرب»[1]. ويذكر الأمير عبدالله «ولمّا كان الأمر له خطورته لم أجبه بشيء، فتذاكرت ليلاً مع السادة رشيد طليع وعوني عبدالهادي وغالب الشعلان فقالوا: إذا تأكدنا من هذه النتيجة بصورة جازمة فلا بأس من هذه الخطوة»[2].

وفي 27 آذار توجَّه الأمير وصحبه إلى القدس، وقد جرى للأمير استقبال كبير عند وصوله أريحا، شارك فيه معظم أعيان فلسطين وعلى رأسهم موسى كاظم باشا الحسيني، ثم استأنف السير إلى القدس، وعقد اجتماعًا فيها للفترة من 28- 30 آذار 1921[3]. وعقد الاجتماع بين الأمير عبدالله وتشرشل صباح يوم 29 آذار 1921 وكان مع الأمير عوني عبدالهادي رئيس الديوان ومترجمًا له، ومع تشرشل المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل، والسكرتير العام لحكومة فلسطين سير وندهام ديرز والكولونيل لورنس[4].

---

(1) عبدالله بن الحسين، الأمالي السياسية، ص23-24.

(2) عبدالله بن الحسين، مذكرات الملك عبدالله، ص160.

(3) مصطفى طلاس، مصدر سابق، ص220.

(4) منيب الماضي وسليمان الموسى، مصدر سابق، ص147؛ عبدالله بن الحسين، الأمالي السياسية، ص24.

وفي الجلسة الأولى تحدَّث المستر تشرشل وزير المستعمرات البريطاني، ذاكرًا المقاصد الحميدة التي جمعت العرب وبريطانيا في الحرب، والتي كان فيها العرب بجانب الحلفاء، وذكر الجهود التي بذلتها بريطانيا في الحيلولة دون ما وقع بين العرب وفرنسا، ومؤكدًا أنَّ بريطانيا ستتبع سياسة جديدة تجاه الشرق الأوسط، وتعالج وحدة أقطاره باعتبارها وحدة واحدة، باعتبار بريطانيا محايدة بين العرب وفرنسا، فهي تنصح بلزوم انصراف الأمير فيصل بن الحسين من سوريا إلى العراق ليرشّح نفسه ملكًا على عرش العراق، وتعلم أنَّ فرنسا لا تريد أن ترى على عرش العراق إلاّ الشخص الذي يُعتمد عليه، «وهناك طلاب عرش كثيرون في العراق، ابن النقيب، ابن سعود، وخزعل خان، وإنَّ فرنسا لا تشتغل بوجه من الأوجه مع الأمير فيصل أو زيد»[1].

وهدَّد تشرشل قائلاً: «إنْ لم تفعلوا هذا ستضيّعون كل شيء، وإنه في إمكان ابن سعود أن يصل إلى مكة في ثلاثة أيام، وإنَّ بريطانيا عملت ما تستطيع»[2]. فأجابه الأمير عبدالله: «أمّا فيما ينبغي أن أعمله هنا فأنا أوافق على هذا الرأي ولا أستطيع قبوله حتى أعرضه على زعماء البلاد وأحزابهم، وهم هنا معي، ومَن غاب فله مَن يمثّله، وأُجيبكم غدًا في مثل هذه الساعة، وأمّا أهل فلسطين فهم يرفضون وعد بلفور، ويصرّون على عروبة فلسطين، ونحن لا نستطيع أن نرضى بفناء أهل فلسطين من أجل يهود العالم، وإنهم ليس كالنبات أو الشجر كلّما قلّم نبت، بهذا شأن يطول»[3].

(1) ينظر، رجاء حسين الخطاب، مؤتمر القاهرة وتأثيره على التطور السياسي في العراق، بغداد، 2001، ص46.

(2) سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنيّة، ص105.

(3) عبدالله بن الحسين، مذكرات الملك عبدالله، ص176.

وعلى الفور اجتمع الأمير بالوفد المرافق، وطرح الموضوع وقد تمَّ الاتفاق عليه بالإجماع، وفي اليوم التالي أبلغ الجانب البريطاني بالموافقة، وتقرَّر أن يزور المندوب السامي البريطاني عمّان لوضع الأسس والاتفاق على تشكيل الإدارة في جميع نواحيها[1].

وأشار الأمير عبدالله بمذكراته أنَّ المستر تشرشل أثناء الاجتماعات كان يتحدث بلهجة غير دبلوماسية، وفيها تهديد بعيد عن اللياقة الدبلوماسية على الرغم من أنه سبق ذلك بالمجاملة والترغيب بقوله: «إنَّ الحكومة البريطانية تريد أن تمكّن صداقتها من آل هاشم جميعًا لا منفردين، فإذا شطح أحدهم تستغني عن الجميع، إمّا نشتغل معهم مجتمعين أو لا نعمل مع أحد منهم[2].

والحقيقة أنَّ قبول الأمير عبدالله تلك المسؤولية، أنقذ شرقي الأردن من الخضوع للسياسة الصهيونية، وجنّبها أخطار الهجرة اليهودية. وقد احتجّ الصهاينة على الاتفاق بين الأمير عبدالله وتشرشل واعتبروه تراجعًا لوعود وعهود بريطانيا التي قطعتها لهم.

وفي كتاب وايزمن (التجزئة والخطأ) أدلة كافية على هذا ولومهم على المستر تشرشل الذي قصد في الكتاب الأبيض منطقة فلسطين على الأراضي الواقعة إلى الغرب من نهر الأردن، وقد اعتبر وايزمن ذلك اقتطاعًا وفصلاً عن الأراضي التي كان الصهيونيون يخططون لها لقيام مشاريعهم الاستيطانية[3].

وهكذا فقد أصيب الصهاينة بخيبة أمل للاتفاق المبرم لإنشاء إمارة

---

(1) مصطفى طلاس، مصدر سابق، ص221.

(2) عبدالله بن الحسين، الأمالي السياسية، ص23-24؛ عبدالله بن الحسين، مذكرات الملك عبدالله، ص176.

(3) نقلاً عن سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنيّة، ص125.

شـرقي الأردن، وكـانوا يعتقـدون أنَّ الوطن القـومي لليهـود كما جاء في وعد بلفـور، يشمل جميع أراضـي فلسطين التاريخيـة ومن جملتها شـرقي الأردن، وقد حـدث التفاهم بين الأميـر والحكومـة البـريطانيـة على حسـاب الوطن القومي لليهود بحدودها المذكورة في التوراة»، وأدّى هذا التفاهم إلى تقليص منطقة الوطن القومي لليهود إلى ثلث مساحة فلسطين التاريخية[1].

وعبَّر المسـتر تشـرشل عن أمله بأن تغيّر فـرنسـا من سياسـتها وموقفهـا تجاه منطقة شرقي الأردن مستقبلاً[2].

بينمـا اعتبـر الأميـر عبدالله الاتفـاق حلاً مـرضيًـا، يغنيه عن مشـروعـاته السـابقـة التي كـانت مـتعـذرة التـحـقيق، وأنـه كـان يتـأمل أن يحـقق طمـوحـاته السياسية بدعم بـريطانيا له[3]. وبذلك قبل الأمير عبدالله بأن يكون أميـرًا على مـا أسـمـاه «الأرض المنبـوذة» فـضـلاً عن التـقـاء هذه الطمـوحـات مع الاسـتـراتيـجـيـة البـريطانيـة، إذ يعلّق البـاحـث (كـيلر) على ذلك بالقـول: «إنَّ الظروف الاقتصادية المحيطة بشرقي الأردن يجعل قيـام الدولة فيها تحدٍّ قـائم بمعنـى الكلمـة، ولا شـك أنَّ الذين صنعـوا دولـة شـرقي الأردن أرادوا أن يتحدّوا العقل السليم[4].

ومن هنـا يمكن القـول إنَّ حـركـة الأمـيـر عـبـدالله تحـوّلت من حـركـة عسـكرية إلى حـركة سـيـاسـيـة[5]. وانتـهـت المبـاحـثـات بين الأمـيـر عبـدالله والمستر تشرشل بالاتفاق الآتي:

---

(1) نقلاً عن سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنيّة، ص126.

(2) فائز الغصين، مذكراتي عن الثورة العربيّة، دمشق، 1956، ص41.

(3) عبدالسلام خليفة الشراورة، العلاقات الأردنيّة-العراقية 1921-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربيّة، بغداد، 1985، ص26.

(4) Genaral Pierre Keller, Laquestion Universite.aivesde France porice, 1985, p.63.

(5) بلال حسن التل، الأردن محاولة للفهم، دار اللواء للصحافة، عمّان، 1978، ص81.

1. تؤسَّس في شرقي الأردن حكومة وطنية برئاسة الأمير عبدالله.
2. تكون هذه الحكومة مستقلة استقلالاً تامًا.
3. تساعدها بريطانيا ماديًا لسد نفقات قوة غايتها توطيد الأمن.
4. تسترشد برأي مندوب بريطاني يقيم في عمّان.
5. يتعهد الأمير عبدالله بالمحافظة على حدود فلسطين وسوريا من كل اعتداء.
6. تنشئ بريطانيا مركزين للطيران في عمّان وزيزياء.
7. تتوسط بريطانيا لتحسين العلاقات بين الأمير عبدالله والسلطات الفرنسية في سوريا.
8. يعتبر مشروع الاتفاق كتجربة مدّتها ستة أشهر، فإنْ كان ملائمًا للطرفين استمر العمل به وإلاّ أُعيد النَّظر فيه[1].

وهكذا تأسَّس كيان سياسي جديد في منطقة شرقي الأردن عام 1921 باسم إمارة شرقي الأردن.[2]

وقد أعرب الأمير عبدالله عن اعتقاده بتوحيد فلسطين وشرقي الأردن تحت قيادة حاكم عربي، أفضل سبيل لحل المشاكل في المنطقة[3].

بينما رفض تشرشل ذلك بسبب تنفيذ التزاماته وحكومته للصهاينة[4]. وقد أعرب تشرشل عن أمله في التوصل إلى إقناع الفرنسيين بقبول الأمير عبدالله أميرًا لسوريا مستقبلاً بعد أن يتأكدوا من تعاونه، ونجاح إدارته في شرقي الأردن[5].

(1) أمين سعيد، الثورة العربيّة الكبرى، المجلد الثالث، مطبعة عيسى الحلبي وشركاءه، القاهرة، 1939، ص12، علي محافظة، العلاقات، ص37-39.

(2) Keller, op.cit.,p.63.

(3) سليمان موسى، صفحات مطوية، ص50.

(4) المصدر نفسه، ص51.

(5) أحمد خلايله، الاستراتيجية الأردنيّة وارتباطها بالقضية الفلسطينية 1921-1996، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) معهد التاريخ العربي، بغداد، 1998، ص105.

وتعلق (ماري ولسن) على ذلك بالقول: «إنَّ ما فعله تشرشل لم يكن في حقيقة الأمر... إلاّ خداع عبدالله وإغراءه بالبقاء في عمّان حاكمًا لشرق الأردن من خلال الوعود بتسوية فعلية لم تتحقق أبدًا»[1].

وبعد انتهاء المباحثات عاد الأمير عبدالله والوفد المرافق له إلى عمّان لوضع الخطط الكفيلة لتوحيد شرقي الأردن تحت إدارة مدنية واحدة وتوطيد الأمن والاستقرار والعمل على بثّ روح الطمأنينة بين السكان[2].

وأخيرًا جاء هذا الاتفاق ممهدًا لقيام دولة الأردن الحديثة، كما أنَّ بريطانيا رأت في الاتفاق أنه جزء من إيفائها ببعض وعودها للشريف حسين بن علي، إلاّ أنَّ حقيقة الأمر كان خلاف ذلك تمامًا، إذ إنَّ هدف بريطانيا هو ترضية حليفتها فرنسا أولاً وامتصاص النقمة الجماهيرية العربيّة التي عمّت إثر افتضاح أمر اتفاقية سايكس-بيكو ثانيًا، ولتنفيذ وعد بلفور الذي منح الصهاينة حق تأسيس كيان على حساب الفلسطينيين ثالثًا، ولترضية الأمير عبدالله بمنحه حكم هذه الإمارة، خاصة بعد أن نادى به العراقيون ملكًا عليهم، وهو الأمر الذي حالت بريطانيا دون تنفيذه رابعًا.

ثالثاً: الأمير عبدالله واعتماده على حزب الاستقلال في الإدارة والحكم

ترجع جذور حزب الاستقلال إلى الجمعية العربيّة الفتاة[3] التي ناضلت ضد الحكم العثماني، والتي قامت بدور مهم في سوريا أثناء الثورة

---

(1) نقلاً عن مارلي ولسن، المصدر السابق، ص96.

(2) هاني خير سليم، السجل التاريخي المصور 1920-1990، مطابع الإيمان، عمّان، ط2، 1988، ص10.

(3) يعد هذا الحزب الوريث للجمعية العربيّة الفتاة التي تأسست في باريس عام 1911، وقد انضم إليها الطلبة العرب الذين يدرسون هناك، وأبرزهم: عوني عبدالهادي من جنين، ورستم حيدر من بعلبك، وتوفيق الناطور من بيروت، وجميل مردم من دمشق، ومحمد=

العربيّة الكبرى، وأعيد تشكيل هذا الحزب في دمشق بعد تولي الملك فيصل بن الحسين عرش سوريا عام 1919 باسم حزب الاستقلال، وكانت أهدافه قومية بالدرجة الأولى تدعو إلى الوحدة العربيّة والاستقلال التام[1].

وكان الحزب يضم قيادة الحركة الوطنية والنضال القومي على الساحة العربيّة في بلاد الشام خلال تلك المدة وأبرزهم الأمير فيصل، وأخوه الأمير زيد، وياسين الهاشمي، والشيخ كامل القصاب، وشكري القوتلي، وإبراهيم هنانو، والأمير عادل أرسلان، والسيد أمين الحسيني، وخير الدين الزركلي، ورفيق التميمي، وعزة دروزه، وعوني عبدالهادي، ونبيه العظمه، وأحمد مريود، وسعيد حيدر، ومعين الماضي، وجميل مردم، وخالد الحكيم، وعبدالرحمن الشهبندر، ويوسف العظمه، ورضا الركابي، فضلاً عن بعض الزعماء والضباط السوريين والعراقيين، حتى بلغ عددهم حوالي (75) ألف شخص[2].

= المحمصاني من بيروت، ورفيق التميمي من نابلس، وعبدالغني العريس من بيروت، والدكتور أحمد قدري من بيروت، وتوفيق السويدي من العراق، وسليمان عنبر من العراق أيضًا، ينظر، عبدالجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر السوري في أواخر القرن التاسع عشر إلى عام 1958، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1980، ص65–69؛ أحمد قدري مذكراتي عن الثورة العربيّة الكبرى، مطابع ابن زيدون، دمشق، 1956، ص116.

(1) كان يهدف حزب الاستقلال إلى أن «تكون البلاد العربيّة المحررة ذات وحدة سياسية مستقلة استقلالاً تامًا بجميع معانيه الحقوقية والسياسية، وتأييد ذلك الاستقلال وجعل الأمة العربيّة في مصاف الأمم الحية»، للتفاصيل ينظر، محمد عزة دروزه، حول الحركة العربيّة، ج1، صيدا، 1950، ص30.

(2) عبدالله نقرش، التجربة الحزبية في الأردن، لجنة تاريخ الأردن، عمّان، 1991، ص34–35؛ أسعد داغر، مذكراتي على هامش القضية العربيّة، دار القاهرة، القاهرة، د.ت، ص107.

وقد أسهم قادته في الحكومة العربيّة التي أقامها الملك فيصل، إلاّ أنهم تفرقوا في أرجاء الوطن العربي، بعد سقوط الحكومة العربيّة في 24 تموز 1920 وخروج الملك فيصل من سوريا، فكانت شرقي الأردن واحدة من المناطق التي لجأ إليها أعضاؤه، لإعادة تنظيم أنفسهم ومواصلة المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي[1]، وقد توافق ذلك مع وصول الأمير عبدالله إلى شرقي الأردن، فتعاونوا معه من أجل الهدف المعلن الذي جاء من أجله[2].

وفي شرقي الأردن استأنف هذا الحزب نشاطه وشكّل قاعدة تنظيمية واسعة شملت العديد من الشباب وذوي الكفاءات العالية فضلاً عن زعماء العشائر ووجهاء المدن الأردنيّة ومنهم: راشد الخزاعي، ومثقال الفايز، وسليمان السوري، وتركي كايد، وسالم الهنداوي، وسعيد خير، وطاهر الحقة، وحديثة خريشة وغيرهم، وبذلك أنشأ الحزب مركزًا له في عمّان، وشكّلت لجنته المركزية من رشيد طليع، وأحمد مريود، وعادل أرسلان، وأحمد حلمي، وعادل العظمة، وإبراهيم هاشم، وعوني القضماني، وفؤاد سليم، وأحمد أبو راس، ومحمد علي التميمي، وصبحي العمري، وسعيد عمون، ومحمود الهندي، ونبيه العظمة، وسامي السراج، ومسلم العطار، وعثمان قاسم[3].

وقد قدّر لهؤلاء النخبة من زعماء ووجهاء ومشايخ وشباب شرقي الأردن أن يكون لهم الدور الفاعل والمؤثر في رسم ملامح مستقبل بلادهم السياسي تحت راية الملك المؤسس عبدالله بن الحسين.

---

(1) كان الجنرال الفرنسي غورو قد أصدر حكم الإعدام بحق الهيئة الإدارية لحزب الاستقلال، ينظر، خيرية قاسمية، الحكومة العربيّة في دمشق، ص20.

(2) حول تراجع قادة وأعضاء حزب الاستقلال إلى منطقة شرقي الأردن ينظر منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق ص245.

(3) حول نشاط حزب الاستقلال في شرقي الأردن، ينظر المصدر نفسه، ص245-246.

وعندما شرع الأمير بحركته التحررية وبإقامة مؤسسات دولته الجديدة، اعتمد كليًا على أعضاء حزب الاستقلال الذين استأنفوا نشاطهم من خلال لجنتهم المركزية في عمّان[1]، ويشير (دروزه) إلى ذلك بالقول: «وكان لاعتماد الأمير عبدالله على أعضاء هذا الحزب في تشكيل الحكومة وإدارتها لامتلاكهم قدر كبير من الدراية في الشؤون السياسية والإدارية، ولكونهم على درجة من التعلم»[2].

وهكذا كانت أول حكومة شكلت في منطقة شرق الأردن بعد تأسيس الإمارة الأردنيّة سُمِّيت (مجلس المشاورين) في (11 نيسان 1921) برئاسة رشيد طليع من حوران، ولم يكن من بين أعضائها الثمانية إلاّ أردني واحد هو علي خلقي الشرايري، أمّا البقية فأربعة من السوريين (رشيد طليع ومظهر أرسلان وأحمد مريود وحسن الحكيم) واثنان من الحجاز (الشريف شاكر بن زيد ومحمد خضر الشنقيطي) وفلسطيني واحد (أمين التميمي)، ومعظمهم من أعضاء حزب الاستقلال السوري، الذين التحقوا بالأمير عبدالله في شرقي الأردن بعد انهيار الحكومة العربيّة في دمشق[3].

ثم أعيد تشكيل الحكومة وخرج منها علي خلقي الشرايري ورشيد طليع، إذ شكلت الوزارة الأردنيّة الثانية في منتصف آب 1921 من ستة أعضاء من حزب الاستقلال برئاسة مظهر أرسلان، وبعدها شكّلت الوزارة

(1) بينت صفحات الدراسة الاتصالات الوثيقة بين الأمير عبدالله وحزب الاستقلال عند قدوم الأمير إلى معان، والمؤتمرات التي أقامها الحزب في عمّان لتأييد الأمير والطلب بقدومه إلى عمّان، والوفد الذي اصطحب مجيئه إليها، فضلاً عن وقوفهم إلى جانب الأمير في مباحثاته مع تشرشل في القدس.

(2) محمد عزة دروزه، المصدر السابق، ج2، ص30.

(3) علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، ص25.

الثالثة في 10 آذار 1922، برئاسة علي رضا الركابي تضم سبعة أعضاء من السوريين دون مشاركة الأردنيين(1).

ويعلق الباحث (شوادران) على تشكيل الحكومات المركزية الأولى في شرقي الأردن بعد تأسيس الإمارة، إلى أنَّ الأمير عبدالله يقصد من وراء تشكيل الحكومة الائتلافية ذات الطابع القومي هو تنفيذ رغبة والده الشريف حسين بن علي الذي ركز على مبادئ الوحدة السورية من خلال الحكم العربي المستقل في منطقة شرقي الأردن والمرتبط سياسيًا وفكريًا بمبادئ الثورة العربيّة الكبرى، ومن ثم ينوب الأمير عبدالله عن والده في حكم شرقي الأردن، كما أنَّ الأردنيين كانوا يتعاملون مع أعضاء وقيادات حزب الاستقلال من منطق الثقة بهم وبقدرتهم على تحمل مسؤولية النهوض بالمجتمع وبمؤسساته التنفيذية من خلال خبرة سابقة في مجالات الحكم وإدارة وتنظيم المؤسسات في شرقي الأردن(2).

وممّا زاد من نفوذ الحزب وتأثيره في بداية تأسيس الإمارة الأردنيّة، هو حجم مسؤوليات الإدارة والحكم التي ألقيت على عاتقهم إذ عيِّن عادل أرسلان نائبًا لرئيس الديوان الأميري، ونبيه العظمة متصرفًا للواء إربد وقبلها قائمقامًا لعمّان، وغالب الشعلان الذي عيِّن في القيادة العسكرية العامة، وحامد الوادي الذي عيِّن مرافقًا رئيسيًا للأمير عبدالله بن الحسين(3).

وهكذا طغت الصبغة الاستقلالية السورية على الوزارات والمناصب المهمة في الإدارة والحكم، بل وامتد تأثيرها في قيادة القوات المسلحة

(1) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق ص166 و168 و178.

(2) Benjamin Shwadran, Jordan Astate Transion, New York, 1958, p.131.

(3) سعد أبودية وعبدالمجيد مهدي النسعة, تاريخ الجيش العربي 1921–1946 مديرية المطابع العسكرية، عمّان، 1990، ص84.

والدرك وقـوات الأمن العـام، فـقـد أشـرفـوا اشـرافًا كـامـلاً على مـرافق المؤسسات العسكرية والأمنية في الإمارة، إذ شغل نبيه العظمة عام 1922 وظيفة مدير الأمن العام، كما أشرفوا على قوات الدرك الأردني التي أرادوا منها أن تكون قوة عربيّة صرفة بعيدة عن تأثير وإشراف الضباط البريطانيين، خاصة وأنَّ الضباط العرب من قيادات حزب الاستقلال جميعهم من خريجي المدارس العسكرية في إسطنبول ودمشق وبيروت، ولهم خبرة ميدانية في التخطيط والتدريب والقتال، وقد شكلت قيادة حزب الاستقلال (المكتب العسكري) في شرقي الأردن، وضمَّ كل من: القائد صبحي العمري والرئيس أمين البغدادي، والرئيس محمود الهنداوي، والملازم الأول حسن كحالة، والملازم الأول عبدالقادر البغدادي، والملازم الثاني محمود مريود والملازم الثاني هاشم الداغستاني[1].

وبما أنَّ منطقة شرقي الأردن منطقة يغلب عليها الطابع العشائري[2]، فقد أسس الأمير عبدالله بن الحسين (وزارة نيابة العشائر) عام 1921

---

(1) سعد أبوديه وعبدالمجيد مهدي النسعة، المصدر السابق، ص85.

(2) من عشائر الإمارة في الشمال: الرشيدات، والعجلوني، والهامي، والحجازي، والشرايرة، والعبندة، والدلقموني، والحموري، والسكران، والتل، والخريسات، الشريدة، العثامنة، والطاهات، والشبول، ومن عشائر الكرك، المجالي،= =والشايلة، والجعافرة، والمواجدة، والصرايرة، والضمور، والمبيضين، والذنيبات، والنوايسة، والطراونة، والكساسبة، والمعايطة، والصعوب وغيرها، ومن عشائر معان الشامية، المحاميد، وعيال الحصان، وأبا الزيت، وغيرها، ومن عشائر معان الحجازية الكراشين، وعيال خطاب، والفناطسة، والبزايعة، والعقايلة، والتلهوني، ومن عشائر الطفيلة الحراسين، وريجات، والشباطات، والشبيلات، والعكايرة، والحناقطة، والداوودية، للتفاصيل ينظر، ركان حمد سليمان بدور، مجتمع إمارة شرق الأردن 1921–1946، (دراسة اجتماعية اقتصادية)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم التاريخ، 2009، ص54–55.

واختار عليها الأمير شاكر بن زيد وعيّن أحمد مريود نائبًا له، وقد بذلا جهودًا استثنائية في تنظيم العلاقات العشائرية الأردنيّة-الأردنيّة وكذلك مع العشائر في المناطق المجاورة، وقد تمكنا من حل الكثير من النزاعات العشائرية، بل وتوظيف الجهد العشائري في العمل الوطني القومي وبخاصة ضد الانتداب الفرنسي، وبذلك بذلت الإدارة البريطانية جهدها المتواصل من أجل إلغاء أو تقليص مهام وزارة نيابة العشائر، إلاّ أنَّ الأمير عبدالله بن الحسين وجد من الضرورة بمكان بقاء وتقوية نفوذ الوزارة، وذلك لطبيعة التركيب السكاني في مناطق شرقي الأردن والقائم على أساس السلوك والعرف العشائري[1].

وقد شهدت منطقة شرقي الأردن في المرحلة المبكرة من تأسيس الإمارة تمردات عشائرية، ولعل سببها يعود إلى رفض العشائر الخضوع إلى الحكم المركزي الجديد، وإلى النزعة الإقليمية الجديدة التي ظهرت نتيجة لعدم مشاركة الأردنيين بصورة فعالة في إدارة وحكم البلاد، ولعل ما ذهبت إليه (الدكتورة زاهية قدورة) في تعليل سبب هذه التمردات أقرب إلى الصواب، فقد قالت: «وقد اتضح للقبائل والرؤساء والزعماء في شرقي الأردن أنَّ السياسة البريطانية تحاول الاستغلال وليس فيها سوى التضليل والدعوى الكاذبة، وأنَّ لا أثر للاستقلال فيها، وذلك أنَّ الإنكليز كانوا يحكمون البلاد من وراء الستار ويتدخلون في كل شاردة وواردة منتهزين الفرصة في عدم وجود قانون واحد لإدارة الحكم، فعمّت الفوضى»[2].

---

(1) إلا أن تصاعد الأحداث الداخلية في شرقي الأردن، دفع السلطات البريطانية إلى إجبار الأمير عبدالله إلى إلغاء وزارة نيابة العشائر في 19 آب 1924، للتفاصيل ينظر سليمان موسى، إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمّان، 1990، ص116.

(2) زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، بيروت، 1975، ص161.

وعلى الرغم من ذلك استمرت علاقة حزب الاستقلال جيدة ووثيقة مع الأمير عبدالله، لكن هذه العلاقة أخذت بالتدهور عندما استأنف الحزب نشاطه لمقاومة الاحتلال الفرنسي لسوريا، وكانت محاولة اغتيال الجنرال غورو، المندوب السامي الفرنسي، في 23 حزيران 1921، قرب قرية القنيطرة في جنوب سوريا[1]، تعد نقطة تحول في علاقة الحزب مع الأمير عبدالله، ففي أعقاب الحادث طلب المعتمد البريطاني في عمّان من الحكومة الأردنيّة تسليم المتهمين بالحادث، إلاّ أنَّ الحكومة الأردنيّة رفضت الطلب البريطاني وقدّم رئيسها رشيد طليع استقالته في 10 آب 1921، وأعقب ذلك إقالة عدد من الموظفين الإداريين من المنتمين إلى الحزب من مناصبهم[2].

وفي تحليل الانتكاسة التي تعرض لها الحزب، لا بد من القول إنَّ حزب الاستقلال قد وقع في خطأ جوهري في مبالغته في الثقة في تحالفه مع الأمير عبدالله، إذ كان عليه أن يقدِّر الظرف العام الذي يحكم شرقي الأردن، وفي مراهنته على حياد البريطانيين أو سكوتهم عن نشاطه المناهض للفرنسيين في سوريا انطلاقًا من منطقة شرقي الأردن، فكلا الطرفين (الأمير عبدالله وبريطانيا) عندما شعرا بأنَّ سياسة الحزب المعادية للفرنسيين أخذت تشكل خطرًا يهدد مصالحهما قرّرا إجبار أعضائه على مغادرة شرقي الأردن، خاصة بعد الإنذار الذي وجهه (بيك باشا) المفتش العام للجيش العربي في آب 1924 للأمير عبدالله وحكومته

---

(1) للتفاصيل عن الحادثة ينظر، جميل العلواني، نضال شعب وسجل خلود، مطبعة الآداب والعلوم، دمشق، 1963، ص58–60، الجنرال ج كانزو مهتمان بالشرق الأوسط، ترجمة حافظ أبو مصلح، دمشق، 1970، ص61–63؛ حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي 1915–1946، دار صادر، بيروت، 1974، ص67–69.

(2) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص245–246.

بضرورة الموافقة على تطهير منطقة شرقي الأردن من الاستقلاليين، وإلا سيقوم بتقديم استقالته واستقدام القوات البريطانية المعسكرة في فلسطين لإعادة الأمن إلى نصابه في شرقي الأردن[1].

وعندئذ لم يتمكّن الأمير عبدالله من المضيّ في سياسة التستُّر على سياسة الاستقلاليين والإغفاء عن أعمالهم، ومقاومة الضغط البريطاني باللّين تارة وبالسياسة تارة أخرى، فاضطرّ أمام الإنذار البريطاني إلى الموافقة على تصفية الاستقلاليين من الجيش والاستغناء عن خدماتهم، وإبلاغهم بوجوب الخروج من شرقي الأردن خلال ثلاثة أيام[2]. وهكذا انتهى حزب الاستقلال الذي بقي يسيطر على الحياة السياسية في شرقي الأردن باعتباره الحزب الوحيد حتى عام 1924، ويعزو الباحث (هاني حوراني) تبعية نهاية الحزب على عاتق قادته ويقول: «كان حزب الاستقلال القوة السياسية الوحيدة في البلاد. وكان بحكم موقفه المناهض للاحتلال الفرنسي لسوريا يحظى بدعم وتعاطف شعبي في الأردن، لكن نهجه انتهى إلى الاخفاق في شرقي الأردن واضطر في النهاية إلى إخلاء مواقعه الممتازة في البلاد... كما أنَّ هذا الحزب البرجوازي القومي لم يتمكن من إنجاز مهماته (بتحرير سوريا من الاستعمار) من تبنّي سياسة تلبّي مصالح الجماهير في شرقي الأردن ولفها من حوله، وتغافَلَ عن أهمية جذب القوى والزعماء المحليين المناهضين للإنكليز، ولكن الحزب تغافى عن المهمات المطلوبة محليًا، والتي كان يمكن أن تساعده على الحفاظ على مواقعه في البلاد لمواصلة النضال ضد الفرنسيين، وثانيًا اتخذ الحزب موقفه إلى جانب الأمير في وجه الزعامات المحلية، مما أفقده الدعم الداخلي، وساعد

---

(1) علي محافظة، العلاقات، ص52.

(2) غادر أعضاء حزب الاستقلال شرقي الأردن إلى سوريا والحجاز، خير الدين الزركلي، عامان في عمّان، ص140. منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق ص248-250.

هذا النهج الإنكليز والأمير فيما بعد على التخلص منه، كما ساعدت سياسته على تسهيل بعث نعرة وشعار الأردن للأردنيين»[1].

وعلى الرّغم من صواب هذه الآراء، فلا بدّ من تقييم الحزب في ضوء الظروف الموضوعية والذاتية في تلك المرحلة التاريخية، والتي اتّسمت بعدم تبلور وحدة شرقي الأردن السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والاعتماد على الزعامات العشائرية، فضلاً عن قلة عدد المشتغلين في الأمور السياسية.

ورغم الأخطاء التي وقع فيها الحزب، فلا ينكر أحد بأنه كان في بداية تأسيس الإمارة الأردنيّة، القوة السياسية والوحيدة المنظمة التي أسهمت في الوقوف مع الأمير عبدالله في تأسيس الدولة الأردنيّة الحديثة، إذ كانوا يحظون بتأييد شعبي كبير ودعم عملي للعمليات العسكرية التي كانت تنطلق من شرقي الأردن ضد الفرنسيين في سوريا[2]. وقد ترك خروجهم من شرقي الأردن فراغًا في صفوف المعارضة الوطنية الأردنيّة، كما أنَّ لخروجهم أثرًا فعالاً في وضع الأردنيين لتحمل مسؤولية النضال وقيادة حركة المعارضة الأردنيّة بأنفسهم ضد السياسة البريطانية وسيطرتها على مقدرات البلاد من خلال المعاهدة الأردنيّة البريطانية لعام 1928، كما سيتضح.

رابعاً: الأمير عبدالله وإعلان استقلال شرقي الأردن عام 1923

كان من بنود اتفاق القدس بين الأمير عبدالله والمستر تشرشل حول

(1) هاني حوراني، التركيب الاقتصادي والاجتماعي لشرق الأردن، مقدمات التطور المشوّه 1921–1950، بيروت، 1978، ص55.

(2) إيمان عزبي فريحات، المعارضة السياسية في شرقي الأردن 1921–1946، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة اليرموك الكلية الآداب، قسم التاريخ، 1998، ص21.

تأسيس كيان سياسي في شرقي الأردن تحت حكم الأمير عبدالله أن يكون اتفاقًا أوليًا وتحت التجربة لمدة ستة أشهر، ولذا يخبرنا الأمير عبدالله في مذكراته، أنَّ هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني في فلسطين قد زار عمّان بعد انتهاء المدة المحددة في الاتفاق وأبلغه الأمير ما نصّه: «إنَّ فترة التجربة انتهت، وإنَّ حادثة اغتيال غورو حالت دون ما كنّا نرجوه ولا بدّ أنك قررت العودة إلى الحجاز...»[1] ويعني ذلك أنَّ الأمير عبدالله قد أخفق في تحقيق الأمن في البلاد، وأنَّ بريطانيا ترى عدم استمرار بقائه في شرقي الأردن حسب ما نصت عليه المادة الثامنة من اتفاق القدس بين الأمير عبدالله وتشرشل، والتي تؤكد «يعتبر مشروع الاتفاق كتجربة بمدتها ستة أشهر، فإن كان ملائمًا للطرفين استمر العمل به، وإلا أُعيد النظر فيه»[2].

إلاّ أنَّ ردّ الأمير عبدالله على كلام صموئيل كان عنيفًا إذ قال له: «كلا، بل قررت العودة إلى أساس المبدأ الذي جئت من أجله وهو الثورة»[3].

اضطرَّ هربرت صموئيل إلى التراجع عن لهجة التهديد، أمام رد الأمير عبدالله الثوري بالقول: «كلا كلا إني أتشرف بالمعاونة معك وكذلك حكومتي على الدوام»، ولكنه طرح قضية مساومة على ما يبدو مع الأمير لإنجاز ما تم الاتفاق عليه مع تشرشل وذلك يتضح من قوله: «وسيزورك الكولونيل لورنس، العائد من جدة، فإذا توفقتم لإتمام المعاهدة الإنجليزية-الحجازية، فسيكون المجال واسعًا ليعود علينا وعليكم بالخير»[4].

كان الأمير عبدالله يأمل في هذه الفترة الحصول على اعتراف

(1) منيب الماضي وسليمان موسى، المصدر السابق، ص190.

(2) أمين سعيد، الثورة العربيّة الكبرى، المجلد الثالث، ص12، علي محافظة، العلاقات، ص38.

(3) الأمير عبدالله بن الحسين، الأمالي السياسية، ص26.

(4) المصدر نفسه، ص26.

بريطانيا الرسمي في الإمارة لذلك لم يعارض اللقاء بالكولونيل لورنس والتفاهم معه بشأن مشروع العامة الحجازية-البريطانية[1].

خاصة بعد إعلان مصادقة عصبة الأمم على المذكرة البريطانية المؤرخة في 16 أيلول 1922، والتي تنص على تطبيق الانتداب البريطاني على فلسطين ومنطقة شرقي الأردن، مع استثناء الأخيرة من وعد بلفور[2]، وفي أعقاب هذا الإعلان وجَّه تشرشل، وزير المستعمرات البريطانية، الدعوة إلى الأمير عبدالله لزيارة لندن من أجل التباحث في تسوية دائمة لمسألة شرقي

(1) بعد رفض الشريف حسين مشروع المعاهدة الحجازية-البريطانية، طلب الأمير علي والأمير زيد والشيخ فؤاد الخطيب من الكولونيل لورنس زيارة الأمير عبدالله في عمّان، ويبحث معه مشروع المعاهدة، فيوقعه باسم والده ثم يرسله إليه وينتهي الأمر، وجاء لورنس إلى عمّان في 12 تشرين الأول 1921، وجرت بينه وبين الأمير عبدالله مباحثات بشأن مشروع المعاهدة، وعدّل الأمير عبدالله ما رأى الحاجة ماسة إلى تعديله في المشروع، ثم وقعه في 8 كانون الأول من العام نفسه، نيابة عن والده، كما وقعه لورنس نيابة عن حكومته، وأرسل الأمير عبدالله مشروع المعاهدة الموقع إلى والده ضمن ظرف لإبرامه باسمه، فأبى الشريف حسين تسلم الظرف وأعاده مختومًا إلى ولده الأمير عبدالله كما جاء، وبذلك إبرام المعاهدة، قبل أن يلغى وعد بلفور، ينظر الأمير عبدالله بن الحسين، الأمالي السياسية. ص26، كامل محمود خله، مصدر سابق، ص130-131.

(2) نصت المادة (25) من صك الانتداب على ما يأتي: «يحق للدولة المنتدبة بسماح مجلس عصبة الأمم أن تؤجل أو توقف تطبيق ما تراه مناسب هذه الشروط غير مطابق للأصول المحلية الحاضرة في الأملاك الواقعة بين نهر الأردن والحد الشرقي لفلسطين، كما سيعين في آخر الأمر، وأن تضع من التدابير لإدارة هذه الأملاك ما تراه ملائمًا لتلك الأحوال بشرط أن لا يؤتى بعمل يكون مخالفًا لشروط المواد 15، 16، 18»، للتفاصيل ينظر منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص186.

الأردن[1]. وفي 14 تشرين الأول 1922 وصل الأمير عبدالله إلى لندن يرافقه علي رضا الركابي رئيس الوزراء ومحمد الأنسي كاتبه الخاص والمستر فيلبي المعتمد البريطاني في شرقي الأردن[2].

وفي 16 تشرين الأول 1922، جرت المفاوضات بين الجانبين وقد طالب الأمير عبدالله فيها بالاعتراف باستقلال شرقي الأردن وعدم تطبيق وعد بلفور عليها، ومنحها ميناء على البحر الأحمر، كما قدّم مقترحات حلول بشأن فلسطين وسوريا، وكان من الممكن أن يتم الوصول إلى حلول ملائمة للعرب، لولا استقالة حكومة لويد جورج بعد ثلاثة أيام من بدء المفاوضات، وتخلي المستر تشرشل عن وزارة المستعمرات[3]. وتوقفت المحادثات حتى 25 تشرين الأول 1922، حيث شكلت الوزارة الجديدة برئاسة بونارلو، وأصبح الدوق ديفنشار وزيرًا للمستعمرات، فتغير مجرى المفاوضات، وأخذ الجانب البريطاني يتشدَّد ويضع العراقيل والمصاعب، فوجد الأمير عبدالله أنَّ من العبث البقاء في لندن، فقرر العودة إلى عمّان، تاركًا رئيس مستشاريه علي رضا الركابي في لندن ليتابع المفاوضات[4].

وقبل سفره قدّم الأمير عبدالله مذكرة إلى كرزون وزير الخارجية البريطانية جاء فيها: «إنَّ الثورة العربيّة قامت تجسيدًا للشعور القومي التقدمي للكثرة الغالبة من أبناء الأمة العربيّة والأقاليم الخاضعة للدولة العثمانية... وإنَّ مراسلات الشريف حسين ومكماهون تؤلف اتفاقًا ملزمًا

---

(1) علي محافظة، العلاقات، ص46.

(2) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق ص191.

(3) عبدالأمير محسن جبار، التطورات، ص16، منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق ص193.

(4) علي محافظة، العلاقات، ص46.

للطرفين، وإنَّ الاتفاق يقوم على إنشاء مملكة عربيّة كبيرة تتمتع بالاستقلال والسيادة...»[1].

وجاء رد كرزون على مذكرة الأمير عبدالله بالقول: «إنَّ الحكومة البريطانية لم تعط أي وعد بإنشاء مملكة عربيّة كبيرة بموجب رسالة مكماهون في 24 تشرين الأول 1915، وإنَّ القاعدة الوطنية لإنشاء الوحدة العربيّة هي الثقة المتبادلة والصداقة بين الزعماء العرب الذين يستطيعون وحدهم أن يصهروا العناصر المختلفة التي يحكمونها في بوتقة واحدة»[2].

وعلى أي حال فقد بقي علي رضا الركابي ممثلاً عن الأمير عبدالله في لندن، حتى إعلان الحكومة البريطانية عن قبولها عقد اتفاقية مع شرقي الأردن، ولكن على أساس النقاط التي حملتها مذكرة كلايتون الممثل البريطاني في المفاوضات إلى علي رضا الركابي في 18 كانون الأول 1922، والتي جاء فيها[3]:

1. تأجيل الاعتراف البريطاني بشرق الأردن حتى انتهاء مؤتمر لوزان[4].
2. تأجيل البحث في عقد اتفاقية بين بريطانيا وشرقي الأردن إلى وقت لاحق.

---

(1) خير الدين الزركلي، عامان في عمّان، ص99؛ سليمان موسى، الحركة العربيّة، ص628.

(2) للمزيد من التفاصيل حول رسالة كلايتون إلى الأمير عبدالله ينظر، سليمان موسى، الحركة العربيّة، ص628.

(3) حول نص رسالة كلايتون إلى علي رضا الركابي ينظر، سليمان موسى، تأسيس الإمارة، ص159؛ علي محافظة، العلاقات، ص47.

(4) عقدت معاهدة لوزان في 6 آب 1924 وبموجبها انفصلت شرقي الأردن عن الإمبراطورية العثمانية وشمل الصلح جميع البلاد التي كانت جزءًا من الإمبراطورية العثمانية، ينظر تيسير ظبيان، المصدر السابق، ص211.

3. وعد وزير المستعمرات البريطاني برفع المطالب الأردنيّة إلى مجلس الوزراء البريطاني.

4. إنَّ المعاهدة يمكن أن تعقد على أساس اعتراف بريطانيا بحكومة نيابية مستقلة في شرقي الأردن مع تخويل الأمير عبدالله السلطة التنفيذية المعطاة لبريطانيا بموجب صك الانتداب.

وفي اليوم التالي ردّ علي الركابي على المذكرة وأبدى بعض المقترحات وقال إنه سيعرض المقترحات البريطانية على سمو الأمير حال عودته إلى عمّان[1].

وقد ردّ الركابي على المذكرة في 19 كانون الأول 1922 بما يلي: «لي الشرف بإبلاغكم أني تسلمت كتابكم المؤرخ في 18 منه مع المذكرة الملحقة بشأن مشروع المعاهدة، وأودُّ أن أذكِّركم بأنَّ سمو الأمير يمنح قضية التمثيل الخارجي والسعي لإدخال شرق الأردن في عصبة الأمم، وهي ما نص عليه الاتفاق الشفوي-عناية خاصة، وأرجو أن توضّح أمام مجلس الوزراء عند تقديم المعاهدة»[2].

وبعد عودته إلى شرقي الأردن يوم 16 كانون الثاني 1923 من لندن، عرض علي رضا الركابي على الأمير في مشتاه بالشونة نتائج مباحثاته ومذكرة كلايتون بشأن المعاهدة المقترحة بين الطرفين، وكان الأمل قويًا بالحصول على اعتراف بريطانيا باستقلال شرقي الأردن وتشكيل حكومة دستورية ذات مجلس نيابي. وقدَّم علي رضا الركابي استقالته من رئاسة حكومة شرقي الأردن نهاية الشهر نفسه إثر عودته من لندن. وفي اليوم

---

(1) ينظر مذكرة كلايتون في منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص194-196، سليمان موسى، تأسيس الإمارة، ص159.

(2) علي محافظة، العلاقات، ص47.

الأول من شباط 1923 عهد إلى السيد مظهر أرسلان بتأليف الوزارة[1].

وأوكل إلى حكومة مظهر أرسلان الاستمرار بالمباحات من أجل حصول الاعتراف باستقلال شرقي الأردن استقلالاً تامًا، لعقد معاهدة بين الطرفين، وعلى إثر ذلك بعث مظهر أرسلان مذكرة جوابية إلى جلبرت كلايتون قال في مذكرته: «اطلعت على كتاب سعادتكم المرسل إلى سلفي رضا باشا الركابي عندما كان في لندن بخصوص المذكرات التي كانت بينكم وبينه، وإنني نيابة عن الأمير أشكر لكم ما بذلتموه من المساعي الحسنة بخصوص اعتراف حكومة جلالته البريطانية باستقلال حكومة شرقي الأردن، وإني أذكر لكم أنَّ المعاهدة العتيدة يجب أن توافق في بنودها روح الاستقلال المبنية عليه». واقترح إبدال كلمة تحوّل بكلمة تتخلّى حتى لا تفسَّر علاقة شرقي الأردن ببريطانيا على أنها علاقة التابع بالمتبوع، واقترحت المذكرة الأردنيّة تعديلات عدة تهدف إلى المحافظة على أكبر قدر ممكن من روح الاستقلال وجوهره[2].

إلاّ أنَّ المحادثات توقفت فترة من الزمن بين الحكومتين إلى أن قام المندوب السامي بإبلاغ الأمير عبدالله استعداد بريطانيا للاعتراف رسميًا باستقلال شرقي الأردن[3]، وتمّ الاتفاق على أن يجري ذلك في احتفال رسمي كبير في عمّان يوم 25 أيار 1923 المصادف اليوم الأول لعيد الفطر المبارك لسنة 1341هـ. وفعلاً جاء هربرت صموئيل المندوب السامي إلى عمّان ومعه جلبرت كلايتون (الذي حلّ محلّ ديدس في منصب السكرتير العام لحكومة فلسطين)، وفي صباح يوم 25 أيار 1923 كان المقر الأميري يعج بالوجهاء وزعماء القبائل وشيوخها وقوى الجيش بالإضافة إلى

---

(1) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص196–197.

(2) ينظر نص المذكرة في منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص198–201.

(3) عبدالأمير محسن جبار، التطورات، ص17.

الجماهير ووفود من العراق وسوريا ولبنان، وقد وقف الأمير بلباسه العسكري يحيط به نجلاه طلال ونايف والأمير شاكر والأشراف ورئيس المستشارين مظهر أرسلان والمندوب السامي البريطاني وكلايتون وفليبي المعتمد البريطاني وحامد باشا ورضا بك وغيرهم من الزعماء[1].

وفي الاحتفال الرسمي ألقى محمد الأنسي رئيس الديوان الأميري خطاب الأمير عبدالله ثم تلاه المندوب السامي نيابة عن الحكومة البريطانية. وقد نوّه الأمير في خطابه باعتراف بريطانيا باستقلال هذا الجزء من المنطقة العربيّة، وأنَّ الحكومة ستشرع في إعداد القانون الأساسي لشرقي الأردن، وأشاد بالتحالف العربي-البريطاني، وقال إنَّ العرب يشكرون بريطانيا لاعترافها لهم باستقلال البلاد العربيّة كافة. وأعرب الأمير بأن تتجه السياسة الفرنسية اتجاهًا إيجابيًا نحو القضية العربيّة[2].

وقد أعلن صموئيل في الاحتفال الرسمي عن اعتراف حكومة جلالة الملك بوجود حكومة مستقلة في شرقي الأردن برئاسة صاحب السمو الأمير عبدالله بن الحسين، شرط أن توافق عصبة الأمم على ذلك، وأن تكون حكومة شرقي الأردن دستورية تمكِّن حكومة جلالة الملك من القيام بتعهداتها الدوليّة، فيما يتعلق بتلك البلاد وذلك بواسطة اتفاق يعقد بين الحكومتين[3].

ولكن هذا الاتفاق لم يتحقق إلاّ في عام 1928، وذلك لعدة أسباب

(1) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص201، علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، ص33.

(2) عبدالله بن الحسين، مذكرات الملك عبدالله، ص257، منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص201-205.

(3) عبدالله بن الحسين، مذكرات الملك عبدالله، ص257.

أبرزها، حالة الفوضى والاضطرابات والتحدي التي سادت العشائر الأردنيّة الرافضة للحكم المركزي، فقد شهدت البلاد خمس انتفاضات متعاقبة في الكورة والكرك والطفيلة وعجلون وفي البلقاء، ولم تأت هذه الانتفاضات عبثًا، بل كانت تعبيرًا عن خيبة أمل زعماء ووجهاء شرقي الأردن من النظام الجديد الذي يحدّ من زعامتهم وسيطرتهم، فضلاً عن تعرض البلاد إلى هجمات عديدة من الوهابيين والتي كان أشدها عام 1924[1].

خامساً: العقبة ومعان في استراتيجيّة الأمير عبدالله

كانت الحدود الجنوبية لشرقي الأردن هي الحدود القديمة لولاية الشام العثمانية والتي تنتهي إلى الشمال قليلاً من معان، كما كانت أراضي الحجاز تمتد إلى هذه الحدود تقريبًا[2]. وكانت العقبة ومعان تابعتين للحجاز خلال الحكم العثماني[3]، وهما جزء من سوريا الطبيعية، وكانت ولاية الشام في عهد العثمانيين تشمل معان وتمتد جنوبًا إلى تبوك ومداين صالح، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى كانت معان قضاءً تابعًا للواء الكرك والعقبة مديرية ناحية تابعة لمعان، وقد رغب الملك حسين أن تكون العقبة تابعة للحجاز[4]، وبعد قيام المملكة العربيّة السورية بقيادة الملك فيصل بن الحسين وافق الملك حسين على ضم العقبة ومعان إلى مملكة ابنه فيصل، إلاّ أنَّ سقوط المملكة وخروج فيصل من دمشق على أثر معركة ميسلون في

(1) د.ك.و، 311/3993 رسائل المندوب السامي إلى الأمير عبدالله، و2، ص2.، د.ك.و، 4823/ 311، الوهابيون، و2، ص4.

(2) علي محافظة، العلاقات، ص62.

(3) سمية أمين ياسين، تكوين المملكة العربيّة السعودية 1918-1932، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم التاريخ، 1988، ص121.

(4) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق ص248.

24 تموز 1920، جعلت الملك حسين يقرر إعادة كل من العقبة ومعان للمملكة الهاشميّة الحجازية، وعاصمتها مكة، وبذلك تمّ ربطهما إداريًا بالحجاز، وعيَّن لهما الملك الحسين بن علي قائمقام اسمه منير عبدالهادي[1]، وتمّ تنفيذ هذا الأمر له بسهولة، خاصة وأنَّ زعماء المنطقة وعلى رأسهم الشيخ عودة أبو تايه كانوا يؤيدون ذلك الضمّ، وكان دخول الأمير عبدالله في 11 تشرين الثاني 1920 إلى معان، دليلاً على تثبيت ذلك الضمّ، فهو في معان لم يخرج عن حدود مملكة الحجاز الهاشميّة[2]، كما أنَّ البريطانيين لم يبدوا اعتراضًا حينذاك، على الرغم من أنَّ المنطقة كانت داخلة ضمن انتدابهم إذ كانوا يأملون في الوصول إلى اتفاق شامل مع الملك حسين[3].

وبعد تأسيس إمارة شرقي الأردن تحت حكم الأمير عبدالله بن الحسين عام 1921، لم تكن العقبة ومعان ضمن مناطق الإمارة الجديدة، لذلك كان الأمير عبدالله يدرك تمامًا أهمية موقعها الاستراتيجي الاقتصادي والعسكري بالنسبة لشرقي الأردن، فقد أخذ يطالب بريطانيا بمباحثاته بضرورة أن يكون لمنطقة شرقي الأردن منفذ على البحر وذلك ما تضمَّنته مقترحاته التي قدَّمها إلى المستر تشرشل أثناء المفاوضات في لندن[4]. وبرَّر مقترحه هذا بأنَّ دولته الجديدة في شرقي الأردن ستكون مغلقة، إن لم يكن لها منفذ على البحر، وهو بذلك يقصد ضمّ العقبة كمنفذ على البحر الأحمر لشرقي الأردن، وبذلك تكون معان كتحصيل حاصل ضمن مناطق الضمّ للدولة الأردنيّة الفتية.

---

(1) إبراهيم الشرعة ونضال المومني، مصدر سابق، ص226.

(2) كامل محمود خلة، مصدر سابق، ص143.

(3) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص248.

(4) د.ك.و، 311/2586، قضية العقبة ومعان 1925، مراسلات بين الملك فيصل وهنري دوبس بتاريخ 30 مايس 1925، و5، ص6.

والواقع أنَّ الحكومة البريطانية، هي الأخرى كانت راغبة بفصلهما عن الحجاز وإلحاقهما بشرقي الأردن[1]، خاصة بعد تدهور العلاقات الحجازية-البريطانية وذلك بهدف وضعهما تحت سيطرتها على اعتبار أنَّ بريطانيا الدولة المنتدبة على شرقي الأردن[2]. وبذلك سيضمن لها تثبيت سيطرتها على خط الدفاع بين معان-العقبة، وبين بغداد-البصرة، ذلك الخط الذي كان الهدف منه خدمة المصالح التجارية والحربية البريطانية بين شمال شرق أفريقيا وجنوب غرب آسيا، والذي وضعت من أجله مشاريع بناء سكك حديدية بين المنطقتين على طرفي الخط من جهة، وكما أنها تهدف إلى تدعيم سيطرتها على شرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر معًا كطريق أساسي بين أوروبا وشرق آسيا وأستراليا من جهة أخرى[3]. ومن هنا يتضح تمامًا أهمية الموقع السوقي للعقبة ومعان في الإدراك الاستراتيجي للأمير عبدالله وبريطانيا.

وفي أول زيارة للملك حسين لشرقي الأردن بعد تسنم ابنه الأمير عبدالله مسؤولية حكم الإمارة، تمّ التفاوض بين الأمير عبدالله ووالده بشأن ضمّ العقبة ومعان لشرقي الأردن، وتمكن الأمير عبدالله من إقناع والده بالتنازل له عنهما، ووافق الملك حسين على طلب الأمير مشترطًا أن يكون التنازل شخصيًا، وأن يبقى حق الملكية للحجاز (أي أن يحكمها الأمير عبدالله نيابة عن والده) وأعلن ذلك في عمّان في 18 آذار 1924، وبعد بضعة أيام عيّن غالب الشعلان واليًا على المقاطعة الجديدة وقائدًا عسكريًا

(1) سمية أمين ياسين، مصدر سابق، ص121.

(2) د.ك.و، 311/2586، قضية العقبة ومعان 1925، مراسلات بين الملك فيصل وهنري دوبس بتاريخ 30 مايس 1925، و5، ص6.

(3) أنيس الصايغ، الهاشميون والثورة العربيّة الكبرى، بيروت، 1966، ص259.

لها[1]، وبذلك التنازل أصبح ميناء العقبة ميناء الدولة الأردنيّة الوحيد على البحر الأحمر، لتنفتح بذلك على العالم ولتنعم تجاريًا وسياحيًا[2].

بيد أنَّ الحرب بين الحجاز ونجد، والتي أدَّت إلى سقوط المدن الرئيسة الحجازية في أيدي السعوديين، واحتلال الوهابيين مدينة الطائف في منتصف أيلول 1924، وتنازل الملك حسين عن العرش ومغادرة الحجاز إلى العقبة، ومبايعة ابنه الأكبر الملك علي بن الحسين ملكًا جديدًا على الحجاز[3]، هذه التطورات جعلت الأمير عبدالله مترددًا في استئناف التفاوض حول العقبة ومعان، خشية أن يعتبر ذلك سلخًا من أجزاء الحجاز المستقل، وخضوعه إلى سيطرة الانتداب البريطاني في إمارة شرقي الأردن[4]. إلاّ أنَّ ما يبدد هذه المخاوف لدى الأمير عبدالله هو ضرورة حماية هذه المنطقة من احتلال القوات النجدية، وذلك بضمها إلى شرقي الأردن، إذ كانت الحكومة البريطانية تحث الأمير عبدالله على إجراء مفاوضات مع أخيه الملك علي على تحديد الحدود بين الدولتين، بحيث «تكون هذه الحدود من حد السكة الحديدية في المدوّرة أو في نقطة مجاورة لها، وضرورة تأمين منفذ بحري للإمارة في العقبة». كما أخبر الوكيل البريطاني في جدة الملك علي «بأنَّ حكومة جلالة الملك البريطاني تستعد لمساعدة الأمير عبدالله لتوضيح الحدود المرسومة بين شرقي الأردن والحجاز والمفترض أن تصل إلى البحر، أي إلى العقبة، كما وجهت الحكومة

(1) أمين سعيد، مصدر سابق، ج3، ص24.

(2) Jarvis, G.s.Arab command, Second impression, Hutghinson and.c.o. L.T.D, London, 1943, p.120.

(3) طالب محمد وهيم، مملكة الحجاز 1916-1925، دراسة في الأوضاع السياسية، بغداد، 1981، ص248.

(4) د.ك.و، 311/2586، قضية العقبة ومعان 1925، و5، ص6.

البريطانية تحذيرًا لسلطان نجد للكفّ عن مهاجمة شرقي الأردن وأنها ستصد هجومه مثلما صدت هجوم النجديين على عمان»[1].

ويشير (أمين الريحاني) بأنَّ الأمير عبدالله عرض على أخيه الملك علي عرضًا لتجاوز الأزمة المالية التي أخذت تواجهها حكومة الحجاز مقابل الإقرار بالتنازل النهائي عن العقبة ومعان، إذ جاء في إحدى رسائله لأخيه: «سلّموا بضم العقبة ومعان وأنا أضمن لكم من الإنجليز ما يلي: 300 ألف جنيه تعويض للضم، و200 ألف جنيه ثمن الأملاك غير المنقولة، وقرضًا قيمته 500 ألف جنيه يعقد حالاً، ثم إبعاد ابن سعود عن الحجاز حتى تربه والخرمة، وجعل الخط الحجازي رهن إشارتكم في كل وقت»[2].

وواصل الأمير عبدالله مع شقيقه لكي يتنازل له نهائيًا عن مقاطعة العقبة-معان، وقد تكللت هذه المساعي بالنجاح وعقدت بهذا الشأن معاهدة في جدة في 5 حزيران 1925، نصّت على ما يأتي[3]:

1. التصريح بسلامة الشرق العربي (شرقي الأردن).
2. عدم إزعاج جلالة الحليفة الأعظم، نظرًا لمقامه في العالم العربي والإسلامي، أي أنه لا يجوز التسليم بعد تشريف جلالته لمكة[4].
3. لا يجري التسليم إلاّ بعد صدور الأوامر لموظفي ولاية معان.
4. عدم التعرض لمناقلات (أي وسائل النقل) الحجاز الحربية مطلقًا.
5. السماح للحكومة الحجازية بنقل جندها ومعدّاتها إلى أي محل تريد قبل التسليم وبعده.

---

(1) إبراهيم الشرعه ونضال المومني، مصدر سابق، ص233.

(2) أمين الريحاني، تاريخ نجد الحديث، بيروت، 1954، ص415.

(3) حول نص المعاهدة ينظر طالب محمد وهيم، مصدر سابق، ص250-251.

(4) كانت الحكومة البريطانية قد وجهت إنذارًا للملك حسين بمغادرة العقبة إلى قبرص فغادرها في 18 حزيران 1925، ينظر أمين سعيد، مصدر سابق، ج3، ص377-378.

وأصدر الأمير عبدالله إرادة أميرية في 24 حزيران 1925، موجَّهة لرئيس مجلس النظار علي رضا الركابي، طلب منه ضم العقبة ومعان إلى إمارة شرقي الأردن، وجرت في اليوم التالي مراسيم الانضمام الرسمية بحضور الأمير عبدالله ورئيس النظار علي رضا الركابي في معان، حيث تمّ رفع علم شرقي الأردن على المؤسسات الحكومية، وتقرّر بقاء غالب الشعلان حاكمًا إداريًا على معان، ووُزِّعت القوات العسكرية على مناطق وادي موسى، والشوبك، والجفر، والعقبة التي اعتبرت مديرية ناحية لوحدها[1].

وحاول المسؤولون البريطانيون تبرير تدخل الحكومة البريطانية في مسألة ضم العقبة ومعان إلى إمارة شرقي الأردن، إذ قال المستر أمري وزير المستعمرات البريطاني، أمام مجلس العموم البريطاني في 6 تموز 1925، ما نصه: «لقد صادقت عصبة الأمم في الثالث والعشرين من أيلول عام 1922 على تعريف شرقي الأردن بأنها الأراضي الواقعة إلى شرق خط ممتد من نقطة واقعة على خليج العقبة على بعد ميلين إلى الغرب من بلدة العقبة ومن الواضح أنه بموجب هذا التعريف تمتد أراضي شرقي الأردن جنوبًا حتى بلدة العقبة...»[2].

وأخيرًا تمكَّن الأمير عبدالله بمساعدة الحكومة البريطانية من إلحاق مقاطعة العقبة-معان بإمارة شرقي الأردن وإنقاذها من احتلال القوات النجدية على يد السلطان ابن سعود.

سادساً: معاهدة عام 1928 وتبلور الوعي السياسي والحزبي في شرقي الأردن

كانت الحكومة البريطانية قد وعدت في (25 آذار/ مايس 1923) على

---

(1) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق ص250-251.

(2) علي محافظة، العلاقات، ص62-63

لسان مندوبها السامي في فلسطين هربرت صموئيل، بإبرام معاهدة مع شرقي الأردن لتنظيم العلاقات بين البلدين، إلاّ أنَّ تنفيذ هذا الوعد تأخر لحوالي خمس سنوات، ويرجح الدكتور علي محافظة هذا التأخير لجملة من الأسباب من بينها عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في الإمارة نتيجة القتال بين الهاشميين والسعوديين في الحجاز ونجد، والهجمات الشرسة التي شنها الوهابيون على الإمارة بين عامي 1922 و1924، والمصاعب الإدارية والمالية التي واجهت الإمارة في السنوات الأولى من حياتها. ومهما يكن من أمر فقد جرت مفاوضات طويلة توصل الجانبان خلالها إلى توقيع الاتفاقية في (20 شباط 1928) وقعها عن الجانب الأردني حسن خالد أبو الهدى، رئيس المجلس التنفيذي، ووقعها على الجانب البريطاني الفيلد مارشال لورد بلومر، المندوب السامي لشرق الأردن. وقد نصت المادة العشرون منها على أنها ستدخل حيز التنفيذ عند تصديقها من قبل الجانبين المتعاقدين، وقد صادق عليها المجلس التشريعي الأردني في (4 حزيران 1929)، وتم تبادل وثائق إبرامها في (31 تشرين الأول 1929)[1].

تضمنت المعاهدة التي كانت مطابقة في روحها لصك الانتداب، ومشابهة في موادها للمعاهدة العراقية-البريطانية لعام 1922، تضمنت إحدى وعشرين مادة أهمها:

1. منح الأمير حق ممارسة سلطتي التشريع والإدارة عن طريق حكومة دستورية.
2. يمثل بريطانيا في شرق الأردن مندوب سامي، ويسترشد الأمير بنصيحته في جميع الأمور المتعلقة بالسياسة الخارجية.
3. تحتفظ بريطانيا بقوات مسلحة في شرق الأردن، مع استعدادها

(1) المصدر نفسه، ص67-68.

لإنشـاء وتنظيم قـوات مـسلحـة أردنيّـة إذا وجـدت في ذلك ضـرورة للدفاع عن البلاد.

4. أخـذ رأي الحكومـة البـريطانيـة فـي جمـيع الشـؤون المختـصـة بمنح الامتيازات واستثمار الموارد الطبيعية وعقد القروض(1).

وأعقب توقيع المعاهدة نشر القانون الأساسي (الدستور) في (16 نيسان 1928) الذي استمدت مواده من روح المعاهدة دون أن يكون لأهل البلاد رأي فيه. وقد حوى الدستور على (72) مادة، منها المواد المهمة الآتية:

1. الحرية الشخصية لجميع القاطنين في شرق الأردن مصونة من التعدي والتدخل، ولا يوقف أحد ولا يقبض عليه ولا يعاقب ولا يرغم على تغيير محل إقامته ولا يكبل بالأغلال ولا يكره على الخدمة في الجيش إلاّ بمقتضى القانون.
2. لجميع الأردنيين الحرية في الإعراب عن آرائهم ونشرها، وأن يعقدوا الاجتماعات معًا، وأن يؤلفوا الجمعيات ويكونوا أعضاء فيها طبقًا لأحكام القانون.
3. السلطات التشريعية والإدارية مخولة للأمير عبدالله بن الحسين، والوراثة من بعده وفقًا لأحكام هذا القانون، والأمير مصون من كل تبعة ومسؤولية.
4. الأمير هو الذي يعين رئيس الوزراء ويقبله أو يقبل استقالته. ويؤلف مجلس تنفيذي من رئيس الوزراء وأعضاء آخرين لا يتجاوز عددهم الخمسة.

---

(1) أحمد حرب بشير اللصاصمة، الحياة النيابية في المملكة الأردنيّة الهاشميّة من عام 1929–1967، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربيّة، بغداد، ص70–71.

5. تناط السلطة التشريعية بالمجلس التشريعي والأمير، ويتألف المجلس التشريعي من:

أ- ممثلين منتخبين طبقًا لقانون الانتخاب الذي ينبغي أن يراعى فيه التمثيل العادل للأقليات.

ب- رئيس الوزراء وأعضاء المجلس التنفيذي الآخرين الذين لم ينتخبوا ممثلين. مدة المجلس التشريعي ثلاث سنوات[1].

قوبلت المعاهدة والدستور بالمعارضة، وعلى الرغم من محدودية وصغر حجم هذه المعارضة، إلاّ أنها أصبحت الأساس الذي قامت عليه الأحزاب السياسية في المرحلة اللاحقة، وارتكزت المعارضة للمعاهدة على إبقاء شرقي الأردن تحت السيطرة الفعلية البريطانية، وتدخل بريطانيا في كل شؤونه الداخلية مع إبقاء قوات عسكرية بريطانية في الأراضي الأردنيّة بصورة دائمة. أمّا معارضة الدستور فقد ارتكزت حول سعة السلطات التي يتمتع بها الأمير، وضعف الدور التشريعي للمجلس. ووجَّهت المعارضة الانتقادات الشديدة إلى بريطانيا لأنها كانت تفضِّل التعامل مع حاكم مطلق على أن تتعامل مع حكومة برلمانية لسهولة الحصول على قرار الحاكم[2].

دفع تصديق المعاهدة وصدور الدستور ووضع قانون المجلس التشريعي والسعي إلى إجراء الانتخابات التشريعية الأولى إلى ازدياد النشاط السياسي في الأردن والذي تبلور في اتجاهين، الأول، اتجاه معارض تمثل في حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني، والاتجاه الثاني مؤيد للسلطة وتمثل في حزبي الحر المعتدل والتضامن الأردني. وفيما يلي مواقف كلا الاتجاهين من التطورات السياسية في الإمارة.

(1) أحمد حرب بشير اللصاصمة، المصدر السابق، ص276.

(2) علي محافظة، العلاقات، ص75.

أولاً- الاتِّجاه المُعارض (حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني):

سعت المعارضة الوطنية الأردنيّة التي عارضت معاهدة عام 1928 إلى تنسيق جهودها وتوضيح أهدافها عن طريق وضع برنامج محدد للعمل الوطني، ولتحقيق هذا الهدف وجَّه عدد من رجال المعارضة الدعوة إلى زعماء البلاد وشيوخها لحضور مؤتمر وطني يعقد في عمّان، وقد لقيت تلك الدعوة استجابة واضحة، فعقد المؤتمر في يوم (25 تموز 1928) وحضره (150) مندوبًا يمثلون مناطق الأردن المختلفة، وانتخب المجتمعون حسين الطراونة رئيسًا للمؤتمر(1).

تدارس المؤتمر الوضع السياسي في الأردن، وأقرَّ صيغة ميثاق للعمل الوطني تضمَّن الأمور المهمة الآتية:

1. تحقيق الاستقلال الكامل لإمارة شرق الأردن، وعدم الاعتراف بالانتداب البريطاني إلاّ كمساعدة فنية نزيهة لصالح البلاد.
2. إقامة حكومة دستورية برلمانية برئاسة عبدالله بن الحسين، وانتخاب مجلس نيابي على أسس التمثيل الصحيح للشعب، وتكون الحكومة مسؤولة أمام المجلس.
3. رفض وعد بلفور رفضًا قاطعًا لأنه يخالف العهود التي قطعتها بريطانيا للعرب خلال الحرب العالمية الأولى.
4. لا تتحمّل إمارة شرق الأردن أية نفقات مالية لأية قوة احتلالية أجنبية، وعدم الاعتراف بكل قرض مالي وُقِّع قبل تشكيل المجلس النيابي، وعدم جواز التصرف بالأراضي الأميرية إلاّ بموافقة المجلس النيابي(2).

---

(1) إيمان عزبي فريحات، المعارضة السياسية في شرقي الأردن 1921-1946، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاداب- جامعة اليرموك، 1998، ص32-38.

(2) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص289-292.

ومن دراسة مبادئ الميثاق الوطني يتضح تبلور الأهداف الوطنية الأساسية، وإجماع المؤتمرين على تحقيقها لأنها تشكل القاعدة الأساسية لبناء الدولة الجديدة، وأصبحت تلك المبادئ الشعارات الوطنية التي ناضلت تحت رايتها الحركة الوطنية الأردنيّة في المرحلة اللاحقة.

وقد قدّم الميثاق الوطني إلى الأمير عبدالله مع المطالبة باعتباره دليلاً للعمل الوطني، إلاّ أنَّ الأمير أحال الميثاق إلى المعتمد السياسي البريطاني لمعرفة رأيه فيه، فما كان من المعتمد إلاّ أن اعلن عن رفضه للميثاق الوطني، فاتخذ المؤتمر خطوة جديدة وتمثلت بتقديم مذكرة إلى المعتمد البريطاني قام بتسليمها له رئيس المؤتمر وتضمنت الأمور الآتية:

1. اعتبار أعضاء المؤتمر الوطني الأردني ممثلي الشعب الحقيقيين.
2. رفض الانتداب البريطاني.
3. الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، على أن تكون الحكومة مسؤولة أمام المجلس التشريعي الذي ينتخبه الشعب[1].

وحدث انعطاف مهم في مسيرة الحركة الوطنية الأردنيّة بعد رفض الأمير والمعتمد البريطاني للميثاق الوطني تمثل في سعي الشباب من أعضاء المؤتمر الوطني إلى تشكيل «حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني» فأبلغوا الحكومة في (10 نيسان 1929) عن تشكيل الحزب الجديد، وحددوا أهدافه بالنضال في سبيل تنفيذ ما ورد في الميثاق الوطني بشتى أساليب النضال السياسي. وضمّت قيادة الحزب النخبة المتعلمة في دمشق، وتشكلت الهيئة الإدارية من خمسة أعضاء برئاسة حسين الطروانة، ومعه

---

(1) المصدر نفسه، ص292، علي محافظة الفكر السياسي في الأردن منذ بداية الثورة العربيّة الكبرى حتى نهاية عهد الإمارة 1916-1946، ج1، عمّان.

كل من: صبحي أبو غنيمة وعادل العظمة، وطاهر الجقه، واعتمد الحزب في قاعدته الشعبية على الفئات المتعلمة التي ازداد عددها في السنوات الأخيرة والتي عارضت القيود الثقيلة التي تتضمنها معاهدة عام 1928[1].

أسهم الحزب بفعالية في النشاط السياسي، وعندما بدأت التحضيرات لانتخاب أول مجلس تشريعي في الأردن، انتقد الحزب قانون الانتخابات موضحًا أن يكون تمثيل البلاد تمثيلاً صحيحًا وبحسب نسبة السكان، كما انتقد تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية، وتسمية الحكام الإداريين وضباط الجيش لمواطنين مأمورين للتسجيل في الدوائر الانتخابية. وطالب الحزب أولاً بتشكيل حكومة وطنية تحظى بثقة السكان تشرف على إجراء الانتخابات، وثانيًا تعديل قانون الانتخابات بشكل يضمن التمثيل القانوني الصحيح لجميع سكان الإمارة، ولمّا لم تستجب الحكومة لهذه المطالب أعلن الحزب مقاطعته للانتخابات وعدم اعترافه بالنتائج التي ستسفر عنها، وأرسل برقية إلى عصبة الأمم انتقد فيها بريطانيا لخروجها عن روح ميثاق العصبة في تعاملها مع الشعب في الأردن، وفرضها المعاهدة والدستور بالقوة، وسعيها لتزوير انتخابات المجلس التشريعي من أجل ضمان إقرار المعاهدة مع الأردن.

اتَّسع نشاط الحزب خلال الفترة (1930–1934) وأصدر جريدة أسبوعية ناطقة بلسانه، اسمها «الميثاق» صدر منها سبعة أعداد فقامت الحكومة بتعطيلها[2] لتوجيهها ثقيل اللوم للسياسة البريطانية وللقيود التي تضمنتها معاهدة عام 1928، ولسعيها إلى توجيه الرأي العام لما يخدم مصالحه الوطنية، ولدعوتها إلى إنهاء الانتداب البريطاني وتعديل أو إلغاء المعاهدة مع بريطانيا بما يحقق الحرية والاستقلال العام لشرق الأردن.

---

(1) عباس مراد، مصدر سابق، ص32.

(2) علي محافظة تاريخ الأردن المعاصر، ص80–81.

شارك الحزب في انتخابات المجلس التشريعي في دورته الثانية التي أجريت في الأول من حزيران عام 1931 بعد أن أدرك بأنَّ النضال الوطني داخل المجلس ربما يكون أكثر جدوى من النضال خارجه، وقد فاز في تلك الانتخابات عضوان من قادته هما حسين الطراونه وعادل العظمة اللذان أسهما بفعالية في نشاط المجلس عن طريق طرحهما للمطالب الوطنية، فقد انتقد رئيس الحزب حسين الطراونة تقييد الحريات العامة بإصدار قانون الاجتماعات العامة في (4 أيلول 1933) وقال: «إنني أرى في هذا القانون خنقًا لهذه الناحية ومُنافيًا لأحكام الدستور، الذي يضمن حرية الرأي لكل أردني بإبداء رأيه في المصالح العمومية والخصوصية».

وطالب عادل العظمة، عضو قيادة الحزب، بضمان حرية الصحافة وقال: «إنَّ حاجة البلاد شديدة جدًا إلى صحف تعبر عن الرأي العام، وتعالج المصالح العامة، وتدافع عن حقوق البلاد»[1].

وكان موقف الحزب واضحًا وصريحًا في مساندته لعرب فلسطين ومقاومته للنشاط الصهيوني، فقد أصدر الحزب بيانًا حذّر فيه الشعب الأردني من تزايد النشاط الصهيوني، وطالب الحكومة بالإسراع لاتِّخاذ الخطوات الضرورية لصيانة البلاد من الخطر الصهيوني، لأنَّ هدف الصهيونية هو الاستيلاء على إمارة شرق الأردن[2]. وقال عادل العظمة، عضو قيادة الحزب في المجلس التشريعي: «إنَّ الصهيونية العالمية لا تكتفي ببلاد فلسطين واكتساح أراضيها وأهاليها معًا، بل تنظر إلى أبعد من ذلك

---

(1) مذكرات المجلس التشريعي الثاني لعام 1934، الجلسة العاشرة في الدورة العادية الثالثة 1934/1/19، ص133 نقلاً عن اللصاصمة، مصدر سابق، ص43.

(2) ملحق الجريدة الرسمية، العدد 2-1، الدورة العادية الثانية للمجلس التشريعي، 11/14/ 1932، ص42، نقلاً عن اللصاصمة، مصدر سابق، ص55.

ويدخل في ضمن برنامجها الاستيلاء على هذه البلاد وما ورائها[1]. وانتقد أيضًا الامتياز الذي منحته الحكومة لشركة البوتاس الفلسطينية، وقال: «إنَّ شركة صهيونية تغزو البلاد وتضع يدها على أعظم ثروة فيها لتقوية الوطن القومي، ليست بالشركة التي يجب أن تساعَد.. لِما فيها من قتل للأمة العربيّة بأسرها». كما هاجم العظمة الهيمنة البريطانية على الإمارة، والإعانة القليلة التي تقدمها، وقال: «إنهم يمنّون علينا بإعانة مالية يعطونها باليد اليمنى ويأخذونها باليسرى»[2].

دفعت مواقف الحزب الوطنية والقومية، وبخاصة مواقفه المُعارِضة للانتداب البريطاني، وانتقاده لمواقف الحكومات الأردنيّة المتذبذبة والضعيفة، ونجاحه في إيجاد قواعد شعبية بين صفوف المتعلمين، كلها دفعت الحكومة إلى تضييق الخناق على أعضائه، والعمل على شق وحدة الحزب عن طريق تشجيع تشكيل ما سمّي «مؤتمر الشعب الأردني العام» الذي طرح نفسه بديلاً عن المؤتمر الوطني ولجنته التنفيذية. وإزاء استمرار موقف السلطة المعادي اضطرَّ قادة الحزب، وفي مقدمتهم رئيسه صبحي أبو غنيمة إلى مغادرة الأردن والذهاب إلى دمشق في عام 1934، وبذلك انتهى نشاط الحزب عمليًا، هذا النشاط الذي أسهم في تكوين رأي عام كان له دوره في الاستمرار بالمطالبة بالاستقلال التام[3].

---

(1) فيصل البطانية، ملف الحياة التشريعية والنيابية منذ تأسيس الدولة، ج1، عمّان، د.ت، ص26.

(2) مذكرات المجلس التشريعي الثاني لعام 1931، الجلسة العاشرة من الدورة الأولى، ص103، نقلاً عن اللصاصمة، مصدر سابق، ص59.

(3) رناد الخطيب عياد، التيارات السياسية في الأردن ونص الميثاق الوطني الأردني، عمّان، 1991، ص11.

ثانياً- الاتِّجاه المؤيِّد للسلطة:

سعى الأمير عبدالله إلى إيجاد أحزاب وتجمعات سياسية موالية للسلطة من أجل إجهاض تحرك المعارضة الوطنية أو إضعافه، ولتحقيق هذا الهدف تعاون الأمير مع روؤساء العشائر والزعامات التقليدية للسيطرة على المجلس التشريعي وتشكيل الأحزاب الموالية، فكان تأسيس حزبي «الحر المعتدل» و«التضامن الأردني».

1. الحزب الحر المعتدل:

تأسس هذا الحزب في (24 حزيران 1930) وضمَّت الهيئة المؤسّسة خمسة من الزعامات العشائرية المعروفة برئاسة رفيفان المجالي، وتحددت أهدافه في الدعوة إلى تعديل المعاهدة البريطانية-الأردنيّة لعام 1928 بما يحقق السيادة الوطنية والحصول على حقوق البلاد في التشريع والإدارة، كما دعا إلى ضمان الحرية الشخصية، والمسؤولية الوزارية وتخفيف الضرائب. وفي السياسة العربيّة دعا الحزب إلى مساندة الشعب العربي في فلسطين للوقوف بوجه الهجرة والخطر الصهيوني، وإلى دعم الأمة العربيّة ومساندتها لتحقيق أمانيها القومية[1].

ويُذكر أنَّ هذا الحزب لم يعمّر طويلاً شأنه في ذلك شأن الأحزاب المصطنعة التي تفتقد إلى الرابطة الفكرية، فضلاً عن المنافسات والحزازات القبلية التي عجّلت في انهياره.

2. حزب التضامن الأردني:

أُسِّس هذا الحزب من قبل بعض الموظفين الشباب في (24 آذار 1933)

(1) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص326.

وكان من بينهم الشاعر مصطفى وهبي التل[1] بهدف الوصول إلى الوظائف الكبيرة في الدولة والتي كان يشغلها بعض من السوريين والفلسطينيين، لذلك عارض منح الجنسية الأردنيّة لأيّ شخص لم يكن مقيمًا في الأردن قبل عام 1922، واقتصرت عضوية الحزب على الأردنيين فقط بهدف الحد مما سمّوه «الأشخاص الطارئين» على إمارة شرق الأردن[2]. وتظهر مواقف الحزب الإقليمية هذه والرامية إلى عزل إمارة شرق الأردن عن محيطها العربي بأنَّ هناك أياديَ أجنبيّة، وبالذات بريطانية تدفع الحزب للموقف الانعزالي بعد أن وجد البريطانيون خطرًا في ازدياد النشاط القومي في الأردن، وفي ظروف تصاعد فيها النضال الفلسطيني ضد الهجرة الصهيونية والانتداب البريطاني[3].

لقد انتهى هذا الحزب كسابقه، وكان موته طبيعيًا لأنَّ أهدافه الانعزالية كانت بالضد من مسيرة شرق الأردن القومية. تلك المسيرة التي ارتبطت بتطور الحركة القومية في سوريا وفلسطين.

والخلاصة فإنَّ هذين الحزبين لم يتركا أثرًا على مسيرة الحياة السياسية في الأردن، لأنهما حزبين مصطنعين، وأهدافهما موجهة للحدّ من المعارضة الوطنية ولفك ارتباط الأردن من محيطه العربي.

---

(1) ينتمي إلى آل التل، وهي أسرة عربيّة عريقة تعود في أصولها إلى بني زيدان الذين هاجروا من نجد الشرقية إلى بلاد الشام في أواسط القرن الثامن عشر، سليمان موسى، أعلام الأردن، عمّان 1986، ص97.

(2) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص326–328؛ علي محافظة، العلاقات، ص81.

(3) رناد عياد الخطيب، مصدر سابق، ص30،31.

3. قانون الجمعيات الأردني والأحزاب الجديدة:

واجهت المعارضة الأردنيّة في أواسط الثلاثينات أوضاعًا صعبة للغاية، نتيجة لتوسُّع الحكومات القائمة في استعمال القوانين الاستثنائية من أجل ملاحقة المعارضين وتقييد نشاطهم، ففي (4 أيلول 1933) صدر «قانون الاجتماعات العامة» الذي نصّ على حظر جميع الاجتماعات إلاّ إذا وافق مجلس الوزراء (المجلس التنفيذي) على إعطاء ترخيص مسبق بها، ولا يجوز لمجلس الوزراء إصدار أي ترخيص قبل الحصول على الموافقة المسبقة للقائد العام للجيش العربي، الذي كان ضابطًا بريطانيًا[1]. وبلغ العسف ذروته بصدور قانون الدفاع عن شرق الأردن في عام 1935 الذي نص على أنه «يجوز القبض على أي شخص يتصرَّف بصورة يعرِّض معها السلامة العامة للخطر». و«أنه عندما يقع طارئ عام يقتضي الدفاع عن إمارة شرق الأردن أو يمسّ بالأمن العام أو بسلامة القوات البريطانية الموجودة في إمارة شرق الأردن فإنه يحق للأمير عبدالله أن يعلن العمل بهذا القانون، ويظل معمولاً به إلى أن يعلن سموه بأمر سام توقيف العمل به»[2]. وقد أثَّرت هذه القوانين الاستثنائية، والتوسع الحكومي في استخدامها على الحياة السياسية الأردنيّة، وأدت إلى إضعاف المعارضة الوطنية وتشتيتها.

وفي عام 1936 أصدرت الحكومة الأردنيّة قانون الجمعيات ليحلّ محلّ قانون الجمعيات العثماني الذي كان معمولاً به آنذاك، وقد عرّف القانون الجديد الجمعية بأنها «مجموع مؤلف من عدة أشخاص غرضهم توحيد أبحاثهم أو مساعيهم بصورة دائمة وبصورة لا يقصد بها اقتسام الربح وتشمل الأندية أيضًا». وأوضح القانون شروط تأليف الأحزاب والجمعيات

---

(1) علي محافظة، العلاقات، ص80.

(2) مذكرات المجلس التشريعي الأردني الثالث 1935/1/17، ص159، نقلاً عن اللصاصمة، مصدر سابق، ص37.

فلا يجوز تأليفها على مبادئ وأسس غير مشروعة أو مخالفة لأحكام القوانين والأنظمة، وأن يكون المنتسب إليها غير محكوم بجناية ولا يقل عمره عن عشرين عامًا، وأن لا يقل عدد المؤسسين عن خمسة أشخاص على أن يكونوا من ذوي المكانة والاستقامة، وأن يبين في طلب الترخيص عنوان الجمعية المنوي تأليفها وغايتها والمركز الذي ستكون إدارتها فيه. وأناط القانون إجازة الأحزاب السياسية بمجلس الوزراء (المجلس التنفيذي)[1]، شريطة أن لا تخلّ بالأمن العام والنظام والطمأنينة العامة، وأن لا تمسّ كيان الدولة ووحدتها وشكل الحكومة القائمة أو تتضمن التفرقة بين طبقات الشعب وأفراده أو بين الشعب والحكومة، ومنح القانون المذكور متصرفي الألوية أو مَن ينتدبونهم وللمدّعي العام حق مداهمة مقرّ أي جمعية مرخصة، أو أن يحضر أي اجتماع تعقده[2]. ويلاحظ في القانون القيود الكثيرة على حركة الأحزاب والجمعيات، وبصدور القانون حُلَّت كل الجمعيات والأحزاب والنوادي وطلب منها التقدُّم بطلبات تأسيس جديدة. وقد ظهرت في هذه الفترة بعض الجمعيات والأحزاب، ومنها من فضَّل العمل في المنفى، ومن هذه الأحزاب:

1. الحزب الوطني الأردني:

دفعت سياسة الحكومة القائمة على استخدام القوة ضد الحركة الوطنية، بما فيها اعتقال قادة المعارضة أو وضعهم تحت الإقامة الجبرية إلى انتقال العديد من القيادات الوطنية المعارضة إلى العاصمة السورية

---

(1) ملحق الجريدة الرسمية العدد 170 في 1936/12/21، ص405 نقلاً عن اللصاصمة، المصدر السابق ص36.

(2) هاني حوراني، الذاكرة القومية، تاريخ الحياة الحزبية في الأردن(9) مجلة الأفق، الأردن، العدد 11، في 23 أيلول 1992.

دمشق، ومن تلك القيادات الدكتور صبحي أبو غنيمة وسلمان السودي الروسان وراشد الخزاعي وسالم الهنداوي ومحمد علي العجلوني. وقد بادرت تلك القيادات إلى تأليف حزب سياسي في المنفى يحمل اسم «الحزب الوطني الأردني» غايته الدفاع عن الحريات الديمقراطية في الأردن، والحصول على الاستقلال التام، وافتتح الحزب مكتبًا للدعاية والنشر في دمشق من أجل نقل القضية الأردنيّة من صعيدها المحلي إلى الصعيدين العربي والدولي، واستثمر الحزب الصحافة العربيّة، ولا سيما السورية واللبنانية والفلسطينية لشن حملة واسعة ضد مواقف الحكومات الأردنيّة القائمة، وقد وجدت تلك الحملات صدى واسعًا في الأردن وضع الحكومة في مواقف دفاعية محرجة[1].

وأسهم الحزب الوطني بفعالية لحشد الشعب الأردني لمناصرة الثورة الفلسطينية في عام 1936، فدعا إلى فضح سياسة الحكومة تجاه تلك القضية القومية عن طريق الإضراب والتظاهر وإرسال مذكرات الاحتجاج وجمع الإعانات والتطوع من أجل نصرة فلسطين[2]. وقد أشار التقرير البريطاني المرفوع إلى عصبة الأمم لعام 1936 إلى توتر الوضع السياسي في الأردن بالقول:

»بسبب ثورة عرب فلسطين قامت المظاهرات في شرق الأردن خلال شهري نيسان وأيار، وسادت حملة توتر في المدن، حتى أنَّ الحكومة اضطرت إلى إغلاق مدرسة السلط الثانوية ومدرسة الصناعة بعمّان في آخر أيار وطرد سبعة طلاب. وفي عمّان انفجرت خمس قنابل وقلعت

(1) هاني حوراني، الذاكرة القومية، تاريخ الحياة الحزبية في الأردن (8) مجلة الأفق، الأردن، العدد 20، في 16 أيلول 1992.

(2) خليل حنش سوادي الحمداني، الأحزاب السياسية في الأردن، دراسة تاريخية 1928–1957 رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد، 1994، ص67

خطوط الهاتف ست مرات، كما لحقت الأضرار بخط أنابيب النفط في ثلاث حوادث، وأتلفت ممتلكات أشخاص ابتاعوا بضائع يهودية في فلسطين، وانضمَّ عدد من الأفراد إلى المجاهدين الفلسطينين»[1].

وسعى الحزب في الوقت نفسه إلى تنظيم الشعب في مساندته لأشقائه في فلسطين، ونجح عن طريق الدعوة التي وجهها أعضاؤه في الأردن باسم «حزب اللجنة التنفيذية» في عقد مؤتمر وطني كبير في قرية «أم العمد» مقر زعامة عشائر بني صخر في (7 حزيران 1936) وقد عبّر المؤتمر عن مشاعر الأردنيين القومية، ودعا في قراراته الأمير عبدالله إلى التدخل للحفاظ على حقوق العرب الوطنية والقومية في فلسطين، وذلك بإعطائها «مطالبها القومية المشروعة وتأييد حريتها واستقلالها». وطالب الحكومة البريطانية «بوضع حد لاعتداء سلطاتها العسكرية على المنازل والنساء والعلماء وسائر الحريات في فلسطين، كما لفت أنظار المسؤولين البريطانيين إلى العواقب الوخيمة لاستمرار هذا الاضطهاد على نفوس عرب شرق الأردن»[2].

وشارك الحزب الوطني مع الأحزاب العربيّة الأخرى في مساندة الفلسطينين، وكان له دوره الفاعل في مؤتمر بلودان الذي عقد في أيلول 1937 لدعم الشعب الفلسطيني، فقد ألقى صبحي أبو غنيمة كلمة الأردن في المؤتمر، وساهم أعضاء الحزب في صياغة مقررات المؤتمر التي دعت إلى رفض ومقاومة إنشاء الدولة اليهودية ووعد بلفور، والمطالبة بإلغاء

(1) سليمان موسى، إمارة شرقي الأردن، نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921-1946، عمّان 1972، ص304.

(2) هاني حوراني، الأحزاب السياسية في فترة ما قبل الحرب العظمى 1936-1939، مجلة الأفق، الأردن، العدد 21 في 23 أيلول 1992، ص53.

الانتداب ووقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وعارض الحزب بشدة خطة بريطانيا لتقسيم فلسطين، تلك الخطة التي اقترحتها لجنة اللورد بيل، ودعا الشعب وأعيان البلاد وشيوخها إلى اتخاذ المواقف العملية للضغط على بريطانيا. وشهدت مدينة عمّان والمدن الأردنيّة الأخرى إضرابات ومظاهرات في شهر حزيران عام 1938 عند زيارة لجنة «ووهيد» للأردن، والتي جاءت لاستطلاع الآراء حول مشروع التقسيم، وقد دعا المتظاهرون إلى استقلال فلسطين ووحدة أراضيها، ووقف الهجرة اليهودية، واستمرّ نشاط الحزب حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية[1].

2. حزب الإخاء الأردني:

أثار نشاط المعارضة في الخارج السلطات الحكومية في الأردن، كما أثار أيضًا الشرائح الاجتماعية التقليدية المرتبطة بالسلطة والمستفيدة من سياستها، الأمر الذي دفع إلى تكتل بعض التجار وشيوخ العشائر للتنديد بنشاط المعارضة في الخارج، فقدَّم هؤلاء عريضة إلى الأمير عبدالله يتهمون فيها الحزب الوطني الأردني بأنه يمثل «حركة إفسادية مخالفة لقانون البلاد الأساسي» ويزعمون بأنَّ نشاطه يمثل اعتداء «على حقوق المواطنين المتساوين في الحقوق والواجبات» ويتهمون الحزب بتمزيقه وحدة الشعب الوطنية لتقسيمه المواطنين إلى «فئتين متناقضتين» واستنكر موقِّعو العريضة ما سمّوه «الدعاية الممقوتة التي تفرق بين أبناء الوطن الواحد، والمخلّة بأحكام القانون الأساسي والمعاهدات الدوليّة ومصالح السكان المادية والأدبية»، ووصفوا أعضاء الحزب بأنَّهم «خارجون على أمتهم العربيّة في داخل البلاد وخارجها، ومن العاملين على هدم الكيان العربي المقدّس،

(1) المصدر نفسه، ص53-54

ولا يمثلون إلاّ أنفسهم، وليسوا من أصحاب المصالح الحقيقية في البلاد، ولا من دافعي الضرائب الكبرى»[1].

كانت الخطوة الثانية التي اتخذها معارضو الحزب الوطني الأردني هي التقدم بطلب لتأسيس حزب سياسي جديد باسم «حزب الإخاء الأردني» الذي وافقت الحكومة على إجازته في (25 أيلول 1937) وضمّت هيئته المؤسسة خليطًا من شيوخ العشائر وملاك الأراضي وكبار التجار وهم[2]: رفيفان المجالي، ماجد العدوان، جميل المجالي، مثقال الفايز، صالح العدوان، صبري الطباع، موسى المعايطة، محمود كريشان، سعود النابلسي، عبدالله الشريدة، فلاح الظاهر، حمد بن جازي، وسالم عرار، عطوي عوجان، خشمان أبو كركي، يوسف البلبيسي، عودة الفرحان، وحسن عطيوي. وقد اختارت الهيئة المؤسسة ماجد العدوان رئيسًا للحزب[3].

وضَّحَ الحزب في منهاجه أنه جاء ليمثل طبقات الشعب كافة، وأنَّ غايته خدمة شرق الأردن وتحقيق الاستقلال التام، والسعي لتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية في الأردن على أساس احترام القوانين والأخذ بالتنظيم والوسائل المشروعة والطرق المفيدة مع «الإخلاص القلبي التام لسيد البلاد سمو الأمير عبدالله»، ومناهضة «كل مَن يتخذ المصلحة العامة وسيلة لتحقيق الأغراض الشخصية ولإيجاد التفرقة بين أفراد الشعب الأردني، كما يناهض «كل مَن يحاول العبث بالمصلحة العامة وبوحدة وأمن شرق الأردن». وفي السياسة العربيّة دعا الحزب إلى توحيد

---

(1) هاني حوراني، الحزب الوطني الأردني، مجلة الأفق، الأردن، العدد 20 16 أيلول 1992، ص53.

(2) منيب الماضي وسليمان موسى، المصدر السابق، ص361.

(3) رناد الخطيب عياد، التيارات السياسية في الأردن ونص قانون الأحزاب، عمّان، 1992، ص33.

المساعي القومية مع البلاد العربيّة الأخرى في سبيل الوحدة العربيّة عن طريق إيجاد الصلة بين «الشعوب» العربيّة، وتقوية ما بينها من الروابط السياسية والثقافية والاقتصادية[1]. ويعلق هاني حوراني على منهاج الحزب بالقول:

«فالحزب المذكور، وبصرف النظر عن التغنّي اللفظي بالوحدة العربيّة وتحقيق الاستقلال التام جاء للتصدي للمعارضة الوطنية التي تنامى نفوذها وتأثيرها على الشارع السياسي الأردني، وليوفر للسلطات القائمة واجهة حزبية تدَّعي (تمثيل كافة طبقات الشعب) و(خدمة مصالح شرق الأردن) في ظرف كانت السلطة التنفيذية تعاني من العزلة الشديدة عن الشعب جراء موقفها المؤيد لمشروع التقسيم، وجهودها المستميتة لمنع انخراط الأردنيين في صفوف الثورة الناشبة ضد الاستعمار البريطاني والصهيوني على أرض فلسطين»[2].

كانت باكورة نشاط الحزب تكوين قائمة موالية للسلطة في انتخابات المجلس التشريعي في دورته الرابعة التي جرت في (16 تشرين الأول 1937) وفاز فيها بتسعة مقاعد، ولم يظهر للحزب بعد ذلك نشاط يُذكر وأصبح في ذمة التاريخ عند بداية الحرب العالمية الثانية[3].

3. التيارات السياسية الإصلاحية:

وشهدت هذه الفترة أيضًا ظهور البواكير الأولى للتنظيمات السياسية العقائدية والإصلاحية، وكان ذلك بتأثير الحزب الشيوعي الفلسطيني،

---

(1) شادية حسن العدوان، التطور السياسي للمملكة الأردنيّة الهاشميّة 1946-1967، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنيّة، 1993، ص20.

(2) هاني حوراني، الأحزاب السياسية في فترة ما قبل العظمى، ص53.

(3) خليل حنش سوادي الحمداني، مصدر سابق، ص75.

وعلى الرغم من محدودية نشاط تلك التنظيمات إلاّ أنها أسهمت في تطور الفكر السياسي في الأردن، ومنها «عصبة مكافحة الاستعمار» التي تشكلت في عام 1926 عندما قام ثلاثة من أعضاء الحزب الشيوعي الفلسطيني بتنظيم مجموعة في الكرك، ولعلّ هؤلاء كانوا وراء محاولة تأسيس «حزب العمال الأردني»؛ فقد نشرت صحيفة «الجامعة العربيّة» الصادرة في القدس في (16 أيلول 1931) أنَّ عددًا من المواطنين الأردنيين قد تقدموا بطلب تأسيس حزب سياسي جديد تحت اسم «حزب العمال الأردني» إلاّ أنَّ مقدمي الطلب لم يحصلوا على الترخيص كما يبدو، ولم ترد أية إشارة إلى موافقة الحكومة على الطلب أو ممارسة أية نشاطات تحت اسم الحزب هذا[1].

4. التنظيمات العمّالية والنوادي الثقافية والاجتماعية:

جرت محاولات عدة في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات لتأسيس النقابات العمالية، ومن أهم هذه المحاولات ما قام به صبحي أبو غنيمة من تشكيل «اتحاد العمال الأردنيين» الذي لم يستمر طويلاً لأنَّ الحكومة قامت بتعطيله ومطاردة أعضائه، لكن صبحي أبو غنيمة قام مرة أخرى بتشكيل «جمعية مساعدة العمال الأردنيّة» في تموز عام 1932، وليس لدينا معلومات عن أنشطة هذه الجمعية ونهايتها، وحاول قاسم ملحم في عام 1936 إنشاء نقابة عمالية إلاّ أنَّ السلطة رفضت ذلك وقامت بإبعاده مع زملائه إلى خارج الأردن. وهكذا استمرّت المحاولات حتى إجازة النقابات العمّالية في الخمسينات[2].

(1) هاني حوراني، تنظيمات وأحزاب أهملها التاريخ الرسمي، مجلة الأفق، الأردن، العدد 27 في 4 تشرين الثاني 1992، ص56.

(2) المصدر نفسه، ص57.

أمّا النوادي الاجتماعية والثقافية، فقد ازداد عددها في تلك الفترة وتحولت إلى مراكز للنشاط السياسي، وقد زاد نشاطها في بداية الثلاثينات. ومن أمثلة ذلك «عصبة الشباب الأردني المثقف» التي أنشئت في تموز 1933، وضمت هيئتها الإدارية كلاً من: فضل الدلقموني، غالب القوس، سليمان النابلسي، فوزي الملفي، عبدالحليم عباس، صلاح طوقان، وأديب عباس، وأعلنت العصبة أنها جاءت «لتوحيد جهود الشباب الأردني المثقف، تلك الجهود التي ظلّت مبعثرة ردحًا طويلاً من الزمن»، وأضافت أنها استهدفت «تنظيم هذه الجهود للسير بها نحو العمل المنتج؛ لكي يتسنى لها أن تُحدث الأثر الذي يحق لها أن تحدثه».

أمّا أهداف العصبة، فهي العمل على تحقيق التعارف والتعاون فيما يؤول للخير العام، والسير في خطط ملائمة للمصالح العامة المشروعة، مثل نشر الثقافة، والعمل على إزالة الفوارق والطائفية في البلاد، والوصل بين الشبيبة الأردنيّة وشبيبة الدول العربيّة الأخرى، والاتصال بالحكومة لمداولتها فيما يعود بالنفع العام على أعضاء العصبة[1].

لقد تحوّلت تلك النوادي إلى مراكز للمعارضة الوطنية، الأمر الذي دفع الحكومة إلى إلغائها جميعًا بموجب قانون الجمعيات لسنة 1936 وطلبت من أعضائها التقدم بطلبات جديدة للحصول على إجازة التأسيس.

اغتنمت الحكومة الأردنيّة فرصة اندلاع الحرب العالمية الثانية في أيلول 1939 للقضاء على كل مظاهر النشاط السياسي عن طريق إعلان الأحكام العرفية وفرض الرقابة على الأنشطة السياسية، وإلقاء القبض على العناصر الوطنية النشيطة، ففي (29 آب 1939) وضعت الحكومة قانون الدفاع لسنة 1935 موضوع التنفيذ الذي نص على أنه يجوز القبض على أي شخص يتصرَّف بصورة يعرِّض معها السلامة العامة إلى الخطر. ووضعت

(1) هاني حوراني، تنظيمات وأحزاب أهملها التاريخ الرسمي، ص56.

الحكومة الأردنيّة كافة إمكانيات البلاد تحت تصرف بريطانيا التي سمح لها بالاحتفاظ بقوات مسلحة في شرق الأردن، وإنشاء وتنظيم ومراقبة قوات مسلحة قد تكون ضرورية للدفاع عن شرقي الأردن. وهكذا كبلت بريطانيا شرق الأردن بقيود ثقيلة وسخرت موارده وقواته المسلحة لخدمة المجهود الحربي، ودفعت حكومته إلى دخول الحرب ضد المحور، فعاشت الأردن تحت ظل الظروف الاستثنائية طوال فترة الحرب العالمية الثانية 1939-1945[(1)].

وأخيرًا بقيت منطقة شرق الأردن، شأنها في ذلك شأن المناطق العربيّة الأخرى، في حالة من التأخر الحضاري، وبخاصة الثقافي منه، في وقت كانت فيه الأميّة سمة من سمات المجتمع العربي آنذاك، فعدد المتعلمين في كل ولاية عربيّة لا يكاد يذكر، فضلاً عن اعتماد المجتمع العربي على أسلوب الحماية الذاتية، الأمر الذي جعل العشيرة العربيّة الركيزة الأساسية، ولهذا ظل المجتمع الأردني مجتمعًا عشائريًا تحكمه العادات والتقاليد القبلية.

وعلى الرغم من تخلف المجتمع العربي عمومًا، والمجتمع الأردني خصوصًا، إلاّ أنَّ القلة المتعلمة ساهمت في تنشيط الوعي القومي وبلورته في أحزاب وجمعيات عربيّة رفعت شعار الاستقلال والدولة العربيّة الواحدة، وكان لهذه الجمعيات تأثيرها على منطقة شرق الأردن بحكم الموقع الجغرافي القريب من دمشق الشام من ناحية، ومن فلسطين من ناحية ثانية، الأمر الذي دفع عدد من الأردنيين للمشاركة في الحركة القومية والثورة العربيّة التي انطلقت من مكة عام 1916، والمشاركة كذلك في حكومة فيصل العربيّة في الفترة ما بين 1918-1920، والذي كان للأمير عبدالله دورٌ بارزٌ فيها.

---

(1) هاني حوراني-الحياة الحزبية والسياسية في فترة الحرب الثانية 1939-1945، مجلة الأفق، العدد 24 في 14 تشرين الثاني 1992، ص54.

وبعد تأسيس إمارة شرق الأردن استمرَّ تأثير الحركة القومية عليها عن طريق حزب الاستقلال الذي أنشئ في سوريا، ووجد مجالاً للعمل السياسي في الأردن بعد سقوط حكومة فيصل العربيّة. وقد كان لنشاطه تأثيرٌ واضحٌ على دفع الأردنيين إلى ميدان العمل السياسي، فظهرت أولى الأحزاب السياسية في العشرينات، لكنها كانت ضعيفة التأثير على المجتمع الأردني لطبيعتها السالفة الذِّكر، ولأنَّ هذه الأحزاب كانت تفتقد الخصائص القيادية والقدرة على مدّ نشاطها الحزبي بين الجماهير الأردنيّة.

لقد ساعد تطور الوضع السياسي في الأردن، وبخاصة بعد عقد المعاهدة البريطانية الأردنيّة في شباط 1928، على جذب مجموعات لا بأس بها من الأردنيين إلى ميدان النشاط السياسي الوطني، على الرغم من طغيان الطابع العشائري على هذا النشاط بحكم قوة رؤساء العشائر وقدرتهم على التأثير، ولكن مع ازدياد عدد المتعلمين وتطور الوعي السياسي بدأت صورة العمل الحزبي تتضح أكثر، وظهر الفرز واضحًا بين العناصر الوطنية التي وضعت مصلحة الأردن فوق كل مصلحة وسلكت طريق المعارضة الوطنية للحصول على الاستقلال التام والسيادة الوطنية، وبين العناصر التي ارتضت بالواقع الذي أوجده الانتداب البريطاني وتعايشت معه، وهكذا أصبح في الساحة الأردنيّة أحزاب وطنية معارضة وأخذت السلطة تقاومها، وأحزاب موالية حصلت على دعم السلطة وامتيازاتها. وكلا الفريقين كان يفتقد للتنظيم الحزبي العقائدي، بل يعتمدان في أنشطتهما السياسية على الشخصيات القائدة لهما، وكثيرًا ما تعرضت تلك الأحزاب إلى الحل أو الغياب عن مسرح النشاط السياسي نتيجة لمقاومة الحكومة أو لاعتزال العمل السياسي أو انتقالهم من حزب لآخر.

والخلاصة؛ على الرغم من محدودية النشاط السياسي في الأردن، خلال فترة الانتداب البريطاني، إلاّ أنَّ الأحزاب السياسية التي ظهرت قد أدَّت دورًا وطنيًا في مناهضة الانتداب، وسعت إلى تشكيل رأي عام أردني

يدرك أهمية الدفاع عن المبادئ الوطنية والقومية، فضلاً عن ظهور بدايات العمل السياسي العقائدي الذي أشَّر على حاجة الأردن للتحوُّل من أحزاب العشائر والشخصيات إلى أحزاب العقائد والمبادئ، ولكن مثل هذا التأثير لم يأخذ مداه الواضح إلاّ بعد الحرب العالمية الثانية وبخاصة في فترة الخمسينات، وبالتالي فإنَّ تصاعد العمل السياسي والحزبي في شرق الأردن بعد تأسيس الإمارة يُعدُّ مظهرًا من مظاهر الديمقراطية التي شهدتها البلاد في ظلِّ التأسيس على يد الأمير عبدالله بن الحسين.

الفصل الثالث

دور الأمير عبدالله بن الحسين

في استقلال المملكة الأردنيّة الهاشميّة عام 1946

الفصل الثالث
دور الأمير عبدالله بن الحسين
في استقلال المملكة الأردنيّة الهاشميّة عام 1946

أولاً: الأمير عبدالله وإعلان الحرب العالميّة الثانية عام 1939

شهدت سنوات الحرب العالمية الثانية ازديادًا في طلب الشعب الأردني والحكومات المتعاقبة، والأمير عبدالله بن الحسين، في تحقيق الاستقلال وإنهاء الانتداب البريطاني عن البلاد، وذلك من خلال المذكرات التي تم تبادلها بين الطرفين الأردني والبريطاني، طيلة سنوات الحرب العالمية الثانية، وقد قطعت بريطانيا بعد طول مماطلة، بحجة انشغالها بالحرب، وعدًا ضمنيًا بمنح شرقي الأردن الاستقلال بعد انتهاء الحرب[1].

ويُعدُّ الأردن الدولة العربيّة الوحيدة التي شارك جيشها بريطانيا في الحرب العالمية الثانية، إذ أعلنت الحكومة وقوفها إلى جانب بريطانيا باعتبارها الدولة المنتدبة على شرقي الأردن، فضلاً عمّا يترتب على شرقي الأردن من التزامات بموجب معاهدة التحالف المعقودة بين البلدين عام 1928[2]، آملاً بأن تقوم الحكومة البريطانية بتحقيق وعودها التي قطعتها للأمير عبدالله برفع الانتداب وإعلان استقلال البلاد.

---

(1) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ج1، ترجمة جعفر الخياط، مكتبة المثنى، بغداد، 1965، ص177.

(2) عبدالله كعوش وواصف الشيخ، المملكة الأردنيّة الهاشميّة في عهد الملوك العظام، القدس، 1946، ص14.

لذلك بادر الأمير عبدالله بإرسال برقية إلى الملك جورج السادس وبتاريخ الثالث من أيلول 1939 وفيما يلي نصها: «صاحب الجلالة الملك جورج السادس بعين الروح التي اشترك بها والدي مع جلالة الملك جورج الخامس في الحرب العمومية السابقة، هكذا أيضًا اليوم أنا وشعبي نقف بثبات بجانبك وبالاستفادة من هذه الفرصة، أعلن تأييدي لقضيتكم وأتقدم لجلالتكم بولائي وشعوري في هذه الساعة الفاصلة»[1].

ويعلق (هاني حوراني) على هذا القرار بالقول: «وكان قرارًا في السياسة الخارجية الأردنيّة انفرد فيه الأمير عبدالله من دون الحكام العرب، وبذلك وضع مقدرات البلاد بتصرف الحليفة بريطانيا من أجل تأمين سلامة الدفاع عن شرق الأردن»[2]. وكان بذلك الحاكم العربي الوحيد الذي قدم دعمه المطلق لبريطانيا (على حد تعبير علي محافظة)[3].

بينما يعزو الباحثان (منيب الماضي وسليمان موسى) قرار الأمير عبدالله بدخول الحرب إلى جانب بريطانيا بالقول: «سمو الأمير ورجال حكومته كانوا يعتقدون أنَّ نصيب العرب من ألمانيا الهتلرية لن يكون أفضل من نصيبهم من بريطانيا، كما كان سموه يثق أنَّ كفة بريطانيا ستكون هي الراجحة [في الحرب]، وهو لم يقطع الأمل أبدًا في أن يدرك المسؤولون الإنجليز يومًا ما، أنَّ مصلحة بلادهم تقتضي مناصرة العرب والأخذ بيدهم والاعتراف بحقوقهم.... لهذه الأسباب لم يتردد في وضع جميع موارد بلاده تحت تصرف بريطانيا في مجهودها الحربي، عسى أن تصلح بريطانيا بعد هذه الحرب الأخطاء التي ارتكبتها بعد الحرب الماضية»[4].

(1) علي محافظة، الفكر السياسي، ص570؛ تيسير ظبيان، مصدر سابق، ص147.

(2) هاني حوراني، التركيب الاقتصادي والاجتماعي لشرق الأردن (مقدمات التطور المشوه 1921–1950 بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1978، ص25.

(3) علي محافظة، العلاقات، ص115.

(4) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص371–372.

وفي 16 أيلول 1939 أرسل الملك جورج السادس البرقية الجوابية للأمير عبدالله جاء فيها: «لقد تلقيت بتقدير عميق رسالة سموكم التي أعربتم فيها عن الولاء والمعاضدة في هذا الوقت العصيب، وإنني أدرك تمامًا تقاليد الصداقة للشعب البريطاني والوفاء والمثل العليا التي تناضل دونها الإمبراطورية البريطانية، إنَّما هي تقاليد بيت سموكم. وإنني أؤكد لسموكم والشعب الأردني أنَّ بريطانيا العظمى ستلبث أبدًا أمينة لهذه المثل العليا»[1].

وفي اليوم نفسه أذاع الأمير عبدالله كلمة بهذه المناسبة شرح فيها موقفه مشيرًا إلى المذكرتين المتبادلتين بينه وبين الملك جورج السادس قائلاً: «على هذا المبدأ القويم -المثل العليا- يستطيع العالم أن يشق صعاب الحرب جنبًا إلى جانب مع الإمبراطورية البريطانية بسلام وطمأنينة..»[2]. وردَّ الأمير عبدالله: «إننا نحيا أو نموت مع بريطانيا، وإنَّ العرب لا يتركون الصديق وقت الضيق»[3].

وفي اليوم نفسه (16 أيلول 1939) أعلن توفيق أبو الهدى[4] رئيس

(1) حول نص الرسالة ينظر المصدر نفسه، ص372.

(2) المصدر نفسه، ص372–373.

(3) علي محافظة، العلاقات، ص106.

(4) هو توفيق عبدالسلام أبو الهدى التاجي، ولد في عكا عام 1895 درس في مدارسها، ثم واصل دراسته في بيروت وبعدها في إسطنبول، حيث اجتاز السنة الثالثة في الحقوق لكنه لم يكمل لأنه جُنّد ضابط في الجيش العثماني وخدم في سوريا والعراق (1915–1918) وعمل موظفًا في الحكومة السورية (1918–1920)، ثم انتقل إلى شرقي الأردن وتدرج في وظائف الدولة، حتى شكل أول حكومة عام 1938، وقد كُلّف اثنتي عشرة مرة بتشكيل الحكومات وتوفى في الأول من تموز 1956، ينظر: علاء جابر موسى اليعقوبي، توفيق أبو الهدى ودوره في السياسة الأردنيّة حتى عام 1956، رسالة ماجستير (غير منشورة) مصدر التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2002، سهيلا سليمان الشلبي، دور توفيق أبو الهدى في السياسة الأردنيّة، 1938–1955، عمّان، دار اليازوري للنشر، 2004.

الوزراء الأردني الحرب على ألمانيا بوصفها دولة معادية[1]، وأعلنت حالة الطوارئ في البلاد واتُّخذت التدابير اللازمة للحرب[2]، ويشير (كلوب باشا) في مذكراته، أنَّ الأمير عبدالله، قد وضع بلاده وجيشه وكل موارده تحت تصرف بريطانيا، التي شكرته على موقفه بقولهم، إنهم ليسوا بحاجة إليها ما دامت الحرب سوف تقتصر في أوروبا ولم تصل إلى الشرق[3].

ولكن برزت الحاجة البريطانية لجهود الأمير عبدالله وجيشه عندما أعلن الجيش الفرنسي المتواجد في سوريا تأييده لحكومة فيشي[4]، التي عيّنها الالمان بعد احتلالهم فرنسا عام 1940[5]، ممّا اعتبر هذا الجيش معاديًا بنظر الحلفاء.

ويشير المقيم البريطاني في عمّان إليك كركبرايد إلى خطورة ذلك على توازن القوى في الحرب العالمية الثانية بقوله: «وصل الحظ العاثر لبريطانيا أدنى درجات الانحطاط وذلك ما شعرنا به بحدّة في الأردن... كان الوضع العسكري مروّع فقد سقطت فرنسا وتحوَّل مئة ألف من صفوف الحلفاء إلى جانب الأعداء»[6].

---

(1) جريدة الشرق العربي، الجريدة الرسمية لشرق الأردن العدد 650 بتاريخ 21 أيلول 1939.

(2) جريدة الشرق العربي، الجريدة الرسمية لشرق الأردن، العدد 646 بتاريخ 2 أيلول 1939.

(3) كلوب باشا، مذكرات كلوب باشا، ترجمة سليم طه التكريتي، مكتبة الفجر للنشر، بغداد، 1988، ص186.

(4) فيشي: مدينة قرب باريس، اتخذت مقرًا للحكومة التي حكمت فرنسا بعد سقوط حكومة باريس بيد الألمان للمدة 1940–1944، وقد ترأس تلك الحكومة المارشال بيتان، ينظر: ميشال كريستيان دافيه، المسألة السورية المزدوجة، سوريا في ظل الحرب العالمية الثانية، ترجمة جبرائيل بيطار، دار طلاس، دمشق، 1984، ص13.

(5) المصدر نفسه، ص15.

(6) كركبرايد، مصدر سابق، ص129.

ومن جهة أخرى أعلنت كل من تركيا وإيران حيادهما في الحرب، وتُعدُّ إيران أهم مصدر للنفط الذي تعتمد عليه ألمانيا والذي كان عاملاً حاسمًا للنصر العسكري[1].

ونتيجة لهذه التطورات برزت أهمية منطقة شرقي الأردن وزادت من قيمتها الاستراتيجية في السياسة البريطانية، الهادفة إلى إحكام سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط وحماية مصالحها الحيوية (قناة السويس، منابع النفط، البحر الأحمر، الخليج العربي، الهند)، من أخطار الحرب[2].

لقد دفعت هذه التطورات الحكومة البريطانية إلى استثمار عروض الأمير عبدالله بمساهمة المؤسسات العسكرية الأردنيّة مع المجهود الحربي البريطاني في الحرب، وبالفعل قام أنتوني إيدن[3] وزير الخارجية البريطاني يرافقه الجنرال ويفل قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط، بزيارة عمّان في 18 تشرين الثاني 1940، واستقبلهما الأمير عبدالله وتم عقد اجتماع في بيت كركبرايد المعتمد البريطاني في عمّان ضم الأمير عبدالله وأنتوني إيدن والجنرال ويفل والكولونيل فيليب نيم قائد القوات البريطانية في فلسطين وشرقي الأردن والفريق كلوب رئيس أركان

---

(1) لوكاز هير زويد، ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة أحمد عبدالرحمن مصطفى، دار المعارف، القاهرة، 1971، ص110.

(2) جريدة الشرق العربي، الجريدة الرسمية لشرق الأردن، العدد 1344 بتاريخ 4 أيار 1940؛ صوان الجاسر ونعمان أبو باسم، الأردن ومؤامرات الاستعمار، القاهرة، 1957، ص13-14.

(3) أنتوني إيدن (1897-1977)، سياسي بريطاني، كان ضابط أركان في الحرب العالمية الأولى، وأصبح وزير خارجية عام 1935 واستقال عام 1938، كما عينه تشرشل وزيرًا للخارجية للمدة 1940-1945، ينظر: عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، المكتبة العالمية للنشر والتوزيع، بغداد، 1986، ص421.

الجيش العربي الأردني[1]، وتقرر فيه تقوية الجيش العربي الأردني (كمًّا ونوعًا)، وذلك بزيادة عدد قواته وتشكيل كتيبة آلية صحراوية في شرقي الأردن، تزودها بريطانيا بالأسلحة والمعدات، وقد أطلق على هذه القوة اسم (لواء الصحراء المصفح المحول)[2]. وكانت مسؤولية الجيش العربي الأردني حماية المواصلات لتأمين التمويل للحلفاء[3].

وأثناء الاجتماع طلب قائد القوات البريطانية في فلسطين وشرقي الأردن الكولونيل فيليب نيم من الأمير عبدالله، أن يضع تحت تصرفه مئتي جندي أردني لحراسة المنشآت العسكرية والأمنية البريطانية في فلسطين، وقد استجاب الأمير لهذا الطلب، وقد أرسلت القوة المطلوبة إلى فلسطين وبقيت هناك حتى نهاية الحرب العالمية الثانية[4].

ولم تقف إسهامات الأمير عبدالله في الحرب عند الدعم اللوجستي للحلفاء فقط، بل اشتركت قواته مع القوات البريطانية في الحملة الأخيرة على سوريا في 21 حزيران 1941[5]. فقد أدركت بريطانيا أنَّ الموقف الدولي يأذن بخطر فادح بعد أن أحرزت القوات الألمانية نصرًا في منطقة الدانوب بما فيها المجر ورومانيا وبلغاريا وأصبحت مصر مهددة، وقوات حكومة الفيشي قد أطبقت سيطرتها على سوريا[6]، وفي الحسابات العسكرية

---

(1) علي محافظة، العلاقات، ص106–107.

(2) جريدة الشرق العربي، الجريدة الرسمية لشرق الأردن، العدد 695، بتاريخ 29 كانون الأول 1940.

(3) Rafael pati, the kingdom of Jordan, new jersey university press, 1958, p.436.

(4) علي محافظة، العلاقات، ص107.

(5) مسعود الظاهر، لبنان، الاستقلال الميثاق الصيغة، بيروت، 1977، ص125.

(6) F.o.371/27076: e32861/93, confidential. k. cornwalis to eden, Baghdad, 28 april, 1941, no.143, p.1

البريطانية أنَّ انتصارات الألمان هذه تهدد بقطع شريان الإمدادات للجيش البريطاني، لذلك قررت الهجوم على القوات الفرنسية في سوريا، وكان الأمير عبدالله قد ألقى خطابًا حماسيًا في قواته دعاهم فيه إلى الاشتراك بالقتال لتحرير سوريا[1].

وقد أشار الأمير عبدالله إلى الهدف القومي من وراء اشتراك الجيش العربي الأردني من هذا الهجوم هو لتذكير الأردنيين بالدور الذي يتحقق بطرد الفرنسيين الموالين للألمان من سوريا، وقد شارك عدد كبير من المتطوعين من رجال العشائر الأردنيين لمناصرة الحملة ضد القوات الفرنسية المناصرة لحكومة فيشي، والمشاركة في تحرير سوريا ولبنان وإنهاء المد الألماني للمنطقة[2].

ويشير الجنرال كلوب في مذكراته، إلى أنَّ دور الجيش العربي الأردني في الحرب العالمية الثانية، ودور الأمير عبدالله وإخلاصه لبريطانيا، موضع تقدير واهتمام من قبل بريطانيا لمساهمته إلى جانب قوات الحلفاء، وكان الجيش العربي الأردني الوحيد الذي شارك فعليًا في الحرب ضد دول المحور[3].

ثانياً: دور الأمير عبدالله في استعادة الحكم الهاشمي في العراق

حاولت بريطانيا الضغط على العراق لحمله على إعلان الحرب ضد المحور، والوقوف بجانب الحلفاء، أسوة بشرقي الأردن، مما أدى إلى قيام رشيد عالي الكيلاني بحركة آذار/ مايس 1941 مع مجموعة من الضباط

---

(1) علي محافظة، العلاقات ص112

(2) مسعود الظاهر، مصدر سابق، ص125.

(3) كلوب، جندي بين العرب، مذكرات الجنرال كلوب قائد الجيش العربي الأردني الأسبق، دار العلم للملايين، بيروت، 1958، ص364.

الأحرار، معلنين رغبتهم في التخلص من النفوذ البريطاني ومن الأوضاع السائدة في العراق، فقد عقد اجتماع في 28 آذار 1941 بين العقداء الأربعة (صلاح الدين الصباغ، وفهمي سعيد، ومحمود سلمان، وكامل شبيب) وكذلك رشيد عالي الكيلاني ويونس السبعاوي وناجي شوكت في دار الحاج محمد أمين المفتي، وأقسموا بكتاب الله على العمل الوطني من أجل العراق، وتم اختيار الحاج محمد أمين المفتي رئيسًا لهم، وذلك لسرعة اتصاله بالمجتمعين[1].

ويعزو (سليمان موسى) خلفيّة قيام الحركة إلى عدة أسباب، من أهمها[2]:

1. شعور العراقيين بالعداء لبريطانيا منذ احتلالها للعراق في الحرب العالمية الأولى ومنذ ثورتهم الكبرى في 30 حزيران 1920 ضد ذلك الاحتلال.
2. تنامي روح العداء لبريطانيا بسبب دعمها للغزو الصهيوني لأراضي فلسطين العربيّة.
3. تأثير الملك غازي في تأجيج روح العداء لبريطانيا.

أمّا الأسباب المباشرة لقيام حركة مايس فتعود إلى ما يأتي:

1. تدخل ضباط الجيش في سياسة البلاد منذ حركة الانقلاب التي قام بها الفريق بكر صدقي في عام 1936.
2. التنافس بين الساسة العراقيين.

---

(1) للتفاصيل عن الاجتماع ينظر صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق، دمشق 1956، ص218–220.

(2) سليمان موسى، دراسات في تاريخ الأردن الحديث، عمّان، وزارة الثقافة، 1999، ص190–191.

3. تأثير دعايات دولتي المحور (ألمانيا وإيطاليا) في النفوس الناقمة على سياسة بريطانيا وفرنسا، ذلك التأثير الذي زادته اشتعالاً تلك الانتصارات التي أحرزتها ألمانيا في عامي (1939–1940) من إعلان الحرب العالمية الثانية.

وفي الأول من نيسان 1941 عقد اجتماع في معسكر الرشيد العسكري ببغداد، حضره العقداء الأربعة واللواء أمين زكي ورشيد عالي الكيلاني، وتم وضع الجيش في حالة طوارئ، وسلم إنذار إلى رئيس الوزراء طه الهاشمي، وحوصر قصر الوصي الأمير عبدالإله، ولكنه استطاع الهروب وذهب إلى عمته الأميرة صالحة ومنها اتصل بالوزير المفوض الأميركي، وتمكن من الوصول إلى المفوضية الأميركية[1]، وبعد أن تنكَّر تمكَّن من الوصول إلى القاعدة الجوية البريطانية في الحبانية غرب العراق، والتقى هناك بالسفير البريطاني (كورنواليس)[2]، وتوجَّه الاثنان إلى البصرة لمراقبة تطورات الأحداث وتحشيد العشائر لضرب الحركة[3].

إلاّ أنَّ تشكيل العقداء الأربعة حكومة عسكرية باسم (حكومة الدفاع الوطني) في الثالث من نيسان 1941 برئاسة رشيد عالي الكيلاني[4]،

(1) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الخامس، دار الكتب، بيروت، 1978، ص213.

(2) وصل السفير البريطاني (كينهان كونواليس) ليلة قيام الحركة إلى بغداد، ورفض تسليم اعتماده إلى حكومة رشيد عالي الكيلاني، إذ عدها حكومة غير دستورية في ظل غياب الوصي عبدالإله، ينظر:

F.o.371/27063, from Iraq, Baghdad, to sir kinahan Cornwallis, 1941.

(3) محمود الدرة، الحرب العراقية البريطانية 1941، بيروت، 1969، ص206.

F.o.371/31371, confidon tial, sir Cornwallis to mr.Eden. Baghdad, march,1942.

(4) عبدالرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة مايس 1941 التحررية، مطبعة العرفان 1958، ص104.

أفقدت الوصي عبدالإله كل آماله في قمع الحركة فغادر البصرة متوجهًا إلى عمّان وانضمّ إلى عمّه الأمير عبدالله مع بعض الساسة العراقيين[1]. وتم اختيار الشريف شرف وصيًا للعرش[2].

وكان الأمير عبدالله يرى في نجاح حركة مايس التي قادها العقداء الأربعة في العراق عام 1941، نهاية لآماله وربما بداية لانهيار الأسرة الهاشميّة الحاكمة في العراق، لهذا أبدى نشاطًا كبيرًا في قمعها[3].

ويعطينا الأمير عبدالله في مذكراته فكرة واضحة عن موقفه من الحركة في العراق التي وصفها بأنها «فتنة» في البيان الذي أذاعه على الشعب الأردني في 16 مايس 1941، إذ قال إنَّ الحوادث في العراق «نشأت عن أنَّ فئة اغتصبت سلطة الحكم» وإنَّ تلك الفئة «رغبت في اتِّباع سياسة غير صحيحة ترمي إلى تعريض هذا البلد العربي الكريم إلى القلاقل والفتن، وسلامته واطمئنانه إلى الفوضى والاضطراب»، وقال: «إنَّ الأمير

---

(1) من الساسة العراقيين الذين لجأوا إلى شرقي الأردن مع الوصي عبدالإله منهم نوري السعيد، وعلي جودت الأيوبي، وجميل المدفعي وغيرهم، للتفاصيل ينظر عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ص213؛ جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1941–1953، النجف، 1976، ص40.

(2) الشريف شرف (1881–1955) هو شرف بن الأمير راجح بن الأمير فواز بن الأمير ناصر، ولد بالطائف، وأصبح أميرًا عليها في عهد الملك حسين بن علي، وهو أحد كبار قادة الثورة عام 1916 وبعد سقوط الحجاز بيد السعوديين التحق بالملك فيصل الأول في العراق، وبعد فشل حركة رشد عالي الكيلاني نفي إلى روديسيا، حيث أمضى أربع سنوات ثم أعيد إلى السجن في بغداد إلى أن استطاع الملك عبدالله أن يتشفع له، ويدعوه إلى قضاء سنوات عمره الأخيرة في عمّان، ينظر سليمان موسى، دراسات في تاريخ الأردن الحديث، ص195 و214.

(3) علي محافظة، العلاقات، ص110.

عبدالإله نزح عن العراق بقصد التبرؤ ممّا جرّته هذه الفتنة على العراق من ويلات ومصائب»، وختم بيانه بالقول: «ولقد كنت أول من انتابه الحزن والأسى لوقوع هذه الاضطرابات، لذا رأيت من واجبي أن أعلن العزم منصرفًا إلى إعادة الحالة الطبيعية إلى العراق وإعادة الوصي عبدالإله إلى العرش»[1].

وكان من الطبيعي أن يتخذ الأمير عبدالله موقفًا معاديًا من حركة مايس 1941 في العراق ويطلب من بريطانيا سرعة القضاء عليها[2]، لجملة أسباب أبرزها[3]:

أولاً: الارتباط الوثيق بالعائلة المالكة الهاشميّة في العراق.

ثانيًا: تخوُّف الأمير عبدالله من احتمال توحيد سوريا والعراق لأنه يعارض آماله في العرش السوري الذي ظل يحلم به منذ آذار 1921.

ثالثًا: ارتباطه بعلاقات تعاهدية مع بريطانيا.

رابعًا: أنَّ حركة العراق تشكل إنذارًا خطيرًا على الأنظمة المتحالفة مع بريطانيا، لإدراكهم أن الحركة ممكنة الحدوث ليس في العراق وحده، وإنما في باقي دول المنطقة ومنها شرقي الأردن.

---

(1) حول نص البيان ينظر عبدالله بن الحسين، مذكراتي، ص194-195.

(2) كتب الأمير عبدالله إلى القائد البريطاني العام في فلسطين الجنرال ولسوف قائلاً: «إنَّ الألمان توقفوا في مساعيهم الإفسادية في العراق» مشيرًا عليه بضرورة عمل ما يأتي:

1- يجب سرعة ضرب الأعداء في العراق بأسرع ما يمكن.

2- بقاء الجيش البريطاني في الصحراء بين الرطبة والفلوجة وبالبصرة من دون تقدم «أمر لا أرضاه، وأرى أنه يقوي الخصوم ودعايتهم». للتفاصيل ينظر الملك عبدالله بن الحسين، الآثار الكاملة، ص233.

(3) عبدالأمير محسن جبار الأسدي، المملكتان الأردنيّة والسعودية دراسة في تاريخ العلاقات الدوليّة، دار الرافدين للطباعة والنشر، بيروت 2005، ص57.

خامسًا: أنَّ بريطانيا كانت بحاجة ماسة إلى موقف الأمير عبدالله في اشتراك قواته في الحرب، وذلك لرغبتهم في إظهار الحملة على العراق وكأنها إجراء ضروري يرضى عنه العرب ويشتركون فيه، فضلاً عن حاجتهم إلى جنود أكثر خبرة في الاتصال ببدو العراق وتأليبهم على الحركة.

سادسًا: أنَّ الأمير عبدالله كان عازمًا على إرسال الجيش العربي الأردني إلى العراق والاشتراك مع القوات البريطانية بقمع الحركة رغبة منه في الحصول على ما حصل عليه أخوه فيصل من حملته مع لورنس في الحرب العالمية الأولى من سمعة طيبة في بريطانيا ومكانة دوليّة، وملكًا يحقق أمل الأمير بدولة تشتمل سورية والعراق معًا.

ولم يبتعد رئيس وزراء الأردن توفيق أبو الهدى عن موقف الأمير عبدالله من الحركة، وذلك يتضح من قوله: «إنَّ الحكومة الأردنيّة مؤيدة ومناصرة لبريطانيا وفقًا لما يربطنا من معاهدة يتوجب علينا الالتزام ببنودها، وليس هذا فحسب، بل إنَّ هناك في العراق الشقيق فئة اغتصبت السلطة الهاشميّة وعلينا نحن كحكومة أن نساعد العائلة الهاشميّة أينما تكون[1].

وفي الأول من مايس 1941، أرسل الأمير عبدالله قوة من الجيش العربي (قوة حدود شرقي الأردن) بقيادة كلوب باشا رئيس أركان الجيش الأردني للاشتراك مع القوات البريطانية لقمع الحركة والقضاء عليه[2].

أمّا بالنسبة لبريطانيا، فقد بدا الموقف خطيرًا وسيئًا للغاية لها ولأنصارها من الحلفاء، فالألمان أخذوا يغزون اليونان وطائراتهم تحلق فوق

(1) سليمان موسى، أعلام من الأردن، توفيق أبو الهدى وسعيد المفتي، المؤسسة الأردنيّة، عمّان، 1993، ص24.

(2) د.ك.و، 311/1220، تقرير خاص عن الحوادث التي وقعت في شهري نيسان ومايس (1941، و7، ص21.

سوريا، وقوات المحور تتقدم نحو مصر بقيادة الجنرال رومل، والناس تتوقع طرد بريطانيا من الشرق خلال مدة قصيرة، لكن الأمير عبدالله لم يفقد الثقة بأنَّ بريطانيا ستربح الحرب، رغم أنها تواجه دول المحور لوحدها[1].

وبالفعل قررت بريطانيا إنقاذ قواعدها العسكرية في العراق[2]، وقررت حكومة شرقي الأردن الاشتراك معها وفق بنود المعاهدة التي بينهما[3].

وهكذا أخذ البريطانيون يستعدون للزحف نحو العراق وضرب الحركة وإخمادها وأمر رئيس الحكومة البريطانية ونستون تشرشل بتحريك القوات البريطانية المتواجدة في الهند إلى البصرة لاحتلالها، وإرسال القوات البريطانية في فلسطين وشرقي الأردن للقتال بجانب القوات البريطانية[4]، لفك الحصار عن الحبانية[5].

وتقرَّر أنْ ترافق القوات البريطانية قوات البادية الأردنيّة التي أرسلت بمهمة الاستكشاف للقوات البريطانية المتقدمة من فلسطين وتدمير طرق المواصلات للجيش العراقي، وقد طلبت قيادة الجيش البريطاني في القدس من الفريق كلوب مرافقة قواتهم الزاحفة نحو العراق لما له من دراية وخبرة سابقة في العراق[6].

---

(1) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص376.

(2) نصت المعاهدة العراقية- البريطانية لعام 1930، أن تحتفظ بريطانيا بقاعدتين جويتين في العراق، وكذلك نصت أن يحق لبريطانيا في نقل قواتها وتموينها عبر الأراضي العراقية في كل وقت. للتفاصيل ينظر، عبدالرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، صيدا، 1964، ص104-107.

(3) James morris, the Hashemite king, faber and faber, London, 1959, p.120.

(4) إسماعيل أحمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، دار الطليعة، بيروت، 1974، ص247.

(5) محمود الدرة، مصدر سابق، ص269.

(6) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص377.

وكان كلوب قد اقترح على القيادة أن تسمح له باصطحاب قوة البادية كحرس له في تنقلاته، ووافقت القيادة على ذلك، بعد تردُّد لأنها لم تدرك فعالية القوات الأردنيّة، وكانت الحكومة الأردنيّة قد شرعت قانونًا في 16 كانون الأول عام 1940 ينص على جواز استخدام الجيش العربي الأردني لمقاصد عسكرية داخل الأردن وخارجه[1].

تحركت قوة البادية إلى المحطة الرابعة (H4) ثم أعطت القيادة أوامرها إلى كلوب بالتحرك إلى حدود العراق ليكون في طليعة القوات المهاجمة، ويتيح للقوات البريطانية أن تحتشد في منطقة (H4) في أمان و اطمئنان، لم يتمكن كلوب بالسير بجميع أفراد الكتيبة لقلة السيارات الناقلة للجنود، وكان مجموع قواته الزاحفة 350 جنديًا وتخلف في شرقي الأردن 300 جندي، وكان سلاح هؤلاء يتألف من البنادق وبعض الرشاشات من نوع فيكرز ونوع لويس، وقد التقت هذه القوات بطلائع الحملة البريطانية ووجدوا كلوب ومساعده لاش (Lash) بانتظارهم[2]. ومن ثم صدرت الأوامر للقوة بالتحرك إلى محطة (H3) وهي داخل الحدود العراقية[3]، إلاّ أنَّ قسمًا من القوة رفض التحرك وهددوا بإطلاق النار على الضباط البريطانيين إن لم يسمحوا لهم بالعودة»[4]، وفعلاً رفض فصيلان من تنفيذ الأوامر الصادرة لهم بقمع حركة العراق، إذ ألقوا بأسلحتهم وتجهيزاتهم عند الحدود العراقية، محتجين بأنَّ واجباتهم الدفاع عن أراضي شرق الأردن ضد من يعتدي عليها أو يغزوها ولا يتعدى الحدود[5]، ممّا اضطر

---

(1) المصدر نفسه، 377.

(2) سليمان موسى، غريبون في بلاد العرب؛ دار الثقافة والإعلام، عمّان، 1969، ص88.

(3) كلوب، جندي مع العرب، ص256.

(4) إسماعيل أحمد ياغي، مصدر سابق، ص247.

(5) سليمان موسى، دراسات في تاريخ الأردن الحديث، ص258–259.

القائد البريطاني لقوة شرقي الأردن بالعودة بهم إلى معسكرهم في الزرقاء، وطلب منهم هناك التوقيع على أوراق جديدة تنص على قبولهم واستعدادهم للخدمة خارج الحدود، وقد وقّع قسم منهم على ذلك، والقسم الآخر رفض، ومنهم الضباط فوزي عريقات وعبدالكريم شداد وفوزي المعموري، وقد استدعى الأمر إحالتهم إلى المحاكم(1).

وكانت الحكومة العراقية قد وجهت استنكارًا شديد اللهجة إلى الحكومة الأردنيّة جاء فيه أنه في الوقت الذي يقف فيه العراقيون وإخوانهم ممَّن لهم روح القومية في ميادين القتال، ويقدمون أرواحهم يضحون بها في سبيل الأمة، فإننا نرى (قوة) شرقي الأردن تتصدى لقواتنا، فإننا ننذرهم إنذارًا لا تراجع فيه، بإعدام كل خائن مرتد جزاء ما اقترفه من خيانة وخروج عن الدين وقد أعذر من أنذر(2).

كان لعودة جنود قوة الحدود الأردنيّة باتجاه الغرب أثر بالغ وصدمة كبيرة لقائد الحملة الفريق كلوب باشا حيث رفضوا مقاتلة إخوانهم في الدين والقومية وتعاهدوا على رفض الأوامر والمقاتلة خارج حدود شرقي الأردن، وأنهم على استعداد لمحاربة مَن يهاجم الأردن(3).

إنَّ القائد كلوب لم ينتابه أدنى شك في طاعة جنوده من قوة البادية، وقد تحمّل كل ذلك برباطة جأش، وتحلى بالصبر وقال: «لا بأس لا بأس، أنا لا أريد أن يذهب أحدكم إلى الشرق من غير رغبة، وأمامنا واجب وعندنا واجبات لا بد القيام بها، فمن لا يرغب بالذهاب شرقًا إلى العراق

(1) عباس مراد، مصدر سابق، ص41؛ عبدالأمير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية في الأردن، ص28.

(2) جريدة الزمان، في 18 أيار 1941.

(3) سليمان موسى، غريبون في بلاد العرب، ص188–189.

عليه العودة إلى الأردن لأداء الواجبات المهمة هناك[1].

وخاطب كلوب الجنود قائلاً لهم: «أنا ماشي باسم سيدي عبدالله، الهاشميون يحكمون في الأردن والعراق أيضًا، نحن مجبرون على تنفيذ الأوامر؛ أوامر سيدي عبدالله، والذي يريد يمشي معي وينفذ أوامر سيدي عبدالله فأهلاً وسهلاً والذي ما يريد الله يسهِّل عليه»[2].

وعلى إثر ذلك عاد قسم من أفراد قوة البادية بتأثير قوة حدود شرقي الأردن إلى الزرقاء في مخافرهم في الأزرق والصفاوي والوند، وكان معظمهم من بني صخر ومن الحويطات، وكان في الطليعة فهاد فارس الخريشا، وطافور صالح الخريشا والعادي مجهد، ومظهر الدريبي الزين، وبرجس الزين، وهؤلاء من بني صخر، ومن الحويطات جاسر أبو شريتح ودبش مذهان[3]، وقال أحد هؤلاء الضباط لكلوب: «تبكي أنت ولا أُمّ عربيّة تبكي»[4].

وعلى أي حال بدا الهجوم البري والجوي على العراق في 2 مايس 1941، واستطاعت القوات الأردنيّة احتلال مدينة الرطبة في 11 مايس 1941، وبعدها استطاعت القوة المهاجمة من فك الحصار المضروب على قاعدة الحبانية في 16 مايس 1941، وبعد ذلك اتجهت القوات البريطانية إلى بغداد فدخلتها في 30 مايس 1941[5].

وقد كلفت الكتيبة الأردنيّة بحراسة السكة الحديدية وطريق بغداد-

---

(1) المصدر نفسه، ص209.

(2) المصدر نفسه، ص213.

(3) سليمان موسى، دراسات في تاريخ الأردن الحديث، ص210-211.

(4) سعد أبو ديه وعبدالمجيد مهدي، تاريخ الجيش العربي الأردني في عهد الإمارة 1921-1946، عمّان، 1990، ص256.

(5) علي محافظة، العلاقات، ص109،110.

الموصل، وأنهت الحملة مهمتها ووصل الوصي عبدالإله إلى بغداد إلى سدّة الحكم في 31 مايس ووقّعت الهدنة[1]، وأعيدت العائلة الهاشميّة للحكم في العراق بفضل إصرار وعزم الأمير عبدالله ومساعدة بريطانيا عسكريًا.

ونتيجة لإعلان بريطانيا الحرب على العراق وموقف الحكومة الأردنيّة المساند لبريطانيا، قامت مظاهرات وطنية كبيرة في شرقي الأردن تؤيد حركة العراق الوطنية وتساندها وتكبِّر روح الشجاعة والإقدام التي تحلّى بها الجيش العراقي.

وشهدت عمّان تظاهرات طلابية كبيرة هتف المتظاهرون هتافات تؤيد الثورة وتندِّد بالقوى المعادية، وقد هتف أحد الطلاب وهو نظمي البطيخى هتافًا «يحيا هتلر» وهتافات أخرى مناهضة، فقُبض عليه واعتُقلت أعداد من الشخصيات الوطنية بتهمة تحريض الطلاب على تلك المظاهرات[2].

ممّا أدّى إلى تصاعد المظاهرات في عمّان وبقية المدن الأردنيّة، وقد هتف المتظاهرون ضد العملاء أمام الأمير عبدالله وأبو الهدى رئيس الوزراء، وخوفًا من تطور الأحداث فقد أعلنت الأحكام العرفية[3]. واعتقل العديد من المتظاهرين، وزجَّ بهم في السجون ومنع عنهم الطعام لمدة ثلاثة أيام، وقد أكّد أبو الهدى للمعتمد البريطاني كركبرايد قوله: «ما دام أني في ذمة الحكم فإني أقوم باكتساح كل عائق يقف في طريقي أمام شرقي الأردن»[4].

---

(1) د.ك.و، 311/1220، تقرير خاص عن الحوادث التي وقعت في شهري نيسان ومايس 1941، و7، ص22.

(2) سليمان موسى، صفحات من تاريخ الأردن الحديث، توفيق أبو الهدى، جريدة الرأي، الأردن، بتاريخ 21 تموز 1991.

(3) عبدالأمير محسن جبار، التطورات السياسية في الأردن، ص28.

(4) سليمان موسى، أعلام من الأردن، ص20.

ويذكر وصفي التل عندما قامت حركة رشيد عالي الكيلاني قام الكثير من طلاب الجامعة الأميركية في بيروت بمظاهرات تأييد لها، وأنه اشترك في التظاهرات التي سارت إلى التطوع ضمن القوات العراقية، وقطعوا مسافات كبيرة بين بيروت وبغداد، وعن سماعهم قمع الحركة اضطروا إلى الرجوع، وقررت إدارة الجامعة إيقاف الدراسة، وأعطت معدلات السنة للطلاب على أساس الامتحانات الفصلية(1).

وبعد أن نجحت القوات البريطانية والأردنيّة في إنهاء حركة مايس وإعادة الوصي عبدالإله إلى سدة الحكم في العراق، عادت القوة من الجيش الأردني في 4 حزيران 1941 إلى عمّان، وقد أوفد الأمير عبدالله ابنه الأمير نايف لاستقبالها بالقرب من محطة سكة الحديد في عمّان(2)، ثم استقبلهم الأمير عبدالله استقبالاً رسميًا ومنح أفرادها وسام النهضة العالي من الدرجة الثانية، كما كرّم قائدها الفريق كلوب سيفًا مرصَّعًا بالذهب تقديرًا لطاعته الأوامر، بعد أن ألقى فيهم كلمة الترحيب وأشاد فيها بطاعتهم وما أحرزوه من انتصار وقوة بمساهمتهم «في إطفاء الفتنة أحسن مساهمة»(3).

وبدوره تلقى الأمير عبدالله برقيات شكر تثمينًا لمواقفه ومواقف قواته في الحرب مع الحلفاء، فقد أرسل الجنرال جورج كلارك قائد القوات البريطانية في العراق في الأول من حزيران 1941 برقية إلى الأمير عبدالله قدم له الشكر والاعتراف ببطولات قواته الناجحة في اجتياز الصحراء في مقدمة الخطوط «وتدميرها لمواصلات العدوان وقطعها السكك الحديدية،

(1) وصفي التل، كتابات في القضايا العربيّة، دار اللواء للنشر، عمّان، 1980، ص22-30.

(2) سليمان موسى، دراسات في تاريخ الأردن، ص201.

(3) الملك عبدالله بن الحسين، مذكرات الملك عبدالله بن الحسين، ص232-233.

وصيانة لمواصلات أحد خطوطنا المستقلة من الهجوم الخلفي، كل ذلك جعلني أقدر أياديها العسكرية حق تقدير»[1].

أمّا الجنرال ويلسون قائد القوات البريطانية في القدس، فقد أرسل في الرابع من حزيران إلى الأمير عبدالله يشكره على مساهمته في الحملة على العراق[2].

ويعترف رشيد عالي الكيلاني في مذكراته، بأنَّ العراق قد خسر معركته العسكرية بسبب تدخل الجيش الأردني بقيادة كلوب باشا مع القوات البريطانية في القضاء على الحركة بقوله: «كدنا ننتصر لو لم يتدخل كلوب بقواته في اللحظة الأخيرة، لقد طعن الجيش العراقي من الخلف وفتح ثغرة واسعة في إحدى جبهاته، لقد خسرنا المعركة بسبب كلوب»[3].

أمّا الوصي على عرش العراق الأمير عبدالإله، فقد أرسل إلى عمّه الأمير عبدالله في الثالث من حزيران 1941، برقية يشكره فيها على دعم مركز العائلة الهاشميّة في العراق، وذلك لقيامه بعمل هاشميّ خالص أعاد فيه الحكم إلى الهاشميين، ويعتذر عن تأخره، «انتظاراً لتصفية جميع الأمور لتكون البشرى التي أرفعها لسيدي كاملة، لأني أعلم -كما يعلم غيري- أنَّ ما يعنيكم أكثر من أي إنسان، وما ذلك إلاّ لحنوّكم الأبويّ وكونكم الأساس المتين الذي ترتكز عليه عائلتنا عند الشدائد والمحن، وليس من المستبعد أن نستنير بهدي من عركته الأيام وصقلته التجارب»[4].

وأخيراً، إنَّ ما أبداه الأمير عبدالله من بسالة عسكرية وثبات سياسي

---

(1) حول نص الرسالة ينظر منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص378، عبدالرزاق الحسني، الأسرار الخفية، ص351.

(2) كامل محمود خلة، مصدر سابق، ص343.

(3) مذكرات رشيد عالي الكيلاني، مجلة آخر ساعة، العدد 17، بتاريخ 1957/3/27.

(4) الملك عبدالله بن الحسين، مذكرات الملك عبدالله، ص197-198.

في الحفاظ على البيت الهاشميّ ممّا ألمَّ به من أخطار عام 1941، ونجاحه في استعادة حكمهم إلى العراق، يُعدُّ نقطة تحوُّل في تاريخ العائلة الهاشميّة في البلدين العراق والأردن، إذ إنَّ جهود الأمير وقواته قد أسهمت في تثبيت العرش الهاشمي في البلدين.

ويضيف المعتمد البريطاني في عمّان (إليك كركبرايد)، عن أهمية استعادة النفوذ الهاشمي إلى بغداد بقوله: «... إذا كانت العلمين[1] نقطة تحول، فإنَّ استعادة بغداد بالنسبة إلى الأردنيين نقطة التحوُّل»[2].

ثالثًا: طموحات الأمير عبدالله بن الحسين الوحدويّة

عندما نشبت الحرب العالمية الثانية عام 1939 عاد نشاط الأمير عبدالله من جديد يتركز على العمل لوحدة سوريا الطبيعية (سوريا ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين) وهو ما عرف باسم (مشروع سوريا الكبرى)، إذ يرى الأمير أنَّ طموحه في تحقيق هذا المشروع يعد بمثابة تعويض لعرش العراق الذي فقده عام 1921، وقد عبَّر الأمير عبدالله عن ذلك بمقابلة له مع الصحفي (ناصرالدين النشاشيبي) بقوله: «إنني أريد دولة واحدة عربيّة تضم سوريا وشرقي الأردن وفلسطين ولبنان... وإنَّ المشرق لن يكون قويًا إلاّ باتحاده وتأمينه، والخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي توحيد سوريا التاريخية على أن

---

(1) معركة العلمين: هي منطقة عند الحدود الغربية من مصر، زحف إليها المارشال رومال الذي عين قائدًا عامًا لقوات المحور عام 1941 في شمال أفريقيا، الذي توغل في الصحراء المصرية في تموز من ذلك العام، ثم وصل إلى بنغازي في كانون الأول من العام نفسه، وبدأ زحفه وانتهى عند العلمين، ودارت معركة هناك انتصر فيها الحلفاء في أوائل تشرين الثاني 1942 على المحور، ينظر أحمد عطية الله، القاموس السياسي، القاهرة، 1964، ص578-579.

(2) نقلاً عن كركبرايد، مصدر سابق، ص135.

يتلو ذلك اتحـادهـا مع العـراق»، وأضـاف قـائـلاً: «أنـا لـم أجئ لـهـذا البلد[1] ولم أرضَ بحدوده الضيّقة كإمارة شبه مستقلة لي إلاّ كي أنتقم منه (ومن خلاله) لكل مـا جـرى لأهلي وأبي[2]، كنتُ أحـتـاج إلـى قطعـة من الأرض أرتّب عليـهـا أمـوري وأدرس عندها إمكانيـاتي وأعيد فيـهـا حسـاباتي ضـمن وحدة شـاملة وهو جزء من حق الأمة العربيّة في الاستقلال الناجز»[3].

وفي ردِّه أيضًـا على سؤال الصـحفي (تيسـير ظبيـان) صاحب جـريدة «الجـزيرة» حـول الوسـائل التـي يمكن أن تؤدي إلـى تقـوية العـلاقـات بين سـوريا وشـرقي الأردن، أجـاب الأمـيـر عـبـدالله قـائـلاً: «إنَّ الأحـوال الحاضرة التي تعيشها البلاد العربيّة وخاصة سوريا وشرقي الأردن هي أحوال تجـريبيـة قد تجرّ -إن شاء الله- إلى خير البـلاد بدافع الحـاجة والمركـز الجـغـرافـي وبالتـسـانـد مع الدول ذات المسؤوليـة فـي إشـادة هـذا البناء الذي ينبغي أن يكونوا في عملية إنشائه ملتزمين نقطة واحدة وهي حفظ حقوق الطرفين وشرفهما»[4].

إنَّ تطلعـات الأمـيـر عبـدالله لم تقف عند الـهدف الأول وهـو (مـشـروع سـوريا الكبـرى)، بل كـان يصبـو نحو تحقيق هدفين أسـاسـيين هـمـا، أولاً قـيام اتحـاد أوثق بين الأردن والعـراق، ضـمـانًا لمسـتـقـبـل الأسـرة الهـاشـميّـة، والاسـتـفـادة من مـوارد العـراق الماليـة لتقليل الاعتـمـاد على المعـونة الماليـة

(1) يقصد بالبلد شرقي الأردن.

(2) وهي إشارة إلى الاحتلال السعودي للحجاز موطن الهاشميين.

(3) للتفاصيل ينظر ناصرالدين النشاشيبي، من قتل الملك عبدالله، شركة دار الكويت للطباعة والنشر، الكويت 1980، ص42-44، 66،46.

(4) نقلاً عن أسـمـا مـحمود عبـدالله عبيـدات، الأردن في الفـتـرة مـا بين 1939-1951، دراسة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة اليرموك، 1994، ص32.

البـريطانيـة، شـريطـة أن يتم هذا الاتحـاد بعـد إنجـاز الهـدف الأول، وثانيًـا المطالبـة بعـرش الحـجـاز المغتـصب، انتقـامًا لأبيـه الشـريف حسين من ابن سعود الذي ألحق الهزيمة بالأسرة الهاشميّة.

وكان الأمير عبدالله مقتنعًا بأنَّ تحقيق طموحاته يقتضي توثيق علاقاته ببريطانيا صاحبة النفوذ الأقوى في منطقة الشرق الأوسط، لهذا عبّر عن تحالفه مع بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية، وحين انهارت فرنسا عام 1940 حاول الأمير عبدالله التباحث مع البريطانيين حول تحقيق مشروعه، ولكن الوزير البريطاني في الشرق الأوسط (أوليفر ليتلتون)، حذّره من القيام بأي نشاط حول الموضوع إلى أن تنتهي الحرب وتستقر الأوضاع في العالم، وما لبثت أن قامت حركة مايس في العراق 1941 بزعامة رشيد عالي الكيلاني والعقداء الأربعة ضد بريطانيا والوصي على العرش الأمير عبدالإله بن علي بن الحسين، وقد توجه كثير من السوريين إلى بغداد لمساندة الحركة، وبعد أن تم قمعها بمساعدة هاشميي العراق وشرق الأردن[1]، اقتضت ظروف الحركة عشية يومها الأخير في 29 مايس 1941 على بريطانيا أن يدلي وزير خارجيتها أنتوني إيدن بتصريح جاء فيه: «إنَّ حكومته تعطف على أماني سوريا في الاستقلال وتؤيد أية خطة من جانب العرب لتقوية الروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية بين بلدان العرب»[2].

ويبدو أنَّ تصريح وزير الخارجية البريطاني هذا لا يعدُّ أكثر من كونه

(1) Patrick seale, the struggle for Syria: astudy of post-war Arab politics: 1945-1958, oxford university, press, 1965, p.11.

(2) للمزيد من التفاصيل حول تصريح وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن ينظر، محمد عبدالبخيت وآخرون، وثائق هاشميّة، أوراق الملك عبدالله بن الحسين، عمّان، جامعة آل البيت، شركة الدار العربيّة الأردنيّة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، المجلد الثالث 1993–1994، وثيقة رقم 61 آب، ص374.

أشبه بمناورة سياسية من جانب بريطانيا لتحقيق مصالحها عن طريق كسب عطف دول المنطقة أثناء الحرب.

وفي المقابل أبدت العائلة الهاشميّة استجابتها السريعة لهذا التصريح بتقديم مشروعين متشابهين؛ الأول أعلنه الأمير عبدالله ويسمى (سوريا الكبرى) ويشمل سوريا وفلسطين ولبنان وشرقي الأردن[1]، والثاني قدّمه نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي ويسمى الهلال الخصيب، ويشمل الدول العربيّة الأربع فضلاً عن العراق[2].

وقد شعر الأمير عبدالله أنَّ الظروف مواتية لتحقيق مشروع سوريا الكبرى واعتقد أنَّ مساهمة بلاده ووقوفها في الحرب بجانب الحلفاء ستدعم مسعاه، لذا بعث برقية إلى المستر تشرشل رئيس وزراء بريطانيا في 22 حزيران 1941 جاء فيها: «إنَّ كل عربي يرقب بفارغ الصبر تحقيق خطبة أيدن...»[3].

وفي الوقت نفسه طلب مجلس الوزراء الأردني من الأمير عبدالله الاتصال بالحكومات العربيّة في سوريا ولبنان وفلسطين للتعاون من أجل تحقيق الوحدة السورية، إلاّ أن المعتمد البريطاني في عمّان (إليك كركبرايد) لم يوافق على ذلك وحذّر من الاتصال بالحكومات المذكورة[4].

---

(1) للتفاصيل حول مشروع سوريا الكبرى ينظر الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية، الكتاب الأردني الأبيض، عمّان، المطبعة الوطنية، د.ت، محمد عبدالرحمن البخيت وآخرون، وثائق هاشميّة، المجلد الثالث، وثيقة رقم 6، ص55.

(2) للمزيد من التفاصيل حول مشروع الهلال الخصيب ينظر، نوري السعيد، استقلال العرب ووحدتهم، الكتاب الأزرق، بغداد، 1943، وكان نوري السعيد قد جعل غلافه باللون الأزرق لذلك سمي الكتاب الأزرق.

(3) الوثائق القومية في الوحدة السورية، المصدر السابق، ص29–30.

(4) المصدر نفسه، ص33.

ولم يثنِ هذا الموقف الأمــيــر عــبــدالله من الاتصـــال بـالمســؤولـين البـريطـانيينِ، فـقـد وجّـه الأمـيـر دعـوة إلى (أوليـفـر ليـتلتـون) وزيـر الدولة البـريطانيـة لشـؤون الشـرق الأوسط لـزيارة عمّان، وقـد قـبلهـا في 13 أيلول 1941، وتم التبـاحث بينهـمـا في الشـؤون الـعـربيّة، وطلب منه الأمـيـر إفـسـاح المجـال لشـرقي الأردن مـن أجل العمل لتحـقـيق الوحـدة، فـأعلن ليـتلتـون في بلاغ رسـمي عن «اسـتـعـداد بـريطانيـا لمسـاعـدة العـرب في الحـصـول على أمـانيهم القـوميـة وفـقًا لتصـريح وزير الخـارجيـة الـبـريطانـي مسـتـر أيدن»، وطلب من الأمير التريث إلى أن يصبح الموقف أكثر استقرارًا[1].

وفي 23 تشـرين الثـاني 1941 كـتب الأمـيـر عـبدالله رسـالة إلى أوليـفـر ليتلتـون يطلب منه إعـلامه بموقـف حكومتـه من نتـائج زيارته الأخـيـرة لعمّـان ومبـاحثـاته فـيهـا، فـأجـابه ليـتلتـون في 5 كـانون الأول من العـام نفسـه جـوابًا دبلومـاسيًا، لا يخلو من الغـمـوض، قـال فـيـه: «ليطمئن سـموكم إلى أنَّ الأمـور السيـاسية التي تشـيرون إليها هي على الـدوام موضوع دراسـة جدية من قبل حكومة جلالته التي زودتها بآراء سموكم»[2].

وفي المقـابل قـوبل تصـريح وزير الخـارجـيـة البـريطانـي أنتـوني إيدن بـالرفض الشـديد من السـعـودية، خشـيـة من امـتـداد النـفـوذ الهـاشـمي إلى دول سـوريا الطـبـيـعـيـة، لذا اعـتـبـر ابن سـعـود أنَّ هذه المشـاريع تعدُّ تهـديدًا للوجـود السـعـودي في حـالـة مسـاندة بريطـانيـا والـدول المعنيـة بالمشـاريع الهـاشـميّة، وطلـب من بريطـانيـا وضـع حـد للتـحـركـات الـهـاشـميّة في سـوريا ولبنان، وإلا فـإنه سيكون في حل من التـدخل لوضـع حد لهـا، وأكد أنه لا يرغب فـي ضم أقـاليم جـديدة لمملكتـه، كـمـا أشـارت إليـهـا رسـالـة رئيس

(1) تيسير ظبيان، مصدر سابق، ص219–220؛ الوثائق القومية في الوحدة السورية، مصدر سابق، ص39.

(2) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص389.

الوزراء البريطاني المستر تشرشل الأخيرة[1]، وكل ما يرجوه إقامة نظام وطني مستقل في سوريا ولبنان، وقد نقل وجهة نظره إلى كل من شكري القوتلي في سوريا، ورياض الصلح في لبنان ولمس منهما توافقًا في الرأي وفي الوقت نفسه حث حافظ وهبة الوزير السعودي المفوض في لندن أنتوني إيدن على أن تقوم حكومته بمبادرة لرفض المشاريع الهاشميّة، وإلا سيكون من الصعب إحراز تقدم في تطبيق ما تصبوا إليه من وراء خطابه، وأبدى إيدن اهتمامًا كبيرًا بطلب الوزير السعودي[2]، كما أنَّ السعودية دفعت بعض الدول العربيّة (مصر وسوريا ولبنان) للوقوف معها ضد السياسة الهاشميّة[3].

وأمام هذه المعارضة الشديدة للمشاريع الهاشميّة، قامت بريطانيا بتشجيع فرنسا على إعلان استقلال سوريا ولبنان في عام 1941 للحيلولة دون وحدتها مع شرقي الأردن، حيث أعلن السفير البريطاني في مصر، أنه

---

(1) جاء في رسالة رئيس الوزراء البريطاني المستر تشرشل إلى الأمير عبدالله ما نصه: «لقد كنت أعتقد لفترة طويلة أنه ينبغي على بريطانيا فرض سيادة ابن سعود على العراق وشرقي الأردن، ولا أدري إن كان ذلك ممكنًا وهو ما أرجو استطلاع مشورة الخبراء في الشؤون الإسلامية بذلك... وقد تكون سلطته مقبولة باعتباره حامي مكة وخليفة عربي لكل من السعودية والعراق وشرقي الأردن...»، نقلاً عن عبدالأمير محسن جبار الأسدي، المملكتان الأردنيّة والسعودية، ص59.

(2) F.o.371/27044, record an interview between eden and shikh hahz wahba, 5/8/1941.

(3) أحمد طربين، الوحدة العربيّة 1916–1945، بيروت، 1958، ص242، ويشير (جورج كيرك) إلى أن مصر أعلنت استجابتها لتصريح وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن، وذلك لتحقيق وحدة وادي النيل.

Georg kirk, the middle east in the war 1939-1946, London, 1953, p.395.

مفوض من حكومته بضمانة هذا الاستقلال، وأن سوريا ولبنان ستتمتعان بحقوق الدول ذات السيادة وامتيازاتها[1].

وردًا على هذه المواقف أصدر مجلس الوزراء الأردني في 6 كانون الثاني 1942 قرارًا طالب فيه برفع الانتداب عن شرقي الأردن، لتصل إلى مرتبة البلاد العربيّة الأخرى، ولتتمكن من السعي للوحدة معها، وجاء في القرار «إنَّ الوحدة العربيّة هي مطمع كل العرب... أما الوحدة السورية فهي مطمع الأردنيين جميعهم»، ودعا الحكومتين البريطانية والفرنسية إلى تأمين استقلال سوريا ولبنان بشكل يجعل بالإمكان «التفاهم مع سكانهما على ما تقتضيه المصالح المشتركة، وأن تُزال كل الصعوبات وتُبذل كل التسهيلات في هذا السبيل...»، إلاّ أنَّ الحكومة البريطانية لم تكن في وضع يمكنها من الإصغاء لهذه النداءات نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية[2].

والواقع أنَّ معادلات السياسة العربيّة لم تكن تشجع الأمير عبدالله على تحقيق طموحاته الوحدوية، بل إنها كانت إيذانًا ببدء الحرب الباردة مع محور (القاهرة–الرياض–دمشق) هذا من جهة، ومن جهة أخرى اتَّضح لنا أنَّ السياسة الرسمية البريطانية لم تكن جادة في تبني هذه المشاريع وإيصالها إلى نتائج إيجابية، ونلمس ذلك أكثر من عدم تقديم بريطانيا أيّ تشجيع من جانبها، مما يدلل على أنها تسير وراء سياسة مرسومة وهي عدم تشجيع العرب على إقامة كيان قوي متحد لهم، وتفضل بقاءهم منفردين ضعفاء مع دخولهم في نفوذها وتحت حمايتها، ويبدو أنَّ الحكومة البريطانية كانت تفكر أصلاً في مشروع آخر يضمن مصالحها في المنطقة العربيّة بعد الحرب العالمية الثانية، والمتمثل بفكرة جامعة الدول العربيّة،

(1) ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق القومية 1941–1958 بيروت، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، 1979، ص60.

(2) تيسير ظبيان، مصدر سابق، ص124.

بزعامة مصرية، وذلك لوجود شخص متعاون معها هو مصطفى النحاس[1]، ولذلك تفضل بريطانيا فكرة الجامعة على المشروعين الهاشميين، لأنَّ الجامعة تؤمن لها السيطرة والنفوذ على جميع الدول العربيّة الأعضاء، بينما انحصر المشروعان الهاشميان في عدد أربع أو خمس دول فقط، ولأنَّ فكرة الجامعة كما تريدها بريطانيا مرنة جدًا وشكليّة، بينما يدعو المشروعان إلى وحدة كاملة من جميع النواحي، وهذا لا تقبله بريطانيا بأي حال من الأحوال[2].

وتوكيدًا لذلك نرى أن بريطانيا أعلنت مخططًا جديدًا للمنطقة، دفع أنتوني إيدن وزير الخارجية البريطاني إلى إصدار تصريح ثان في 24 شباط 1943 جاء فيه: «إنَّ الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية، ولكن من الجليّ أنَّ الخطوة الأولى لتحقيق أي مشروع أن تأتي من العرب أنفسهم»، وختم أنتوني إيدن تصريحه بالقول: «إنه لم يوضع حتى الآن مثل هذا المشروع الذي سينال استحسانًا عامًا»[3].

لقد أدرك الأمير عبدالله أنَّ تصريح إيدن الأخير يعني رفض بريطانيا للمشاريع الهاشميّة (سوريا الكبرى والهلال الخصيب)، مقابل الموافقة على مشروع جامعة الدول العربيّة بزعامة مصر.

ويخبرنا الأمير عبدالله في مذكراته: «أنه كان على جهل تام من درجة تحقيق أماني الوحدة أو الاتحاد، وما يملكه مصطفى النحاس رئيس وزراء

(1) مصطفى النحاس: (1876-1965) هو سياسي مصري ولد في مصر وتخرج في الحقوق عام 1906، انضم إلى حزب الوفد وانتخب سكرتيرًا له، ونفي مع سعد زغلول عام 1930 واعتزل السياسة عام 1952، ينظر أحمد عطية الله، مصدر سابق، ص1294.

(2) أنيس الصايغ، الهاشميون وقضية فلسطين، بيروت، المكتبة العصرية 1966، ص309.

(3) حول نص تصريح إيدن الثاني ينظر أحمد طربين، مصدر سابق، ص258.

مصر من وعود سريّة يعلمها هو من لدن إنجلترا»[1]. ولذلك باشر النحاس في 30 آذار 1943 مشاوراته مع الرؤساء والملوك العرب بشأن الجامعة العربيّة المقترحة[2].

أعلن الأمير عبدالله معارضته لمشروع الجامعة العربيّة بشدة، وذلك بإصداره بلاغًا في 8 نيسان من العام نفسه إلى أهل الشام بعنوان (من عبدالله بن الحسين إلى أهل الشام) محاولة منه لكسب الشعب السوري من أجل تحقيق مشروع سوريا الكبرى، وعدّه أساسًا لوحدة العرب بقوله: «متى اتحدت فالعرب متحدون»، ودعا الأمير في بلاغه إلى عقد مؤتمر سوري من أجل «اتحاد شامل ووطن كامل»[3].

كما أرسل الأمير عبدالله مذكرة إلى المندوب السامي البريطاني في القدس (هارلود مكمايكل) في 18 آذار/ مايس من العام نفسه، طالبًا منه تأييد استقلال سوريا الطبيعية واتحاد حكوماتها مع اتخاذ كافة التحوطات لمصلحة بريطانيا»[4]. غير أنه لم يفلح بمحاولاته لعدم ترحيب بريطانيا

(1) الملك عبدالله بن الحسين، مذكرات الملك عبدالله، ص205.

(2) صرّح النحاس أمام مجلس الشيوخ المصري في 30 آذار 1943 قائلاً: «إنني معني من قديم بأحوال الأمة العربيّة والمعاونة على تحقيق آمالها في الحرية والاستقلال، وقد خطوت في ذلك خطوات واسعة صادفها التوفيق، فاتجه الحكم في بعض الدول العربيّة الاتجاه الشعبي الصحيح، فمنذ أن أعلن مستر إيدن تصريحه فكرت فيه طويلاً، ولقد رأيت أن الطريقة المثلى التي يمكن أن توصل إلى غاية مرضية هو أن تتناول هذا الموضوع الحكومات العربيّة الرسمية»، للتفاصيل ينظر، سامي الحكيم، ميثاق الجامعة والوحدة العربيّة، القاهرة، 1966، ص18؛ علي محافظة، النشأة التاريخية للجامعة العربيّة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 41، 1982، ص77.

(3) الملك عبدالله بن الحسين، مذكرات الملك عبدالله، ص208–210.

(4) المصدر نفسه، ص213–215.

وبعض الدول العربيّة بمشروع سوريا الكبرى، وخشية من العزلة السياسية، اضطر الأمير أن يلبي تحت الضغط البريطاني، دعوة رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس بدخول بلاده في مشاورات الوحدة. فأوفد الأمير عبدالله إلى القاهرة رئيس وزرائه توفيق باشا أبو الهدى[1]، وزوده بتعليمات خاصة عبّرت عن وجهة نظره بالجامعة كفكرة وكنظام قبل تأسيسها، أو بتعبير آخر أنَّ أبو الهدى قد حمل تحفظات رسمية عُدَّت بمثابة شروط أميره عبدالله لدخول الجامعة العربيّة المقترحة والاشتراك في ميثاقها والتي تضمنت ما يأتي[2]:

1. يجب أن تتحد البلاد السورية قبل أن تدخل الجامعة، وأنه لا يقبل بجامعة عربيّة تكون سوريا فيها غير موحدة تحت عرشه.
2. يجب أن تتعهد بريطانيا بحماية فكرة الجامعة وتأييدها، إن كان للجامعة أن تنجح.
3. إنَّ حق الأمير بعرش سوريا، يقوم على وعود منحها له البريطانيون من قبل.

ويبدو ممّا تقدّم أنَّ الأمير عبدالله حاول أن يمهد لدخول الجامعة عن طريق تكتل إقليمي هاشمي عن طريق تحقيقه مشروع سوريا الكبرى لاعتباره أنَّ مثل هذا الاتحاد الجزئي أقوى وأفضل من مشروع الاتحاد الكلي أو جامعة الدول العربيّة، وليقف بوجه الحكومتين السورية واللبنانية

(1) للمزيد من التفاصيل عن دور توفيق أبو الهدى في مشاورات قيام جامعة الدول العربيّة ينظر: جامعة الدول العربيّة، ملخص محاضر المشاورات مع العراق وشرقي الأردن والسعودية وسوريا ولبنان واليمن، القاهرة، 1946؛ د.ك.و، 311/4680 تقارير المفوضية العراقية في مصر، تقرير عن اجتماعات اللجنة لعام 1945.

(2) الملك عبدالله بن الحسين، مذكرات الملك عبدالله، ص206.

اللتين عارضتا مطالبه في بلديهما، وبوجه الحكومتين السعودية والمصرية اللتين أيّدتا هذه المعارضة.

وعلى أيّ حال، لم يستطع الأمير عبدالله فرض شروطه في المباحثات نتيجة المعارضة القوية التي واجهتها من محور (القاهرة-الرياض-دمشق-وبيروت) والمدعوم من بريطانيا، بحيث «تحوّل الهاشميون في الجامعة إلى أقلية تشعر بالمضايقة»، الأمر الذي حتّم على الأمير عبدالله التعامل بالواقعية السياسية وقبول فكرة الجامعة، والدخول في مشاوراتها والتوقيع على ميثاقها في 22 آذار 1945[1]، وعلى الرغم من ذلك ظل الأمير عبدالله يهاجم الجامعة قائلاً: «إنها اسم كبير ودعاية عريضة طويلة»، وإنها «جراب أدخلت فيه سبعة رؤوس بسرعة عجيبة»[2]. وهكذا شكّل إعلان جامعة الدول العربيّة بمثابة ضربة قوية لطموحات الأمير عبدالله بن الحسين الوحدوية والمتمثلة في تحقيق مشروع سوريا الكبرى، لإدراكها بأنَّ تحقيقه سيترتب عليه نتائج خطيرة على مصالحها في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بقيام دولة هاشميّة تضم بلاد الشام والعراق في شمال المملكة السعودية، تكون أكثر عددًا وأوفر موارد من دول المنطقة، وبمعارضة مشروع سوريا الكبرى نجحت المخططات البريطانية والصهيونية في جعل التسوية مع (إسرائيل) ينظر إليها من معيار خدمة السياسة الفردية لكل دولة من دول الجامعة العربيّة، وربما كان فشل الأمير عبدالله في تحقيق مشروعه الوحدوي من سوء حظ الشعب العربي.

---

(1) للمزيد من التفاصيل عن ميثاق الجامعة ينظر محمد عبدالرحمن البخيت وآخرون، وثائق هاشميّة، المجلد الرابع، وثيقة رقم 6 آب، ص51-57؛ أحمد الشقيري، الجامعة العربيّة: كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربيّة، تونس، 1979.

(2) الملك عبدالله بن الحسين، مذكرات الملك عبدالله، ص208.

رابعاً: الأمير عبدالله واستقلال المملكة الأردنيّة الهاشميّة عام 1946

ما إن أُعلن عن انتهاء الحرب العالمية الثانية في أوروبا، حتى سارعت حكومة شرقي الأردن في 27 حزيران 1945 إلى إرسال مذكرة إلى الحكومة البريطانية، أشارت فيها إلى أن الوقت قد حان لكي تفي بريطانيا بوعودها، واستجابة لهذه المذكرة وجهت الحكومة البريطانية دعوة للأمير عبدالله ورئيس وزرائه إبراهيم هاشم(1)، في 20 تشرين الثاني عام 1945 لزيارة لندن عام 1946، لإجراء مباحثات تتعلق بمستقبل شرقي الأردن(2).

وأبدى الشعب الأردني مؤازرته لموقف الأمير عبدالله وحكومته بالمطالبة بالاستقلال، فقد وردت على المقامات المسؤولة برقيات كثيرة من مختلف أنحاء البلاد يطلب مرسلوها من الحليفة الكبرى بريطانيا أن تفي بوعودها، وتبادر إلى تحقيق رغبة البلاد بتعديل المعاهدة التي لا تتفق مع تقدم البلاد ونضوجها، ويطالبون بإنهاء الانتداب واستكمال الاستقلال أسوة بالبلاد العربيّة، ويذكِّرون بريطانيا بأنه ليس من الإنصاف أن يُكافأ الشعب الأردني

---

(1) هو إبراهيم بن هاشم بن عبدالهادي من عائلة هاشم، ولد في مدينة نابلس عام 1886، أتم دراسته الإعدادية في نابلس، ثم انتقل إلى إسطنبول عام 1904، حيث التحق بمدرسة الحقوق وتخرج فيها عام 1906، ثم أصبح ضابط احتياط في الجيش الثاني خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، ثم التحق بالجمعية العربيّة الفتاة ثم عمل في محكمة الاستئناف إبان الحكم الفيصلي 1918–1920، وفي عهد حكومة علي رضا الركابي عين إبراهيم هاشم مستشارًا للعدلية، ثم تدرج في العمل الوظيفي حتى شكّل خمس وزارات (1933–1938، 1945–1947، 1955–1956، 1957–1958)، للتفاصيل ينظر محمد علي سمارة محسن، دور إبراهيم هاشم في السياسة الأردنيّة 1933–1958، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة اليرموك، 2002.

(2) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص3–4.

على إخلاصه في المجهود الحربي بالإهمال[1].

ويبدو أنَّ استراتيجية الأمير عبدالله في التمهيد لنيل الاستقلال التام لبلاده عن طريق تقديم دعمه الكامل لبريطانيا ووقوفه إلى جانبها في حربها ضد المحور، ومساهمات الجيش العربي الأردني الفعلية في القضاء على حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق، والحرب ضد فرنسيي حكومة فيشي في سوريا، فضلاً عن إسهاماته اللوجستية في حماية خطوط المواصلات في المنطقة خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، بجانب مطالباته المستمرة بضرورة إعلان بريطانيا اعترافها باستقلال شرقي الأردن، قد أثبت نجاح هذه الاستراتيجية، فقد أبلغ المندوب السامي لفلسطين (اللورد غورت) في اجتماع سرّي في قصر المشتى في الشونة في 16 كانون الثاني 1946، الأمير عبدالله بحضور رئيس الوزراء إبراهيم هاشم ووزير الخارجية محمد الشريقي[2] والمعتمد البريطاني إليك كركبرايد، نص التصريح البريطاني المقرَّر إعلانه في هيئة الأمم المتحدة من قبل وزير

---

(1) الجزيرة، 19 تشرين الأول 1945، العدد 1086.

(2) محمد الشريقي: ولد في مدينة اللاذقية عام 1898، تلقى دراسته الابتدائية في إسطنبول، وفي بيروت أكمل دراسته الثانوية، وحصل على ليسانس حقوق من الجامعة السورية، وعمل في ديوان المصارف إبان حكومة فيصل، جاء إلى شرقي الأردن عام 1923 حيث تولى وظيفة سكرتير مجلس المستشارين، وتقلد مناصب وزارية منها وزيرًا للخارجية والمالية والاقتصادية في عام 1945 ووزيرًا للخارجية 1946-1947 ثم وزيرًا مفوضًا في إيران وباكستان والهند (1947-1950) ووزيرًا للخارجية عام 1950، ثم وزيرًا للبلاط الملكي (1950-1951) وختم حياته سفيرًا في القاهرة وأنقرة، وتوفى في يوم 10 آذار 1970، والشريقي هو أديب وشاعر له مؤلفات مطبوعة كثيرة، للتفاصيل ينظر، فوزي فلاح الخطبا، محمد الشريقي، حياته وآثاره، عمّان، دار الينابيع للنشر والتوزيع، 1993.

الخارجية البريطاني المستر بيفن[1] في 17 كانون الثاني 1946، والمتضمن «اعتراف الحكومة البريطانية بتطور شرقي الأردن تطورًا يجعلها أهلاً للاستقلال التام، ورفع الانتداب عنها، وأنَّ حكومة صاحبة الجلالة البريطانية ستتخذ الخطوات السريعة لإعلانها دولة مستقلة ذات سيادة». وفي مساء اليوم التالي أعلن وزير الخارجية البريطانية التصريح المذكور في هيئة الأمم المتحدة، وقد قوبل هذا القرار بارتياح عام في الوطن العربي[2].

ومما يجدر ذكره، أنَّ سرعة الاستجابة من قبل الحكومة البريطانية في الرد على المذكرة الأردنيّة الأخيرة، وكذلك وضع المسألة الأردنيّة خاصة، والمسائل المتعلقة بالشرق الأوسط عامة، في مقدمة الأوليات للحكومة البريطانية الجديدة، يعكس لنا مدى المرونة والتغير الجذري الذي طرأ على السياسة البريطانية في مرحلة ما بعد الحرب، والتي تنطلق من جملة متغيرات أساسية أبرزها:

أولاً: تغيُّرات الأوضاع السياسية داخل بريطانيا نفسها، والمتمثل بانتصار حزب العمال البريطاني في الانتخابات النيابية في تموز 1945 وتولي المستر بيفن وزارة الخارجية البريطانية، الذي أجرى في أيلول من العام نفسه سلسلة من اللقاءات مع البعثات الدبلوماسية البريطانية للتباحث معها في طبيعة السياسة البريطانية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط، وقد انتهت تلك اللقاءات ببيان أصدرته وزارة

(1) أرنست بيفن: سياسي بريطاني ولد عام 1881، نشأ في أسرة فقيرة، أكمل دراسته المسائية، وانتخب في مجلس العموم البريطاني عام 1940، ثم عين وزيرًا للعمل في حكومة ونستون تشرشل، وبعدها تولى وزارة الخارجية عام 1945، توفي عام 1951، ينظر أحمد عطية الله، مصدر سابق، ص250.

(2) سليمان موسى، صفحات من تاريخ الأردن الحديث، أضواء على الوثائق البريطانية 1946-1952، عمّان، مكتبة الرأي، 1992، ص9.

الخارجية البريطانية، أعلنت فيه أنها ستبدأ مرحلة جديدة مع الشرق الأوسط على أسس التنمية الاقتصادية وعلى قاعدة «الدفاع المشترك»[1].

ثانيًا: هو التغير في العلاقات الدوليّة وأثره في المنطقة العربيّة، والمتمثل بدخول الولايات المتحدة الأميركية إلى المنطقة بصورة مرسومة إذ استطاعت السيطرة على أوضاع السعودية بشراء امتيازات النفط، كما تمكّنت من زعزعة ولاءات بعض الساسة في العراق وشرقي الأردن، واستثمار تلك الولاءات لصالح سياساتها في المنطقة[2].

ثالثًا: دخول الاتحاد السوفييتي دخولاً غير مباشر، عن طريق الأحزاب الشيوعية إلى المنطقة العربيّة، وإعلان اهتمامها بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وقد ساعدها على ذلك تفاقم رفض الرأي العام العربي للهيمنة الغربية في المنطقة[3].

رابعًا: نضوج الوعي القومي العربي، وتصاعد زخم الحركة الوطنية العربيّة المناهضة للاحتلال والهادفة لنيل الاستقلال، وذلك ما تجسَّد في حركة مايس 1941 في العراق. وما صاحبها من تعاطف الرأي العام العربي معها، بل والإسهام المباشر فيها، الأمر الذي لوّح ببداية

---

(1) علي محافظة، العلاقات، ص130–131.

(2) من أبرزهم توفيق أبو الهدى وسمير الرفاعي في الأردن والوصي عبدالإله ومحمد فاضل الجمالي من العراق، ينظر عبدالأمير محسن جبار الأسدي، المملكتان الأردنيّة والسعودية ص73.

(3) المصدر نفسه، ص73؛

Edomond wright, Abdulla ohs Jordon, 1947-1951,the middle east joural, washinton, summer 1951, p.431.

النهاية للنفوذ البريطاني الاستعماري في المنطقة[1].

أمّا ما يتعلق بشرقي الأردن، فإنَّ باكورة أعمال السياسة البريطانية الجديدة كانت في صالحها لسببين[2]:

الأول: أنَّ القوات المسلحة الأردنيّة هي القوات الوحيدة من بلدان الشرق الأوسط، التي اشتركت فعلاً في القتال إلى جانب الحلفاء.

الثاني: رغبة بريطانيا في أن تدخل الإمارة الأردنيّة في الجامعة العربيّة كدولة مستقلة، سيّما وأنَّ بريطانيا أدت دورًا كبيرًا في تأسيسها.

ونتساءل هل كانت الحكومة البريطانية صادقة بنواياها المعلنة تجاه شرقي الأردن وعلى وفق ما أعلنه وزير خارجيتها أرنست بيفن بخطابه أمام الجمعية العامة؟ أم أنَّها كانت تهدف من وراء ذلك الحفاظ على نفوذها وديمومة سيطرتها على مقدرات شرقي الأردن ولكن بصيغة جديدة تتمثل باستبدال الانتداب بالمعاهدة[3]، ولعلَّ ذلك الرأي ما كشفته الوثائق البريطانية، والتي تؤكد أنَّ وزير الخارجية البريطانية بيفن قد بعث برسالة إلى المعتمد البريطاني في عمّان (إليك كركبرايد) في اليوم نفسه الذي ألقى فيه خطابه في الجمعية -17 كانون الثاني- يخبره فيها بأنَّ الحكومة البريطانية عازمة على عقد معاهدة الحكومة الأردنيّة، التي تهدف من خلالها إلى تحقيق استفادة عسكريّة فضلاً عن إمكان السيطرة البريطانية على سياسة الأردن الخارجية، ويتلخص ذلك بما يأتي:

---

(1) للمزيد من التفاصيل حول الموقف العربي من حركة مايس 1941 ينظر، صادق جابر علي، العرب وحركة نيسان-مايس 1941 في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات السياسية والدوليّة، الجامعة المستنصرية، 2002.

(2) Abidi,op.cit.,p.11.

(3) علي محافظة، العلاقات الأردنيّة البريطانية، ص132.

1. أنها ستمكِّن القواعد والقوات البريطانية على البقاء في أراضي شرقي الأردن دون انتقادات عدائية، أو تفسح المجال للتساؤل حول حقيقة الاستقلال والسيادة التي سمحت بهذه الحالة.
2 ستضمن وحدة قيادة القوات البريطانية ومركز القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط.
3. ستمنع أيّ محاولات مستقبلية من جانب الدول العربيّة لتوسيع أراضيها على حساب شرقي الأردن.
4. وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية ستمنح المعاهدة للحكومة البريطانية درجة أكبر من السيطرة على علاقات شرقي الأردن الخارجية[1].

وهكذا توجّه الأمير عبدالله ورئيس وزرائه إبراهيم هاشم إلى لندن بناء على الدعوة الموجهة إليهما من الحكومة البريطانية في 20 تشرين الثاني 1945 للتباحث في مسألة إنهاء الانتداب وإعلان الاستقلال، وقد وصلا لندن في 20 شباط 1946، وأجريا خلالها مفاوضات مع وزير الخارجية البريطاني أرنست بيفن ووكيل وزرائه أرثر كريش جونز أسفرت عن توقيع معاهدة صداقة وتحالف أردنيّة- بريطانية في 22 آذار 1946[2].

لقد جاءت المعاهدة في أربع عشرة مادة، اعترفت فيها بريطانيا بشرق الأردن دولة كاملة الاستقلال، وبالأمير عبدالله ملكًا عليها، وفي ميدان السياسة الخارجية للبلاد نصت المعاهدة على أن «يؤسَّس بين الفريقين المتعاقدين تحالف وثيق توطيدًا لصداقتهما وتفاهمهما الودّي وصلاتهما

(1) F.O.371/246,, From Bavin To Kinkbrid, 16 January 1960.

(2) للمزيد من الاطلاع على المعاهدة وملحقيها انظر الجريدة الرسمية للمملكة الأردنيّة الهاشميّة ملحق العدد 895 في 17 حزيران 1946، جبران ملكون، جلالة الملك عبدالله المعظم واستقلال المملكة الأردنيّة الهاشميّة، بغداد، مطبعة الشعب، 1994، ص141.

الحسنة، وتجري بينهما مشاورات تامة وصريحة في جميع الأمور المتعلقة بالسياسة الخارجية، التي قد يكون لها مساس بمصالحهما المشتركة ويتعهَّد كل من الفريقين المتعاقدين أن لا يقف في البلاد الأجنبية موقفًا لا يتفق وهذا التحالف أو قد يسفر عن صعاب للفريق الآخر[1].

وأكدت المادة الثانية على إقامة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، ونصت المادة الثالثة على أنّ مسؤولية حفظ الأمن الداخلي والدفاع عن شرقي الأردن تنحصران في مسؤولية أمير شرقي الأردن، وأوردت المادة الرابعة: إذا نشأ نزاع مع دولة ثالثة، وكان استمراره يهدد دوام سلم وأمن الدولتين.. فيجب التشاور والبحث والعمل من أجل إيجاد الوسائل السلمية لحل النزاع كما جاء في نص المادة 22 من ميثاق الأمم المتحدة[2].

أما المادة الخامسة فتضمنت أنه إذا وقع اعتداء على أحد الطرفين يقوم الطرف الآخر بمدّ يد المساعدة للطرف الآخر، مع مراعاة المادة 12 من المعاهدة نفسها[3]. وبيَّنت المادة الثامنة أنَّ جميع الالتزامات والمسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة الملك فيما يتعلق بشرقي الأردن، وفيما يتعلق بأي وثيقة دوليّة لم تنتهِ قانونيًا، يجب أن تترتّب على صاحب السمو أمير شرقي الأردن وحده، وتضمّنت أيضًا: «كل معاهدة دوليّة عامة أو ميثاق طبَّقه صاحب الجلالة البريطانية بصفته منتدبًا أو حكومته في المملكة المتحدة منتدبة على شرقي الأردن، يظل مرعيًا من قبل صاحب السمو الأمير إلى أن يصبح صاحب السمو الأمير أو حكومته فريقًا متعاقدًا مستقلاً أو تنتهي قانونيًا الوثيقة المبحوث عنها فيما يتعلق بشرقي

(1) الجريدة الرسمية للمملكة الأردنيّة الهاشميّة، ملحق العدد 865 بتاريخ 17 حزيران 1946؛ جريدة اليقظة، عدد 15 بتاريخ 31 آذار 1946.

(2) جريدة الوقائع العراقية، ميثاق الأمم المتحدة، عدد2307، في 1 تشرين الثاني 1945.

(3) الكتاب الأردني الأبيض، مصدر سابق، ص170.

الأردن»[1]. وخصَّت المادة التاسعة الشروع بعقد اتفاقية للتجارة والمؤسسات التجارية، وجاءت المادة العاشرة متممة لها من حيث الامتيازات التجارية الممنوحة وأنها تظلّ مستمرة، وخصوصًا تلك الممنوحة قبل التوقيع. أمّا المادة الحادية عشرة فقد ألغت الاتفاقية المعقودة بين البلدين في 2 شباط 1928 والمعدلة باتفاقيتين أخريين 1934 و1939، أما المادة الثانية عشرة فقد شدّدت على عدم إخلال بنود هذه المعاهدة بميثاق الأمم المتحدة، وقد ذكرت المادة الثالثة عشرة طريقة حل النزاع فيما لو اختلفت حول تفسير بنود هذه المعاهدة ويُصار بذلك الخلاف إلى التفاوض، وفي حالة عدم التوصل إلى حل الخلاف يُحال إلى محكمة العدل الدوليّة. أمّا المادة الرابعة عشرة فألزمت العمل بهذه المعاهدة لحين تبادل الوثائق وتظلّ نافذة لمدة خمسة وعشرين سنة[2].

أمّا الملحق العسكري للمعاهدة الذي تألف من عشر مواد، فقد تضمّنت المواد 7، 6، 5، 4، 3، 2، 1 من ملحق المعاهدة الوجود العسكري البريطاني في شرقي الأردن، وقيّد السياسة الخارجية لشرقي الأردن بقيود مكّنت بريطانيا فيها من التحكم بأراضي شرقي الأردن وفي أيّ وقت، فقد نصت المادة الأولى: «يجوز لحكومة بريطانيا الاحتفاظ بقوات مسلحة في شرقي الأردن مع منحها جميع التسهيلات الضرورية لإيواء هذه القوات وصيانتها، وخزن ذخائرها ومعدّاتها بما في ذلك تأجير أيّ أرض تلزم، ويستملك أيّ حق خاص على هكذا أرض إذا وجد ذلك ضروريًا»[3].

وقد نصَّت المادة الثانية من الملحق على أن يَمنح صاحبُ السموّ أمير

(1) علي محافظة العلاقات الأردنيّة البريطانية، ص131، الجريدة الرسمية للمملكة الأردنيّة الهاشميّة، ملحق العدد 865، في 17 حزيران 1946.

(2) الكتاب الأردني الأبيض، مصدر سابق، ص171-173.

(3) الجريدة الرسمية للمملكة الأردنيّة الهاشميّة، ملحق العدد 865 في 17 حزيران 1946.

شـرقي الأردن في جـميع الأوقـات تسـهيـلات لحـركـة القـوات البـريطانيـة المسلحـة وتدريبهـا، ولنقل الوقـود والـذخيـرة والأسلحـة لهذه القـوات بطريق الجـوّ والبـرّ والسكك الحـديدية والماء وخطـوط الأنابيب وبواسطة مـوانئ شرقي الأردن[1].

وجـاءت المادة الرابعـة من الملحق: «قـيـام الأمـيـر بعـد المشـاورات مع الحكومـة البـريطـانيـة على حـراسـة وصـيـانة وتحـسين الموانئ وخطوط المواصلات في داخل شرقي الأردن وغيرهـا الضرورية لحـرية حركة القوات البـريطانيـة، ويطلب صـاحب السـمو المسـاعدة البـريطـانيـة عند الحـاجـة في سـبـيل هذا الغـرض». ونصَّت المادة الخـامـسـة على أن تعـوِّض الحكومـة البريطانيـة الحكومة الأردنيّة جميع النفقات التي تتكبدهـا الحكومة الأردنيّة فيمـا يتعلق بتقديم التسهيلات المذكورة بالمواد الأولى والثانيـة والرابعـة من ملحق المعـاهدة، وإصـلاح أيّ ضـرر ينشـأ من أعـمـال أفـراد القـوات البـريطـانيـة[2]. وتضـمّنت المادة الثامنة من الملحق العسكري وعـد الحكومة البـريطانيـة على تقديم المسـاعدات المالية للحكومة الأردنيّة، وذلك لتسـديد تكاليف النفقـات الحـربيـة على أن يتناسب وحـجم الغـرض الذي أعطيت من أجله المساعدة. وكانت المادة الثالثة من الملحق عن اتصالات اللاسلكي وسُبُل التـعـاون بين الطـرفين، والمادة السـادسـة تخصّ الحـصـانة لأفـراد الجـيش البـريطاني في شـرقي الأردن، وأمّا المادة السـابعـة فقد تضـمّنت إعفـاء المواد غـيـر المنقـولة للجيش البـريطاني من الضـريبـة في شـرقي الأردن، وتخصّ المادة التـاسـعـة سُبُل تنظيم عـمليـة التـدريب بين الجـيش الأردني والجـيش البـريطـاني، وقد بيَّنت المادة العـاشـرة أنه إذا اقتـضى الأمـر تغيـيـر أيّ فقـرة

(1) ينظر الملحق العسكري في الجريدة الرسمية للمملكة الأردنيّة الهاشميّة، ملحق العدد 865 في 17 حزيران 1946.

(2) علي محافظة، العلاقات ص134.

فيجب التشاور لغرض جعل فاعلية الملحق أوفى من أجل أغراضه[1]. كما تضمَّن الملحق قيام ضباط بريطانيين بالخدمة مع القوات الأردنيّة لغرض التدريب ورفع مستوى الكفاءة[2].

يتضح من بنود المعاهدة الأردنيّة-البريطانية أنَّ الهيمنة البريطانية بقيت على شرقي الأردن من خلال تواجد القوات البريطانية على أراضي شرقي الأردن، ووجود الضباط البريطانيين في الجيش العربي الأردني، والمعونة المالية السنوية المقدمة لحكومة شرقي الأردن، فقد ظلّ الجيش الأردني مرتبطًا ارتباطًا قويًا بقرار الحكومة البريطانية من حيث تعداده وتجهيزاته، وظلّت الحكومة البريطانية تشرف إشرافًا على الشؤون الداخلية للبلاد، وتراقبها مراقبة شديدة. وبقيت قواتها في شرقي الأردن حيث يمكن نشرها في أيّ مكان بحجة الدفاع عن البلاد، وبهذا يمكن القول إنَّ شرقي الأردن لم ينل استقلالاً تامًا، ولا سيادة كاملة كما ادَّعت المعاهدة الجديدة.

وفي 25 أيار/ مايو 1946 اجتمع المجلس التشريعي بناء على قرارات المجالس التنفيذية ومقترحات مجلس الوزراء للبتّ في أمر إعلان الاستقلال التام للأردن، وعلى أساس النظام الملكي النيابي، ومبايعة الأمير عبدالله ملكًا عليها، وقد قرّر المجلس بالإجماع ما يلي:

1. إعلان البلاد الأردنيّة دولة مستقلة استقلالاً تامًا وذات حكومة ملكية وراثية ونيابية.
2. البيعة بالملك لسيد البلاد ومؤسس كيانها ووريث النهضة العربيّة عبدالله بن الحسين المعظم، بوصفه ملكًا دستوريًا على رأس الدولة

(1) جريدة اليقظة، العدد 15، بتاريخ 31 آذار 1946.

(2) للتفاصيل عن المعاهدة وملحقها، انظر العدد الخاص من الجريدة الرسمية الملكية الأردنيّة، ملحق العدد 865، بتاريخ 17 حزيران 1946.

الأردنيّــة بلقب حـضـرة صــاحب الجــلالة ملك المملكة الأردنيّــة الهاشميّة[1].

3. إقرار تعديل القانون الأساسي الأردني على هذا الأساس طبقًا لما هو مثبت في لائحة قانون تعديل القانون الملحق بهذا القرار[2].

وفي هذا اليوم نفسه توّج الملك عبدالله بعد مصادقته على القرار في عمّان، وجرت مراسم تقديم وثيقة البيعة بالملك، بحضور أعضاء المجلس التشريعي وزعماء البلاد وممثلي الدول العربيّة والأجنبية[3]. ومن بين الحضور عبدالرحمن عزام باشا الأمين العام لجامعة الدول العربيّة، والمندوب السامي البريطاني في القدس[4].

وهكذا تم تتويج الأمير عبدالله ملكًا دستوريًا، وحلّ اسم المملكة الأردنيّة الهاشميّة محلّ اسم إمارة شرقي الأردن[5]. وفي اليوم نفسه جرى استعراض كبير وحافل للجيش العربي الأردني، شهدته آلاف مؤلّفة من أبناء الشعب الأردني والأقطار العربيّة المجاورة، وتقرَّر اعتبار يوم 25 أيار/ مايو عيدًا للاستقلال، وقد أبرق وزير الخارجية الأردنيّة إلى كافة الدول العربيّة والصديقة يبلغ قرار البيعة والاستقلال، وقد اعترفت الدول العربيّة والصديقة بالوضع الجديد من خلال برقيات التهنئة والتبريك»[6].

---

(1) الكتاب الأردني الأبيض، ص201.

(2) الجريدة الرسمية الأردنيّة عدد891، بتاريخ 25 أيار 1946.

(3) سليمان موسى، عمّان عاصمة الأردن، ص75.

(4) على محافظة العلاقات، ص175.

(5) وزارة الثقافة والإعلام، مصدر سابق، ص411.

(6) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص41.

خامساً: ردود الفعل العربيّة والدوليّة تجاه المعاهدة الأردنيّة- البريطانية لعام 1946

كانت السياسة التي اتبعها الأمير عبدالله والمتمثلة في مهادنة الحكومة البريطانية، وراء تمكُّنه من تحقيق مكاسب متتابعة أدَّت في النهاية إلى الحصول على الاستقلال بتكاليف ومعاناة أقل من تلك التي تكبدتها أكثرية الدول العربيّة، حتى أنَّ بعض رجال السياسة اعتبروا نهج الأمير عبدالله في الحصول على استقلال شرقي الأردن وإعلان المملكة الأردنيّة الهاشميّة، يعدُّ ضربًا من ضروب الدبلوماسية الهادئة التي أوصلته في نهاية الأمر إلى تحقيق هدفه المنشود[1].

وعلى الرغم من أنَّ بنود المعاهدة الأردنيّة- البريطانية لعام 1946، وملحقها العسكري تؤثر على جوهر الاستقلال الحقيقي الذي يطمح إليه الأمير وشعبه، لكن الواقع يحتم علينا القول إنَّ الأمير عبدالله لا يمكنه الاستغناء عن الدعم والمعونة البريطانية خاصة في ظل غياب المعونة العربيّة، فبقي يعتمد، رغم استقلال بلاده، على المعونة البريطانية، ومن هنا فإننا لا نتفق مع تصريح توفيق أبو الهدى وزير خارجية الأردن الذي وصف المعاهدة بأنها «أول معاهدة تحل قيود الانتداب وتهدي إلى البلاد استقلالها التام وسيادتها الكاملة رسميًا»[2] وذلك لأنَّ المعاهدة رغم أنها وضعت حدًّا للعلاقات الإدارية التي وجدت منذ عام 1921، لكنها أبقت الارتباطات العسكرية والمالية بين الأردن وبريطانيا على حالها ممّا ترك آثارًا مباشرة على حقيقة الاستقلال التام للأردن. أي أنَّ -بمعنى أدقّ- بعض الدول العربيّة والأجنبية أبدت تحفظاتها الواضحة على اعتبار أنَّ الأردن دولة مستقلة بعد عقدها التحالف مع بريطانيا، إذ إنَّ بنود المعاهدة قيدت الأردن

---

(1) كامل محمود خلة، مصدر سابق، ص231.

(2) تيسير ظبيان، مصدر سابق، ص50.

ولم تمنحه السيادة الكاملة، ولعل ذلك ما يتضح من رفض مندوب الاتحاد السوفييتي (كراستيكوف) والمندوب البولندي للطلب الأردني المقدَّم في 26 حزيران 1946 للانضمام لعضوية الأمم المتحدة، إذ أبدى المندوبان شكّهما في نوع الاستقلال القائم في الأردن، على اعتبار أنَّ المعاهدة الأردنيّة-البريطانية لعام 1946 لا تتفق وميثاق هيئة الأمم المتحدة بسبب اعترافها بمرابطة القوات البريطانية في أنحاء المملكة الأردنيّة، ولهذا لا يمكن أن يرشِّحا الأردن لعضوية الأمم المتحدة[1].

ولم يقتصر الأمر على الموقف الدولي، بل حتى الموقف العربي الذي مثله المندوب المصري (محمود فوزي) في الأمم المتحدة، الذي اتَّسم موقفه بتأييد الطلب الأردني، لكنه أبدى بعض التحفظات على بنود معاهدة التحالف الأردنيّة البريطانية وطالب بأن «تنظر الأمم المتحدة بإمعان في المعاهدة المذكورة للتأكد من أنَّ بنودها تتفق مع أحكام ميثاق منظمة الأمم المتحدة، فاذا لم تكن كذلك عندها يصبح من الملائم إعادة صياغة المعاهدة بشكل يتفق فيه مع الميثاق»[2].

ولم يقف الأمر عند المواقف الدوليّة والعربيّة، بل تعدى ذلك إلى لجنة (طلبات قبول الأعضاء الجدد) في الأمم المتحدة التي طالبت المندوب الأردني الدكتور جميل التوتنجي بتقديم معلومات وافية عن استقلال بلاده، لتتمكن اللجنة من إعداد تقريرها، وكانت أبرز هذه المعلومات:

1. الوسائل التي تمتلكها الحكومة الأردنيّة لصيانة الاستقلال السياسي للمملكة الأردنيّة الهاشميّة ووحدة ترابها.
2. الميزانية السنوية للمملكة الأردنيّة الهاشميّة التي تبين بالتفصيل واردات الدولة وفصول نفقاتها.

---

(1) جريدة فلسطين، العدد 129-6686 في 13 تموز 1947.

(2) علي محافظة، العلاقات، ص135-136.

3. تأثير ملحق معاهدة التحالف الأردنيّة البريطانية على السيادة الوطنية واستقلال البلاد.

فأجابت الحكومة الأردنيّة عن هذه الأسئلة بالشكل الآتي:

1. أنَّ وسائل صيانة السيادة الإقليمية والاستقلال السياسي للمملكة الأردنيّة الهاشميّة هي ثلاث: أولاً: ميثاق الأمم المتحدة. وثانيًا: قوات الجيش العربي الأردني الذي يبلغ تعداده ستة آلاف جندي مدربين تدريبًا جيدًا ومجهزين بالأسلحة الجيدة. وثالثًا: التحالف الدفاعي مع بريطانيا العظمى.
2. قُدِّم بيان بالأرقام لواردات الأردن المالية وفصول النفقات العامة في الميزانية، وجاء في الإجابة الأردنيّة: إنَّ الغرض من المساعدة المالية البريطانية هو تغطية نفقات الوحدات العسكرية وفقًا لنصوص المعاهدة، أمّا جميع النفقات الخاصة بإدارة شرق الأردن بما فيها نفقات الأمن العام فتغطيها موارد الميزانية الوطنية.
3. لم تتأثر السيادة الإقليمية والاستقلال السياسي للأردن بتطبيق بنود الملحق العسكري للمعاهدة الذي هو في الحقيقة تعاون واسع بين الجيشين الحليفين.

وبعد أن قدَّمت (لجنة طلبات قبول الأعضاء الجدد) تقريرها في 8 تموز 1946 إلى مجلس الأمن، استعمل المندوب السوفييتي حق الفيتو (النقض) ضد قبول الأردن في المنظمة الدوليّة، وكرَّر المندوب السوفييتي الموقف نفسه عندما قدَّم الأردن طلبًا آخر للانضمام في العام نفسه[1].

وعلى أيّ حال فإنَّ معاهدة الاستقلال كانت نقطة تحوُّل مهمة بالنسبة للأمير عبدالله، فقد مكنته المعاهدة من إعلانه ملكًا على الأردن وبذلك

(1) التفاصيل: ينظر علي محافظة، العلاقات، ص136–138.

Raphal Patai,op.c.t.p.45

أصبح ندًّا لغيره من الحكام العرب، وبالإضافة إلى ذلك وبحسب ما يذكر المعتمد البريطاني في عمّان إليك كركبرايد فإنَّ: «مشاعر النقص والحرمان التي كانت قد أزعجته في الماضي عندما كان حاكمًا لأرض واقعة تحت الانتداب، قد انتهت وأصبح الآن حاكم دولة مستقلة»[1].

ومن جانبه وجَّه الملك عبدالله وزيرَ الخارجية محمد الشريقي بإرسال البرقيات إلى مجلس جامعة الدول العربيّة وإلى الدول العربيّة ليبلّغهم باستقلال الأردن، ويعلمهم أنَّ اسمها قد أصبح المملكة الأردنيّة الهاشميّة»[2]. حيث نصَّت البرقيات على أنَّ «المجلس التشريعي الممثل للشعب الأردني قد قرر بالإجماع في جلسته المنعقدة بتاريخ 23 جمادي الآخرة 1365ه الموافق 25 أيار 1946 إعلان البلاد الأردنيّة دولة مستقلة استقلالاً تامًا، ذات حكومة ملكيّة، وراثيّة نيابيّة، مع البيعة بالملك لسيد البلاد ومؤسس كيانها الملك عبدالله بن الحسين ملك المملكة الأردنيّة الهاشميّة...»[3].

وفي الوقت نفسه شرع الملك عبدالله في تعزيز استقلال الأردن على الصعيد الخارجي، عن طريق تبادل الممثلين الدبلوماسيين بين الأردن من جهة والدول العربيّة والصديقة من جهة أخرى[4].

وأخيرًا لا بد من القول إنَّ الحركة الصهيونية كانت أول مَن رفعت

---

(1) F.O361/62202, From Kirkbride, Ammar to Bevin F.O.2-1-1947.

(2) وثائق جامعة الدول العربيّة، القرار 229، الدوره العاشرة، ج1، ص50.

(3) وثائق هاشميّة، أوراق الملك عبدالله بن الحسين، عمّان، جامعة آل البيت، شركة الدار العربيّة الأردنيّة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، 1993–1994، إعداد وجمع محمد عدنان عبد البخيت وآخرون، المجلد الأول، وثيقة رقم 18، ص23.

(4) كولونيل درابير، دولة فلسطين العربيّة والمملكة الأردنيّة الهاشميّة، مجلة شؤون عربيّة، تونس، العدد 29، 1983، ص10.

صوت المعارضة لاستقلال شرق الأردن، من خلال الرسالة التي بعثها الممثل السياسي للجمعية العربيّة للتحرر القومي والجمعية الأميركية لتحرير فلسطين إلى سكرتير الدولة البريطانية في 30 كانون الثاني 1946، والتي تضمّنت نسخة من الاحتجاج المقدَّم إلى هيئة الأمم المتحدة والأسس التي بني عليها ذلك الاحتجاج مشيرًا إلى أنَّ فصل شرق الأردن سيؤدي إلى النتائج المحتومة الآتية:

1. انتهاك روح ورسالة الحكومة البريطانية المنتدبة على فلسطين.
2. يتعارض مع (المادة 10) من ميثاق الأمم المتحدة والذي على وجه التخصيص يحرم تبديل أو تعديل حقوق أي دولة أو شعب ومناقض أيضًا للأسس الأساسية للميثاق، والتي تعمل على توطيد احترام التعهدات المنبثقة من المعاهدات أو أي مصدر آخر للقانون الدولي، وتشجيع احترام الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية للجميع دون تمييز في عرق أو جنس أو لغة أو دين.
3. يلغي الحقوق الدوليّة المعترف بها للشعب العربي في المناطق الداخلية من فلسطين، والتي رسمت حدودها من قبل القوى الحليفة الأساسية، وعلى نحو اعتباطي فصلت ثلاثة أرباع مساحة فلسطين، وحرمت المنطقة من المصادر الرئيسة لتقدمها الاقتصادي المؤدي إلى رفاه جميع المواطنين يهودًا وعربًا على السواء.
4. أنَّ هذا القرار (استقلال) كان قبل أن تنشر لجنة التحقيق الأنكلو-أميركية نتائج تحقيقاتها وتوصياتها[1].

---

(1) F.O. 371/ 52572. From Johen.J.Smertenko Political Represenative in Gt. Britatin & Hebrew Cowmittee of Mational Liberation: Executive Vice - Cheirman American League for a Free Palesttne to F.O, 30 Janyany 1946.

كما شنَّت الصحف اليهودية حملة شعواء عبرت عن مدى الاستياء اليهودي من استقلال الأردن، فقد ذكرت صحيفة «دافار» في افتتاحية لها جاء فيها: «إنَّ حكومة الانتداب لا ترى ممكنًا لإعطاء اليهود حق الدخول إلى فلسطين حتى بأقل عدد دون استشارة العرب وموافقتهم، أمّا لكي تلغي الانتداب عن شرق الأردن الذي هو قسم فلسطين الشرقي فإنَّ حكومة الانتداب ترى نفسها صاحبة الشأن في إلغاء هذا الانتداب دون أن تأخذ موافقة اليهود أو تستشيرهم»، وأردفت الصحيفة قائلة: «إذا كانت رغبة بريطانيا في استقلال شرق الأردن إعطاء الجماعة هناك حريتهم بأن يبقوا دون أن يتدخل بشؤونهم أحد فهذا حسن، ولكن هؤلاء لا يملكون مطلقًا المساحات الحالية هناك، وعرب شرق الأردن لا يقيمون بهذه الأراضي وهم ليسوا بحاجة لها وليس لهم حق بها، إنَّ هذه الأراضي جزء من المساحات التي تنتظر الهجرة اليهودية ولا تمتلك إنكلترا حقًّا فيها هديةً لمن تريد، هذه ليست أرضًا بريطانية ولا هي أرض سائبة تعطى كجوائز مقابل خدمات الإمبراطورية ويجب أن لا تعطى هذه الأراضي المعدّة للهجرة اليهودية إلى أسياد يقفلون الطريق في وجه اليهود»[1].

ومن جانبها أعربت صحيفة «هامنكيف» عن رأي الصهيونية في استقلال شرق الأردن، فقالت: «لقد قرأ يهود فلسطين ويهود العالم كله أمس عزم بريطانيا على منح شرق الأردن الاستقلال بشعور الألم والاستياء الشديد والأسف، واعتبروا ذلك عملاً يدلّ على سلخ شرق الأردن تمامًا عن فلسطين»، ولم يكتف اليهود بذلك بل قاموا بمظاهرة في القدس يوم 3 شباط 1946 ضد استقلال شرق الأردن[2].

لقد أثارت الاحتجاجات اليهودية هذه حفيظة الأمير عبدالله الذي

(1) جريدة فلسطين، العدد 274–225 في 22 كانون الثاني 1946.

(2) جريدة الدفاع، العدد 3261 في 18 كانون الثاني 1946.

صـرَّح قـائلاً: «إنَّ من الطـبـيـعـي أن يولول اليـهـود الآن من اسـتـقـلال شـرق الأردن لأنهم كانوا يحلمون بالاستيلاء عليها»، وناشد الحكام العرب ببذل الأرواح والتضحية للمحافظة على عروبة فلسطين[1].

أثارت المعاهدة الأردنيّة-البريطانية لعام 1946 ردود فعل متباينة من الدول العربيّة، فسوريا كانت معارضة للمعاهدة خشية من تقوية الهاشميين بتحالفهم مع بريطانيا، وبالتالي مطالبتهم بضمّ سوريا بهدف تحقيق حلم والدهم الشريف حسين بن علي في مشروع سوريا الطبيعية أو سوريا الكبرى[2].

أمّا مصر فكانت محايدة، وذلك ما جاء على لسان رئيس وزرائها قوله: «إنَّ كل دولة يجب أن تكون حرة في عقد المعاهدات التي تتناسب وقضاياها الخاصة، ولن يُسمح لأحد أن يتدخل في علاقات مصر الدوليّة[3].

وعبَّر قنصل لبنان في عمّان (عبدالله النجار) عن موقف بلاده المتضارب تجاه المعاهدة بقوله: «إنَّ الشعور في لبنان متضارب بين غلاة القومية الحريصين على مصلحة الأمة العربيّة وعلى مستقبلها والذين يودّون الحصول على أقرب المطالب إلى مثلهم العليا، فهؤلاء بإخلاص تام يتساءلون، وبين معتدلين يواجهون الواقع بتعقُّل فهؤلاء يرون أنَّ المعاهدة فوز لا شكّ فيه، وبين فئة لا نعدّها صاحبة حق مستمدّ في الحرص على مصلحة الوطن تثير هذه الضجة المسموعة في الأوساط المخلصة والتي من شأنها إحداث البلبلة غير المجدية». وتابع القنصل قوله: «إنَّ هذه المعاهدة قد أنهت الانتداب وهذه خطوة واسعة، وأغلقت الباب في وجه الصهيونية نهائيًّا بعد أن كان زمام الأمر في شرق الأردن من هذه الناحية غير منحصر

(1) جريدة الدفاع، العدد 3269 في 28 كانون الثاني 1946.

(2) F.O371./ 62202, From Sir Kirkbrid to Mr Bevin Reporte on Trans Jordn 1947

(3) Wright, Abdullahi Jordan 1947, OP.Cit, P.3.

في يد حكومتها، وكسبنا بهذا الاستقلال صوتًا عربيًا آخر في منظمة الأمم المتحدة، واستعدادًا أكثر للتقارب العربي المنشود في جامعة الدول العربيّة»[1].

أمّا السعودية فقد أظهرت عكس ما تبطن، ففي الوقت الذي تبادلت فيه مع الأردن برقيات التهنئة بالاستقلال[2] وأرسلت وفدًا رفيع المستوى برئاسة وزير الخارجية فيصل بن عبدالعزيز للمشاركة في أفراح الأردن بالاستقلال. إلاّ أنها كانت تخشى المعاهدة الأردنيّة- البريطانية، فأثارت قضية الحدود مع الأردن، ويتضح ذلك من المذكرة التي وجهها ابن سعود في أواسط تموز 1946 إلى الملك عبدالله، أعرب فيها عن رغبته ببدء الأردن عهد جديد في علاقاته الأخوية مع السعودية، وتأكيد ذلك بإعادة منطقتي معان والعقبة للسعودية[3]، مؤكدًا أنَّ السعودية لا يمكن أن تتخلى عن حقوقها فيهما[4]. وردَّ الملك عبدالله بمذكرة جوابيّة أكد فيها أنَّ ميثاق جامعة الدول العربيّة قد سجَّل اعتراف كل دولة من الدول العربيّة، باحترام كل دولة لحدود كل من الدول الأخرى ووحدة أراضيها، ولم يرَ في الميثاق أي تحفظ من جانب السعودية فيما يتعلق بالعقبة ومعان[5].

---

(1) Ibid, P.3.

(2) حول البرقيات المتبادلة بين الأردن والسعودية انظر، الوثائق الهاشميّة، المجلد الأول، وثيقة رقم 29، ص2–41.

(3) لغرض تأمين الحدود الشرقية للإمارة الأردنيّة من الغارات النجدية، تنازل الشريف حسين عن منطقة معان والعقبة لابنه الأمير عبدالله في أثناء زيارته لعمّان في 8 آذار 1924، انظر د.ك.و، 311/2586، قضية معان والعقبة، 1925، مراسلات بين الملك فيصل الأول وهنري دوبس بتاريخ 30 مايس 1925، و2، ص2.

(4) Generale Pierre Keller, Laquastion Arabe, Paris, 1948, P.66.

(5) جريدة الموصل، الموصل، العدد 1708، في 3 آب 1946.

كما طالب ابن سعود بريطانيا بضمّ العقبة ومعان للسعودية باعتبارهما ضمن منطقتها الانتدابية، وردَّت الخارجية البريطانية عن طريق ممثلها في جدّة (وكلي) بأنْ يخبر ابن سعود بأنَّ المعاهدة الأردنيّة- البريطانية لا تُلحق بالسعودية الأذى بأيّ شكل من الأشكال وأنَّ بريطانيا لا توافق على مطالب ابن سعود بالعقبة، ولا ترى مبررًا لهذه المطالب في الوقت الحاضر(1).

أمّا في العراق، فقد رحبت الأوساط الرسمية العراقية بالمعاهدة، إذ شكلت الحكومة العراقية وفدًا برئاسة رئيس مجلس النواب محمد حسن كبه للسفر إلى عمّان ليكون في استقبال الأمير عبدالله لدى عودته في 27 آذار 1946، وتهنئته باسم الحكومة العراقية على النجاح الذي أحرزه في مفاوضاته مع الحكومة البريطانية(2). كما شكّلت الحكومة العراقية وفدًا آخر برئاسة الوصي على عرش العراق الأمير عبدالإله للمشاركة في احتفالات الاستقلال في الأردن(3)، بعد أن أعلن المجلس التشريعي الأردني إعلان الاستقلال في 25 أيار 1946 ومبايعة الملك عبدالله ملكًا دستوريًّا على المملكة الأردنيّة الهاشميّة(4).

وفي الوقت نفسه كانت وزارة الخارجية الأردنيّة والعراقية يتبادلان

---

(1) F.o.371/ 52355, Secretory of State to Baqhdad, 18, Sep, 1946.

(2) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج7، ص15.

(3) لمّا حصلت الأردن على استقلالها أرسل العراق وفدًا رسميًا إلى عمّان للمشاركة في الاحتفالات برئاسة الوصي عبدالإله ووزير الخارجية علي ممتاز ووزير الدفاع إسماعيل نامق، ووفدين آخرين أحدهما يمثل القبائل والعشائر العراقية والآخر يمثل الجيش العراقي، للتفاصيل ينظر عبدالسلام خليفة الشواورة، مصدر سابق، ص145، عثمان فتحي صالح حمدي، العلاقات العراقية الأردنيّة 1958-1968، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية، جامعة الموصل، 2001، ص18.

(4) وزارة الثقافة والإعلام، الأردن في خمسين عامًا 1921-1971، عمّان، 1972، ص12.

البرقيات حول استقلال الأردن وبيعة الأمير عبدالله ملكًا على الأردن الذي أصبح يسمّى المملكة الأردنيّة الهاشميّة[1].

أمّا على الصعيد الشعبي في العراق فكان الموقف مغايرًا تمامًا للموقف الحكومي الرسمي، حيث هاجمت الصحافة العراقية المعاهدة الأردنيّة- البريطانية واعتبرت الاستقلال ناقصًا ما دامت القوات البريطانية باقية في الأردن، فعليه أنَّ الأردن لم يحصل على الاستقلال الفعلي والحقيقي الذي كان يتطلع إليه الشعب الأردني بشكل خاص والشعب العربي بشكل عام[2].

والواقع أنَّ العراق خلال تلك الفترة كان يشهد حركة شعبية واسعة رافقها قيام المظاهرات وتقديم الاحتجاجات على الواقع القائم، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات العراقية- البريطانية والتي حددتها معاهدة 1930، وبدأت الحكومة العراقية نتيجة للضغط الشعبي عليها بإجراء مفاوضات مع الحكومة البريطانية لعقد معاهدة جديدة ترفع الحيف الذي ألحقته معاهدة 1930 باستقلال العراق[3]. وكان الشعب العراقي ينتظر إبرام معاهدة جديدة مع بريطانيا تحقق تطلعات الشعب العراقي في السيادة والاستقلال، لذا جاءت المعارضة الشعبية في العراق ضد المعاهدة الأردنيّة- البريطانية قوية لأنَّ أحزاب المعارضة أرادت من موقفها ذلك تحقيق أمرين، الأول رغبتها في الإعراب عن مشاركتها للشعب الأردني في عدم رضاها عن تلك المعاهدة التي انتقصت من الاستقلال الذي كان يتطلع إليه[4]، والأمر الثاني أنَّ

---

(1) د.ك.و،311/711، تقارير وزارة الخارجية العراقية، البرقيات المتبادلة بين وزارة الخارجية العراقية والأردنيّة، في 28 أيار 1946.

(2) جريدة صوت الأهالي، العدد 613 في 27 أيار 1946.

(3) جعفر عباس حميدي، مصدر سابق، ص480.

(4) علي محافظة، العلاقات، ص138-139.

المعارضة العراقية رأت فيها صورة لتلك المعاهدة التي تحاول الحكومة العراقية عقدها مع بريطانيا[1]. لذا كانت ردود الفعل ضد المعاهدة الأردنيّة- البريطانية قوية كي تؤكد لبريطانيا والحكومة العراقية رفضها المسبق لأي معاهدة مع بريطانيا تكون على غرار تلك المعاهدة التي عقدتها مع الحكومة الأردنيّة.

وتشير الوثائق البريطانية إلى أنَّ ذلك النقد والمعارضة للمعاهدة الذي ارتفع في بعض الدول العربيّة، وخاصة فيما يتعلق بالنواحي العسكرية في المعاهدة، دفع بالملك عبدالله إلى دعوة تلك الدول بالدخول في علاقات دوليّة مع دول صديقة قوية «أفضل من الدعاوي الطنانة العريضة التي يرفعونها ولا يستطيعون الدفاع عنها»[2].

أمّا رد فعل الشعب الأردني على معاهدة التحالف فقد كان ضعيفًا، لأنَّ الوعي السياسي واليقظة الوطنية في البلاد كانا في طور النمو، فقد وُجدت معارضة شعبية إلاّ أنها كانت على المستوى الفردي في بدايتها ومقتصرة على بعض العناصر المثقفة، ولكنها على الرغم من ذلك عبَّرت عن تطلعات الشعب الأردني في التحرر من السيطرة البريطانية[3]. ويتضح ذلك من الاضطرابات التي شهدتها البلاد يوم التصديق (17 حزيران 1946) إذ تمَّ نسف ثلاثة جسور تربط بين الأردن وفلسطين، فضلاً عن برقيات الاستنكار التي أرسلت إلى لندن والحكومة الأردنيّة بتوقيع عدد من المحامين والأطباء والجامعيين في محافظات الأردن المختلفة»[4].

---

(1) جريدة صوت الأهالي، العدد 613، في 27 أيار 1946.

(2) F.O.371/ 62202, From Kirkbrid, Amman to Bevin F.O, 201, 1947. p2.

(3) علي المحافظة، العلاقات، ص138؛ إسماعيل عبدالله عبيدات، مصدر سابق، ص59.

(4) للتفاصيل ينظر وزارة الخارجية العراقية، 118/1/6، تقارير المفوضية الملكية العراقية في دمشق، و1، ص2-3.

وإبان الفترة 1946- 1947 صعَّدت المعارضة الأردنيّة من نشاطها ضد المعاهدة، فترتب على ذلك تشكيلها العديد من الأحزاب السياسية في المملكة، طالبت الحكومة بتعديل المعاهدة الأردنيّة- البريطانية لعام 1946، واعتبرت ذلك مطلبًا وطنيًّا وقوميًّا أساسيًّا، وإلغاء الملحق العسكري للمعاهدة من أجل استكمال استقلال البلاد وضمان حريتها، والعمل على تخليص المملكة من قيود الامتيازات الأجنبية التي أوجبتها ظروف الانتداب البريطاني على البلاد منذ عام 1921[1].

إنَّ هذه الاعتراضات لم تثن الملك عبدالله عن الاستمرار بسياسته، فبعد توقيع معاهدة التحالف الأَردنيّة البريطانية وإعلان استقلال المملكة الأردنيّة الهاشميّة، أوعز للمجلس التشريعي بصياغة دستور جديد في 26 تشرين الثاني 1946، وقد نص الدستور على أنَّ المملكة الأردنيّة الهاشميّة دولة مستقلة ذات سيادة، كما نص على إناطة السلطة التشريعية بالملك عبدالله بن الحسين وبورثته الذكور من بعده، وأن يكون رئيس الوزراء والوزراء مسؤولين أمام الملك عن السياسة العامة للدولة، والتغيير المهم في الدستور هو إقامة مجلس للأعيان، حيث نصَّ الدستور على أنَّ السلطة التشريعية منوطة بالملك ومجلس الأمة، الذي يتألف من مجلسين، مجلس النواب من (20) عضوًا (12 مسلمًا، 4 مسيحيين، 2 يمثلان العشائر البدوية، 2 من الشراكسة) فينتخبون من قبل الناخبين، أمّا مجلس الأعيان فيتألف من عشرة أعضاء يعيّنهم الملك[2].

وعلى الرغم من الانتقادات الكثيرة للمعاهدة من قبل الدول العربيّة والأجنبية إلاّ أنَّ الأردن كان قد تلقى حتى أوائل حزيران 1946 برقيات

---

(1) حول أثر معاهدة عام 1946 في الحركة الوطنية الأردنيّة، ينظر: عبدالأمير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية، ص35-39.

(2) المصدر نفسه، ص35.

الاعتراف باستقلاله من حكومات مصر والسعودية والعراق ولبنان وتركيا وإسبانيا واليونان، كما حضر حفل البيعة للملك عبدالله وفود عربيّة وأجنبية كثيرة، حيث كان من المشاركين في الاحتفال، الوصي على عرش العراق الأمير عبدالإله وعبدالرحمن عزام أمين عام جامعة الدول العربيّة وفؤاد عمون ممثلاً شخصيًاعن الرئيس اللبناني والمندوب السامي لفلسطين والمعتمد البريطاني في الأردن ورجال السلك الدبلوماسي[1].

(1) F.O:371/62202,op.cit.,p.2

الفصل الرابع

جهود الملك عبدالله الأوَّل الخارجيّة
في تعزيز استقلال المملكة الأردنيّة الهاشميّة

1951-1947

الفصل الرابع
جهود الملك عبدالله الأوَّل الخارجيّة
في تعزيز استقلال المملكة الأردنيّة الهاشميّة 1947-1951

أولاً: دور المعاهدات في تعزيز الاستقلال

1. معاهدة الأخوّة والتحالف مع العراق عام 1947

كان الملك عبدالله الأوَّل ابن الحسين يرنو باتجاه هدف أساسي لتعزيز استقلال البلاد سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وذلك باتِّباعه سياسة المراحل التي تهدف للتخفيف من ثقل الهيمنة البريطانية التي فرضتها ظروف الانتداب وترجمتها المعاهدات وملحقاتها العسكرية مستغلة بذلك حاجة الأردن للمعونة المالية البريطانية، بحكم وضعها المالي والاقتصادي المتردي[1].

وبعد أن أيقن الملك عبدالله الأوَّل أنَّ معادلات السياسة العربيّة والدوليّة لم تكن تشجع على تحقيق طموحه في مشروع سوريا الكبرى[2]، كان لا بد له من البحث عن دولة عربيّة ذات موارد جيدة في حل مشكلات الأردن المالية والاقتصادية، وتساعده على تطوير مؤسساته العسكرية

(1) وزارة الخارجية العراقية، معاهدة أخوة وتحالف بين مملكة العراق والحكومة الأردنيّة الهاشميّة، بغداد، مطبعة الحكومة، 1947، ص1.

(2) حول المعارضة العربيّة والدوليّة من مشروع سوريا الكبرى، ينظر الفصل الثالث من الدراسة.

بوصفها السند الأساسي في مواجهة التحديات الخارجية من جهة، والتي تعكس قوة السياسة الخارجية من جهة أخرى[1].

وهذه العوامل مجتمعة دفعت بالملك عبدالله الأوَّل ابن الحسين إلى تبديل سياسته المباشرة من سوريا، والتوجه صوب العراق من أجل الوحدة والاتحاد معه لا كهدف نهائي، وإنَّما كمحاولة لتحقيق مشروع سوريا الكبرى من نقطة النهاية وهو العراق، وليس من نقطة البداية وهي سوريا، وقد جاء في مشروعي سوريا الكبرى اللذين قدمهما الملك عبدالله عام 1943، أنَّ الاتحاد مع العراق يعدُّ الخطوة النهائية؛ أي بعد توحيد أقطار سوريا الأربعة، وذلك ما نصّت عليه (الفقرة الخامسة) من مشروع الدولة السورية الموحدة أو (الفقرة الثالثة عشرة) من مشروع الدولة السورية والاتحاد[2].

ومن أجل تحقيق هذا الهدف قام الملك عبدالله بزيارة إلى بغداد في تشرين الأول 1945، بهدف توحيد الجهود وتوثيق التعاون بين البلدين، ممّا يؤدي إلى قيام وحدة أو اتحاد بينهما[3]، وفي خطاب العرش الذي ألقاه الملك عبدالله في الثاني من تشرين الثاني من العام نفسه، تحدث عن أهمية الزيارة التي قام بها إلى العراق قبل شهر، حيث قال: «لقد علمتم أيها الإخوة بنبأ زيارتنا إلى العراق العزيز... وكان الغرض منها توحيد الجهود القومية والهاشميّة المنضوية على أمل الوحدة أو الاتحاد العربي»[4].

وأثناء مباحثات استقلال إمارة شرقي الأردن، أعلنت وزارة الخارجية البريطانية أنها تريد أن تجعل من الإمارة مملكة مستقلة، ولذا فمن

---

(1) وزارة الخارجية العراقية، معاهدة أخوة وتحالف، المصدر السابق ص1-2.

(2) حول نص الفقرتين، الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية، الكتاب الأردني الأبيض، ص66-70.

(3) المصدر نفسه، ص137.

(4) عبدالسلام خليفة الشواورة، المصدر السابق، ص148-149.

الضروري إيجاد اتحاد بينها وبين العراق[1]، الأمر الذي دفع بالملك عبدالله إلى إرسال ولده الأمير طلال[2] لزيارة بغداد في 14 كانون الثاني 1946، لإطلاع الحكومة العراقية على المستجدات الجديدة تجاه شرقي الأردن، ومعرفة الموقف العراقي من تلك التطورات، ومكث في بغداد ثلاثة أيام عاد بعدها إلى عمّان وأطلع والده على النتائج[3].

واستكمالاً لمباحثات الوحدة، توجَّه وفد عراقي إلى عمّان في الثاني من شباط 1946 برئاسة الوصي عبدالإله يرافقه رئيس الوزراء نوري السعيد وبصحبتهما وزير المالية صالح جبر، ووزير العدلية أحمد مختار بابان، ووزير الدفاع إسماعيل نامق، وعقد الجانبان مباحثات رسمية في القصر الشتوي في الشونة، وترأس الجانب العراقي نوري السعيد والجانب الأردني إبراهيم هاشم رئيس الوزراء، وتم في هذه المباحثات التي استمرت حتى السادس من شباط استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين ووضع الأسس لوثيقة للتعاون المشترك بينهما[4].

وصدر في نهاية المباحثات تصريح رسمي مشترك جاء فيه: «في الوقت

---

(2) F.o.371/45302, from Cornwallis to mir eden, Baghdad, 19 march 1945.

(3) الأمير طلال بن عبدالله: ولد في مكة المكرمة، وهو الابن الأكبر لعبدالله بن الحسين، انضم إلى الفيلق العربي عام 1927، أمضى سنتين في كلية ساندهيرست الحربية البريطانية، ثم رافق جده الشريف حسين إلى منفاه في جزيرة قبرص، نال رتبة لواء عام 1941، ثم رتبة فريق عام 1948، خدم في جيش العراق، تولى عرش الأردن بعد استشهاد والده في 20 تموز 1951، نحّاه مجلس الأعيان عن الحكم في آب 1952، ثم انتقل إلى تركيا حتى وفاته، ينظر عبدالوهاب الكيالي وكامل الزهيري، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، 1979، ص362.

(3) الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية، الكتاب الأردني الأبيض، ص147.

(4) الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية، الكتاب الأردني الأبيض، ص147–148.

الذي خطت فيه الأمة العربيّة خطوات موفقة نحو التعاون القومي الوثيق، يكون من دواعي اغتباطنا أن نجتمع لنؤكد التزام العراق وشرقي الأردن بمبادئ الثورة العربيّة التحررية التي عبّرت أصدق تعبير عن إرادة الشعب، واشتملت على الأماني العربيّة الكاملة، ونحن إذ نؤكد هذا لا نستهدف إلاّ مضاعفة الروابط بين الأقطار العربيّة جميعًا، تأكيدًا لميثاق جامعة الدول العربيّة، وتحقيقًا لمثل العرب العليا، وأن تسير هذه الأقطار العزيزة بمحض اختيارها، في طريق السلم والحرية والإخاء...»[1].

وبعد حصول الأردن على استقلاله وتتويج الأمير عبدالله ملكًا على المملكة الأردنيّة الهاشميّة[2]، كانت أول زيارة خاصة ورسمية له إلى العراق في الثالث عشر من أيلول 1946، وجرت خلالها محادثات الاتحاد بين البلدين، حيث قدَّم الملك عبدالله اقتراحين بشأن رئاسة الاتحاد؛ الأول ينص على ارتقائه عرش الأردن والعراق بعد توحيدهما، أمّا خلافته فتنتقل إلى الملك فيصل الثاني، والاقتراح الثاني ينص على ارتقاء الأمير عبدالإله عرش الأردن وفلسطين ويرتقي الملك عبدالله عرش العراق مدى الحياة، ويخلفه فيه الملك فيصل الثاني[3].

كما قدَّم الملك مقترحات أخرى تتعلق بشؤون التعاون بين البلدين، والتي تنص على احتفاظ كل منهما باستقلاله الذاتي، وتوحيد قواتهما العسكرية والتسلح والتدريب، فضلاً عن توحيد التعليم والسياسة الخارجية والتمثيل

(1) حول نص التصريح ينظر المصدر نفسه، ص149–152.

(2) الدار العربيّة للوثائق، ملف العالم العربي (د.ع.د) بيروت 1501/50/الأردن، القوات المسلحة، عن استقلال الأردن وتفاصيل معاهدة الاستقلال الموقعة مع بريطانيا في الثاني والعشرين من آذار 1946.

(3) د.ك.و/ 5403/ 311، معاهدة الأخوة والتحالف بين العراق والمملكة الأردنيّة الهاشميّة، و178، ص192.

الدبلوماسي، وأن يقوم ممثل أحدهما في أي بلد أجنبي لتمثيل الجانب الآخر إذا لم يكن له ممثّل، وأن ترفع السفارات والمفوضيات في الخارج علمًا واحدًا هو علم الثورة العربيّة الكبرى، الذي رفعه الشريف حسين بن علي في ثورته عام 1916، واقترح الملك عبدالله أيضًا أن يشكَّل للاتحاد المرتقب بين البلدين مجلس أعلى من أعيان البلدين يجتمع دوريًا في بغداد وعمّان لبحث القضايا العامة التي تهتم بشؤون البلدين[1].

وردًا على زيارة الملك عبدالله إلى بغداد، توجّه إلى عمّان في العاشر من نيسان 1947، وفد عراقي برئاسة الوصي عبدالإله وعضوية نوري السعيد رئيس مجلس الأعيان وشاكر الوادي وزير الدفاع، ولجنة من كبار العسكريين والإداريين، لوضع الصيغة النهائية للمعاهدة الأردنيّة-العراقية، عند عودة الوفد العراقي إلى بغداد برفقة رئيس الوزراء الأردني سمير الرفاعي للتحاور حول الصيغة النهائية للمعاهدة[2]. وقد طلبت وزارة الخارجية العراقية من حكومتها تخويلها حق المفاوضة مع الوفد الأردني والتوقيع على المعاهدة، ووافق مجلس الوزراء على ذلك وخول وزير الخارجية محمد فاضل المجالي هذا الحق في المفاوضة والتوقيع على المعاهدة الأردنيّة-العراقية[3]. وقد صدرت الإرادة الملكية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء بالتفويض[4].

(1) Majid khadduri, independan Iraq (1932-1958) oxford university, press, London, 1960, p.344.

(2) د.ك.و، 311/5403، معاهدة الأخوة والتحالف بين العراق والمملكة الأردنيّة الهاشميّة، و178، ص192.

(3) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988، ج7، ص181.

(4) د.ك.و، 311/5403، معاهدة الأخوة والتحالف بين العراق والمملكة الأردنيّة الهاشميّة، و178، ص192.

وفي 14 نيسان 1947 وقّع وزير الخارجية العراقي ورئيس الوزراء الأردني على معاهدة «الأخوّة والتحالف بين مملكة العراق والمملكة الأردنيّة الهاشميّة»[1].

وجاء في مقدمة المعاهدة: بناء على الروابط الأخويّة والوحدة القومية التي تجمع بين البلدين، وبغية المحافظة على سلامة بلديهما، وبناء على ما تقتضيه الحاجة الماسة للتعاون الوثيق فيما بينهما والتفاهم التام في الشؤون التي تهم مصلحة مملكتيهما[2]. وتنفيذاً لما جاء في المادة التاسعة[3]، من ميثاق الجامعة العربيّة، فقد اتفقتا على عقد معاهدة أخوّة وتحالف بينهما»[3].

اشتملت المعاهدة على اثنتي عشرة مادة نصّت الأولى منها على أن يسود بين المملكة الأردنيّة الهاشميّة ومملكة العراق علاقات أخوّة وتحالف دائمين، وأن يتشاور الطرفان فيما بينهما كلما اقتضى الأمر لتنفيذ الأهداف التي أشارت إليها مقدمة المعاهدة، ونصّت المادة الثانية بتعهد كل من الفريقين بعدم إجراء أي تفاهم أو اتفاق مع طرف ثالث إذا كان هذا يضر بمصلحة الفريق الثاني. وجاء في المادة الثالثة وجوب حسم الخلافات

(1) المصدر نفسه، و178، ص193.

(2) التفاصيل ينظر، الحكومة العراقية، وزارة الخارجية، كراسة معاهدة أخوة وتحالف بين مملكة العراق والمملكة الأردنيّة الهاشميّة، ص1-5؛ الجريدة الرسمية الأردنيّة، عمّان بتاريخ 10 حزيران 1947.

(3) نصت المادة التاسعة على أنه «لدول الجامعة العربيّة فيما بينهما في تعاون وثيق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذا الغرض، ينظر جلسات جامعة الدول العربيّة، الدورة الرابعة، القاهرة، 1947، ص17.

(4) د.ك.و، 311/5403، معاهدة الأخوة والتحالف بين العراق والمملكة الأردنيّة الهاشميّة، و178، ص194.

بين الطرفين عن طريق المفاوضات الودية. وفي حالة حدوث أي نزاع بين أحد الفريقين المتعاقدين وطرف ثالث يهدِّد بقيام حرب معه، فعلى الفريقين توحيد جهودهما لحل النزاع بالوسائل السلمية، وفقًا للمواثيق الدوليّة التي يمكن تطبيقها على مثل تلك الحالة (المادة الرابعة)، أمّا في حال وقوع اعتداء على أحد الفريقين المتعاقدين من قبل طرف ثالث بالرغم من المساعي المبذولة والتي نصت عليها المادة الرابعة، فإنَّ المادة الخامسة نصّت على أن يتشاور الفريقان في طبيعة التدابير التي يجب اتخاذها لرد ودفع أي اعتداء مفاجئ يقع على أحد الفريقين لا يسمح معه الوقت بتطبيق أحكام المادة السابعة[1].

أمّا في حالة حدوث اضطرابات أو فتنة في أحد بلدي الفريقين فقد نصّت المادة السادسة على أن يتعهد كل منهما على اتخاذ الإجراءات التالية:

1. اتخاذ جميع التدابير التي تضمن عدم تمكين المتمردين من الاستفادة من أراضيه ضد مصلحة الفريق الآخر، وأن تمنع رعاياه من الاشتراك في الاضطرابات أو الفتنة أو مساعدة المتمردين وتشخيصهم، وأن يمنع رعاياه من تقديم أي مساعدة لهم.
2. إذا التجأ المتمردون لأراضي أحد الفريقين فعلى الفريق الآخر تجريدهم من السلاح وتسليمهم إلى الفريق الأول.
3. إذا اقتضت الضرورة لاتخاذ تدابير أو إجراءات مشتركة لقمع الفتنة، يتشاور الفريقان في طريقة التعاون الواجب لهذه الغاية.

واختصّت المادة السابعة بالشؤون العسكرية والتي دعت إلى التعاون العسكري وتوحيد الأساليب العسكرية، وذلك بتبادل البعثات العسكرية للاطلاع على الأساليب المتبعة في كل من البلدين، وفي المجال الدبلوماسي

---

(1) حول نص المعاهدة انظر: د.ك.و، 311/5403، معاهدة الأخوة والتحالف بين العراق والمملكة الأردنيّة الهاشميّة، و179، ص195 -196.

فقد أعطت المعاهدة الحق في أن يمثل أحد الفريقين الآخر عندما يطلب منه ذلك، خاصة في البلدان التي ليس فيها تمثيل لذلك الفريق، وليس في هذا ما يسمى بأية صورة كانت بحرية ذلك الفريق في تعيين ممثلين مستقلين إذا أراد ذلك، وقد جاء هذا في نص المادة الثامنة، وتحقيقًا للتعاون الفعلي بين البلدين تضمنت المادة التاسعة حق تعيين لجان خاصة دائمة ذات سلطات تنفيذية للنظر في جميع الشؤون المنصوص عليها في المادة الثانية من ميثاق الجامعة العربيّة، وتنفيذ مقتضيات أحكام المواد الخامسة والسادسة والسابعة من هذه المعاهدة، ولم يرد في المعاهدة ما يخالف الحقوق والواجبات الناشئة عن المعاهدات المرتبطة بها كل من الفريقين مع أية دولة أخرى، وقد أكدت على ذلك المادة العاشرة.

وأكدت المادة الحادية عشرة على سريان مفعول المعاهدة من تاريخ تبادل وثائق إبرامها. بينما حددت المادة الثانية عشرة من المعاهدة بعشر سنوات من تاريخ نفاذها، تجدد تلقائيًا لمدة خمس سنوات أخرى في حال عدم تقدم أحد الفريقين إلى الفريق الآخر برغبته في إنهاء مدتها[1].

وأخيرًا قدّمت المعاهدة إلى مجلس النواب العراقي يوم 10 أيار 1947 وكانت الفقرة (ج) من المادة السادسة موضع نقاش شديد من قبل أعضاء المجلس، وعلى الرغم من ذلك صودق على المعاهدة عندما وضعت للتصويت، فقد وافق عليها 87 نائبًا، وخالفها نائبان وتغيَّب عن الجلسة 42 نائبًا[2].

أمّا في الأردن فلم تلق المعاهدة الأردنيّة-العراقية أيّ معارضة تذكر،

---

(1) د.ك.و، 5403/ 311 معاهدة الأخوة والتحالف بين العراق والمملكة الأردنيّة الهاشميّة، 178، ص194.

(2) محاضر مجلس الأعيان العراقي، المحاضر الرسمية للجلسة الاعتيادية لسنة 1957. من210-215.

فقد مـرّت بسـلام، وذلك بسبب الوضـع الاقتصـادي المتدهـور الذي لم يكن يكفـي لاسـتـمـرار دولة مـسـتقلة حـديثًـا، لذلك توجّـه الملك عـبـدالله صـوب العراقـي الغنيّ لحل مشـاكل بلاده الاقتصادية، كـما أنَّ الفقـرة (ب) من المادة (26) من الدسـتور الأردني لعام 1947، خوّلت الملك صـلاحية عقـد المعاهدات وإعـلان الحـرب، ولـم يكن الـدسـتـور يتطلب مـوافـقـة مـجلس الأمـة على المعـاهدات التي يعقدهـا الملك، كـما لم تكن الحكومـة مسـؤولة أمـام مـجلس الأمة أو أيّ جهة أخرى باستثناء الملك نفسه[1].

وبدوره صـرّح الملك عـبـدالله في أعـقـاب المصـادقـة على المعـاهـدة في البلدين بقـوله: «إنَّ المعـاهـدة المذكورة أبرمت وصـادق عليـها الطرفـان وهـي لا شك مـصـدر خيـر وتوفـيق للعـراقيين، وإذ كـانت هذه المعـاهـدة تقـرر تحـالفًـا عربيًا فإنَّ الأمـاني العربيّة تهدف إلى أوسع من ذلك وهو الاتحاد[2]»، وأكد بأنه «سيـأتي زمـان يتـحقق فيـه الهـلال الخـصيب بأجـمـعـه». وأضـاف: «إنَّ المعاهدة لا تتعارض مع ميثاق الجامعة العربيّة»[3].

وقد اتخذ كل من العراق والأردن بعض الإجراءات لتنفيذ هذه المعاهدة، فقد قـرر مجلس الوزراء العـراقـي زيادة مقـاعـد الطلبـة الأردنيين في المعـاهـد العـراقيـة، كـمـا قـرر تشكيل لجنتين إحـداهمـا عسكرية والأخـرى مـدنيـة من أجل وضع مـواد المعـاهـدة مـوضـع التنفيـذ، كـمـا قـرر مـجلس الوزراء العـراقـي

(1) الجريدة الرسـمـيـة للمملكة الأردنيّة الهـاشـميّة، عمّان في 1 شبـاط 1947؛ منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص408.

(2) كانت نصـوص معـاهدة 1947 هي النواة الأسـاسـيـة التي قام عليـها الاتحـاد العربي عام 1950، للتفـاصـيل ينظر د.ك.و، 311/4788، تقـارير السـفـارة العـراقيـة في عمّان، دسـتور الاتحـاد العـربي، و10، ص17، د.ك.و، 311/5870، تقـارير السـفـارة العـراقـيـة في عـمّـان، الاتحاد العربي الهاشمي، و27، ص59.

(3) جريدة الجزيرة، في 14 حزيران 1947.

أيضًا قيام قناصل الحكومة العراقية برعاية مصالح الأردنيين على الأماكن التي لا توجد فيها لحكومة الأردن قناصل، وطالب المجلس كذلك بضرورة انضمام الأردن لهيئة الأمم المتحدة[1].

ومن جانبها قامت الحكومة الأردنيّة بتشكيل لجنة من وكلاء وزارات المالية والداخلية والمعارف للمداولة مع ممثلي الحكومة العراقية في تطبيق مواد المعاهدة غير العسكرية والمتعلقة بإلغاء جوازات السفر وتخفيف القيود الجمركية وتوحيد مناهج التعليم بين البلدين[2].

وهكذا أثمرت جهود الملك عبدالله في التقرب من العراق والتوقيع على معاهدة بين البلدين أطلق عليها اسم (معاهدة أخوّة وتحالف بين المملكة العراقية والمملكة الأردنيّة الهاشميّة) في الرابع من نيسان عام 1947.

والحقيقة أنَّ المعارضة الخارجية، التي واجهها مشروع الاتحاد بين الأردن والعراق، كانت وراء تخفيضه إلى مستوى معاهدة (أخوّة وتحالف) دون اتحاد شامل[3]. إذ أعلنت كل من سوريا ولبنان خشيتهما من أن يؤدي نجاح المشروع إلى محاولة تنفيذ مشروع سوريا الكبرى، ومصر عارضت المشروع حفاظًا على زعامتها للجامعة العربيّة وأنَّ بعض الأحزاب العراقية رأت بأنَّ الاتحاد سيسمح للأردن بالتدخل في شؤون العراق الداخلية، فضلاً عن تدخل بريطانيا غير المباشر في شؤون العراق بحكم معاهدة

(1) د.ك.و: 5404/ 311، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، المعاهدة الأردنيّة- العراقية، و21، ص43.

(2) د.ك.و، 311/5404، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، شؤون الأردن الخارجية، و27، ص59.

(3) د.ك.و، 311/4824، تقارير السفارة العراقية في عمّان، تقرير عام عن شهر نيسان، 1947، و12، ص4.

1946 بين الأردن وبريطانيا[1]، وأخيرًا فإنَّ الملك عبدالله نفسه كان قلقًا من أن يذوب الأردن في الكيان الجديد وبالتالي يذوب معه نفوذه[2].

كما أنَّ وزير الخارجية البريطانية (أرنست بيفن) قد طلب من الحكومتين الأردنيّة والعراقية أن تتوخيا الحذر في مشروعهما المقترح، وخاصة فيما يتعلق بتوحيد ترتيباتهما الدفاعية وأن تتجنَّبا أي استفزاز لا مبرر له لابن سعود، وأنه إذا ما أدّى مزيد من التشاور إلى رغبتهما في مواصلة مقترحات الاتحاد الشامل، فعليهما أن تنفّذاه ببطء وعلى مراحل، وأن تتقدَّما لجامعة الدول العربيّة خلال كل مرحلة بإخطار مُسبق بنواياهما، وأن تؤكِّدا لمجلس الجامعة أنَّ عملهما غير موجَّه بأي حال من الأحوال ضد أي عضو من أعضاء الجامعة[3].

ولا شك أنَّ هذه العوامل مجتمعة قد تركت آثارها المباشرة على مباحثات الاتحاد بين الأردن والعراق، وبذلك تبدَّل مشروع الاتحاد إلى صيغة معاهدة (أخوّة وتحالف) دون الاتحاد الشامل بين البلدين.

2. دور الملك في عقد المعاهدة الأردنيّة - التركيّة لعام 1947

بعد إعلان استقلال الأردن يوم 25 أيار 1946، أوفدت الحكومة التركية وفدًا سياسيًا برئاسة السيد فريدون جمال أركين سكرتير عام وزارة الخارجية التركية، لتقديم تهانيها بمناسبة الاستقلال وتنصيب عبدالله ملكًا على البلاد[4].

---

(1) للتفاصيل عن المعارضة العراقية للمعاهدة ينظر، عادل غفوري خليل، أحزاب المعارضة العلنية في العراق 1946-1954، بغداد، 1984، ص192-195.

(2) Khadduri, op.cit., p.433.

(3) F.o.371/52920, from graffrey. smith, to f.o. 3/4/1946.

(4) ملف العالم العربي، الدار العربيّة للوثائق، شؤون خارجية أردنيّة، وثيقة برقم 1ر- 16، 1947.

وصل الوفد التركي في الثاني من كانون الأول من العام نفسه إلى عمّان، ونقل دعوة الرئيس التركي عصمت إينونو إلى الملك عبدالله، كما عرض الوفد التركي مشروع معاهدة صداقة وسلم بين البلدين، إلاّ أنَّ الملك عبدالله أرجأ البحث في أمر تلك المعاهدة إلى حين زيارته لأنقرة[1].

وفي بداية عام 1947 لبّى الملك عبدالله دعوة الرئيس التركي ورافقه في تلك الزيارة وزير الخارجية محمد الشريقي»[2]. وقد رحّب الرئيس التركي بالملك عبدالله، وقال إنَّ زيارته لتركيا لا تقتصر على تعزيز العلاقات المتبادلة بين تركيا والبلدان العربيّة فحسب، بل تهدف كذلك إلى تحقيق المثل الأعلى الذي تنشده هيئة الأمم المتحدة، وأنَّ الهدف المشترك هو تحقيق الرفاهية والسلام والأمن لشعبيهما وبلديهما بتعزيز علاقات المودة التي تربطهما، ثم أردف قائلاً: «لا شك أنَّ الجهود التي تبذل في هذا السبيل ستكون مثمرة ونافعة في إقرار السلام في هذا الجزء من المعمورة». وفي المقابل ردّ الملك عبدالله بكلمة قصيرة مناسبة، أكد فيها على الأهداف المشتركة للبلدين، ووصف إينونو بأنه من القادة العسكريين الممتازين[3].

أسفرت زيارة الملك عبدالله إلى تركيا عن عقد معاهدة (صداقة ومودة) بين البلدين في أنقرة بتاريخ 11 كانون الثاني 1947[4]. جاءت المعاهدة في ثماني مواد، أكدت مقدمتها على أن المعاهدة جاءت نتيجة لرغبة الطرفين

(1) Ceorg Kirk, The Middle East (1945-1950), London, 1960, P.30

(2) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص412.

(3) حول نص كلمة الملك عبدالله انظر، د.ك.و، 5404/ 311، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، المعاهدة الأردنيّة التركية لعام 1947، و27، ص35.

(4) كان العراق قد عقد معاهدة مع تركيا في 29 نيسان 1946 التفاصيل ينظر: د.ك.وهـ 311/5400، تقارير السفارة العراقية، المعاهدة العراقية التركية، 29 نيسان 1946، و3، ص5-6.

في تقوية أواصر الصداقة والمودة، ولاقتناعهما بأن هذا سيكون في مصلحة شعبيهما، ولاعتبارهما تقوية التضامن الدولي هدفًا من أهداف السلام، وقد نصت مواد المعاهدة على أن يسود سلم وصداقة دائمان بين الدولتين وشعبيهما، وعلى إقامة علاقات دبلوماسية بينهما. وعلى أن يعقدا في المستقبل اتفاقًا خاصًا بالشؤون القضائية والتجارية والقنصلية والإقامة والسياحة المتخصصة برعاية كل منهما، وأن يلتمسا حلاً بالطرق السلمية لأي نزاع قد ينشأ بينهما، وجعلت مدة المعاهدة عشر سنوات»[1].

وقد وقع المعاهدة عن الجانب الأردني محمد الشريقي وزير الخارجية، والسيد حسن سقا وزير الخارجية التركية، والسيد فريدون جمال أركين، السكرتير العام لوزارة الخارجية التركية، وتمَّ تبادل إبرام وثائق المعاهدة بتاريخ 31 آذار من العام نفسه فأصبحت نافذة المفعول[2].

وتلا توقيع المعاهدة تأسيس مفوضية أردنيّة في أنقرة، وعيِّن السيد زهاء الدين الحمود وزيرًا مفوضًا لها، كما أسست الجمهورية التركية لها مفوضية في عمّان وعيّنت بدري بك طاهر شامان وزيرًا مفوضًا لها[٣].

ومن جانبه رحب الملك عبدالله بالمعاهدة الأردنيّة- التركية والتي وصفها بأنها سوف تعزز وتقوي مكانته بين العرب، كما ستقوي الحلف الهاشمي ضد الحلف المصري-السعودي»[4].

ولكن التقارب الهاشمي (العراق والأردن) وتركيا قد أثار قلقًا عظيمًا لدى سوريا، وذلك خشيةً من أنَّ تأييد الدولة المجاورة (تركيا) للأردن يقوّي

---

(1) حول نص المعاهدة الأردنيّة التركية، ينظر الكتاب الأردني الأبيض، ص286-288.

(2) حلف العالم العربي، الدار العربيّة للوثائق، شؤون خارجية أردنيّة وثيقة برقم 17 لعام 1947.

(3) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص413.

(4) Richard Frye, The Near East and Great Powers, Kennikat Press, New york, 1969, P.152.

طموحات الملك عبدالله في تحقيق مشروع سوريا الكبرى، وذلك لأنَّ الملك عبدالله حرص في ذهابه إلى أنقرة وفي عودته منها أن يمرّ بلواء الإسكندرونة لتأكيد عروبته، وقد هدف الملك عبدالله من زيارته ضمان تأييد تركيا لمشروعه السابق بتشكيل لجنة مشتركة للنظر في مسألة لواء الإسكندرونة المحتل من قبل تركيا[1].

ومن جهة أخرى انسجم التقارب الهاشمي التركي مع فكرة الأحلاف العسكرية، التي أخذت الدول الغربية تسعى لها بعد الحرب العالمية الثانية لتطويق الاتحاد السوفييتي، وكان الاتحاد السوفييتي يرى في المعاهدة الأردنيّة- التركية خطوة أخرى لإحياء مشروع بريطانيا الاستعماري لتأليف كتلة من الشرقين الأدنى والأوسط بزعامة الملك عبدالله[2].

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنَّ وزير سوريا المفوض في أنقرة قد غادر تركيا في اليوم الثاني من شهر كانون الثاني 1947، بناءً على تعليمات من حكومته لكي لا يواجه الملك عبدالله، ولكي لا يحضر حفلات تكريمه، كما أنَّ القائم بأعمال السفارة السوفييتية لم يحضر حفلات الاستقبال والتكريم معتذرًا بالمرض، إلاّ أنَّ الشائع عن سبب عدم حضوره فهو عدم اعتراف الحكومة السوفييتية باستقلال الأردن ومعارضته لانضمامه إلى هيئة الأمم المتحدة أولاً، ولِما قيل عن تصريح الملك عبدالله في عمّان لأحد مندوبي الصحف قبل مدة بأنه سيتطوَّع جنديًا إذا حصل اعتداء على تركيا من الاتحاد السوفييتي[3].

وكان الملك عبدالله يفتخر بتوقيعه المعاهدات مع بريطانيا وتركيا ويعدّهما صديقين للأردن وذلك ما أعلنه بخطابه الخاص في 21 كانون

(1) جريدة الأردن، العدد 1162 في 1947/1/13.

(2) د.ك.و، 311/3694 تقارير السفارة العراقية في جدة إلى وزارة الخارجية، و7، ص15.

(3) د.ك.و، 311/2737 تقارير المفوضية العراقية في عمّان، و50، ص243.

الثاني 1947 الذي قال فيه: «ولنا صديقتان كبيرتان إنكلترا في الغرب وتركيا في الشرق»[1].

ولعلَّ معارضة بعض الدول العربيّة، هي ما دفعت بالعائلة الهاشميّة في المملكتين الأردنيّة والعراقية إلى العمل على تعزيز مركزيهما وتوطيده عن طريق السّعي للحصول على مساعدة دول غير عربيّة هي تركيا، حيث عقد العراق معها معاهدة في 29 نيسان 1946[2] وعقد الأردن أيضًا معاهدة معها في 12 كانون الثاني 1947، حيث رأت الدولتان أنَّ عقد مثل هذه المعاهدات سيعزز من مكانتهما بين العرب، وستقوي مركز المحور الهاشمي بوجه المحور المناوئ لهم (محور الرياض-القاهرة-دمشق).

3- الملك عبدالله الأوَّل ومعاهدة عام 1948 مع بريطانيا

أعلنت الحكومة الأردنيّة عن رغبتها في تعديل معاهدة عام 1946 مع الحكومة البريطانية، على أثر طلب المعارضة في المجلس التشريعي في 24 كانون الأول 1947، وذلك لتخليص البلاد من أحكام الامتيازات السياسية والاقتصادية والعسكرية[٣]. فضلاً عن رغبة الحكومة في تحقيق الاستقلال الكامل للبلاد، بعد فشلها في الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة، بسبب

---

(1) كان الملك عبدالله قد أهدى للرئيس التركي عصمت إينونو شطرنجًا كاملاً أطلق عليه اسم الشطرنج الذري، ينظر، نوال عبدالجبار سلطان الظاهر الطائي، العلاقات الأردنيّة التركية 1946-1967، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية-جامعة الموصل، 1998، ص28-29.

(2) للمزيد من التفاصيل عن المعاهدة العراقية-التركية، ينظر عوني عبدالرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية-التركية 1932-1958، جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، 1986، ص123-148.

(3) الجريدة الرسمية للمملكة الأردنيّة الهاشميّة، ملحق العدد 609 في 15 شباط 1948.

رفض الأخيرة في الاستجابة لطلب المملكة الأردنيّة للانضمام إليها، نتيجة لتوقيعها معاهدة عام 1946 مع الحكومة البريطانية والتي تنص (المادة الخامسة) منها على اتفاق بشأن مرابطة قوات بريطانية في المملكة الأردنيّة الهاشميّة، وهذا يتعارض مع قبول عضويتها في هيئة الأمم المتحدة، لأنَّ (المادة 34) من ميثاق الأمم المتحدة تنص على عدم قبول عضوية أية دولة تتواجد على أراضيها قوات أجنبية إذا لم تكن في حالة حرب[1].

كما أنَّ هنالك ظروفًا مستجدة شجعت بريطانيا هي الأخرى على تعديل المعاهدة، منها تدهور الأوضاع السياسية في فلسطين، والضغط الصهيوني على الحكومة البريطانية لإنهاء انتدابها على فلسطين لتأسيس (دولة يهودية) فيها[2]. بعد إعلان بريطانيا لقرارها ببدء سحب قواتها من فلسطين ابتداءً من الأول من مايس 1948 على أن تنهيه في منتصف الشهر[3]. خاصة بعد صدور قرار التقسيم المرقم (181) في 29 تشرين الثاني 1947[4].

والحقيقة أنَّ الرغبة البريطانية في تعديل معاهدة 1946 مع الأردن، لم تكن نتيجة ضغط الحركة الوطنية الأردنيّة[5]، وتدهور الأوضاع السياسية

---

(1) جريدة فلسطين، العدد 129–6686 في 13 تموز 1947؛ سليمان موسى، صفحات من تاريخ الأردن الحديث، توفيق أبو الهدى، الحلقة الأولى، جريدة الرأي، للعدد 765 في 14 تموز 1991، علي محافظة، العلاقات، ص167.

(2) أنيس الصائغ، الهاشميون وقضية فلسطين، ص225.

(3) عبدالله التل، مذكرات عبدالله التل، كارثة فلسطين، القاهرة، دار القلم، 1959، ص41.

(4) مجلس النواب العراقي، تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين (سري لا يجوز نشره) بغداد، 1949، ص30.

(5) يشير سليمان موسى إلى أنَّ المعارضة الأردنيّة كانت ضعيفة لأنَّ الوعي السياسي واليقظة الوطنية كانتا في طور النمو، للتفاصيل ينظر سليمان موسى، أعلام من الأردن، ص24.

بسبب الاستقلال الشكلي، ورغبتها في دخول الأردن هيئة الأمم المتحدة، بل كانت نتيجة ظروف مستجدة توحي إلى قيام مواجهة محتملة بين العرب والصهاينة في فلسطين، ولذلك أرادت بريطانيا أن تتجنب أي تعهد عسكري منها تجاه الأردن في حالة خوضها الحرب مع الصهاينة، وعليه تكون بريطانيا ملتزمة بنصوص المعاهدة الجديدة المبرمة بينهما[1]. كما قامت بريطانيا في الوقت نفسه بإجراء مفاوضات مع العراق ومصر لتعديل معاهداتها مع البلدين أيضًا[2].

إنَّ الظروف المقبلة على الأردن تتطلب من الملك عبدالله البحث عن الشخص المناسب ليتولى هذه المهمة الصعبة، بعد أن عزل الملك رئيس الوزراء سمير الرفاعي من منصبه، بسبب وقوفه ضد انفراد الأردن في مشاورات خاصة مع بريطانيا بشأن فلسطين بمعزل عن الدول العربيّة الأخرى[3]، ويبدو أنَّ سمير الرفاعي قد دفع ثمن موقفه هذا، عندما أشارت بريطانيا بضرورة عزله[4]، وتكليف توفيق أبو الهدى بتشكيل الحكومة الجديدة في 27 كانون الأول 1947، والتي كانت أولى مهامها العمل على تعديل بنود معاهدة 1946، بشكل ينسجم مع أحكام ميثاق هيئة الأمم المتحدة[5]. وقد أكد أرنست بيفن وزير خارجية بريطانيا أمام مجلس العموم

(1) عبدالله التل، كارثة فلسطين، ص141، عبدالأمير محسن جبار، التطورات، ص43.

(2) جورج لنشوفسكي، مصدر سابق، ص178.

(3) سليمان موسى، أعلام من الأردن، ص25، هزاع المجالي، مذكراتي، ص64.

(4) ويقول هزاع المجالي: إنَّ الحجة التي تذرع بها الملك عبدالله لإقالة حكومة سمير الرفاعي، هي طلبه من الرفاعي إعادة النظر في قوام وزارته بسبب سوء تقدير بعض الوزراء لحاجة البلاد للقمح وعلق المواشي، ينظر هزاع المجالي، مذكراتي، ص64.

(5) د.ك.و، 311/2706، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، تقرير شهر كانون الأول 1947، و43، ص104.

البريطاني ذلك بقوله: «من الأنسب اعتماد ميثاق الأمم المتحدة في المعاهدة الجديدة (مع الأردن)، لتحديد الحالات التي لا يكون التزامنا بالتعاون المشترك في خطر...»[1].

وبناءً على ما تقدَّم استجابت الحكومة البريطانية لدعوة الملك الأردني في تعديل معاهدة 1946، فوجَّهت دعوة له لزيارة لندن من أجل البدء في مفاوضات لتعديل المعاهدة، وبناء على تلك الدعوة كلف الملك وفدًا بتاريخ 25 كانون الثاني 1948 برئاسة رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى ووزير الخارجية فوزي الملقي، ورافقهما كلوب باشا رئيس أركان الجيش العربي الأردني مستشارًا عسكريًا والسيد حمد الفرحان سكرتيرًا للوفد، كما التحق الرائد داونز، أحد الضباط البريطانيين بالجيش العربي الأردني، بالوفد الأردني بصفته خبيرًا في الشؤون المالية للجيش، وقد أسهم في وضع الملحق العسكري للمعاهدة الجديدة[2].

بدأت المفاوضات بين الجانبين الأردني يرأسه توفيق أبو الهدى والجانب البريطاني يرأسه أرنست بيفن يوم 27 كانون الثاني 1948، وقد توصل الجانبان إلى اتفاق مبدئي لتعديل معاهدة 1946 وملحقها[3] وكان الوفد الأردني قد تلقى برقية من الملك عبدالله، فحواها أنه في حالة الوصول إلى اتفاق مع الجانب البريطاني بشأن تعديل المعاهدة، لا يوقّع الاتفاق النهائي في لندن، بل يعود الوفد إلى عمّان فيعرض نتائج مفاوضاته على الملك وأعضاء الحكومة الآخرين[4].

---

(1) نقلاً عن علي محافظة، العلاقات، ص168.

(2) عبدالله التل، كارثة فلسطين، ص45.

(3) د.ك.و، 311/2706، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، تقرير شهر كانون الثاني 1948، و60، ص17.

(4) جريدة فلسطين، العدد287 و1834 في9 شباط 1948: عبدالله التل، كارثة فلسطين، ص46.

وبعد أن توصَّل الجانبان إلى مسودة اتفاق لمعاهدة جديدة في السادس من شباط 1948 عاد الوفد الأردني إلى بلاده[1]. وقد استقبله الملك عبدالله مهنئًا بنجاح مهمته في لندن[2]، وعقد الملك اجتماعًا في قصر المصلى في الشونة حضره أعضاء الحكومة، وقد استعرض الوفد صيغة المعاهدة الجديدة، فاستقرّ الرأي على قبولها. وفي 29 شباط صدر بلاغ رسمي أردني يعلن قبول المعاهدة، وجاء في البلاغ، بأنَّ الحكومة وجدت في التعديلات على معاهدة 1946 موافقة وكافلة للسيادة والاستقلال[3].

وفي 15 آذار 1948 تم التوقيع على المعاهدة في عمّان من قبل توفيق أبو الهدى وفوزي الملقي من الجانب الأردني والسير إليك كركبرايد من الجانب البريطاني، ونشرت المعاهدة رسميًا يوم 18 آذار وصادق عليها الملك يوم 28 منه، ثم أبرمها في لندن في 30 نيسان الوزير الأردني المفوض في لندن عبدالمجيد حيدر، ووزير الخارجية البريطاني أرنست بيفن[4] الذي كان قد بعث برقية إلى توفيق أبو الهدى يشكره على عقد المعاهدة، ويرفع فيها شكره إلى الملك عبدالله بمناسبة توقيع المعاهدة الجديدة التي تعزز الصداقة والثقة بين البلدين[5].

جاءت معاهدة عام 1948 في سبع مواد، نصت على إلغاء معاهدة 1946 وملحقها وجميع الكتب والمذكرات التفسيرية (المادة الخامسة)[6]، ولكن عند

---

(1) د.ك.و، 2709/311، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، تقرير شهر شباط 1948، و15، ص54.

(2) عبدالله التل، ارثة فلسطين، ص46.

(3) جريدة الأردن، عمّان، العدد 1202 في 27 آذار 1948.

(4) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص419.

(5) جريدة الأردن، عمّان، العدد1202 في 27 آذار 1948.

(6) الجريدة الرسمية للمملكة الأردنيّة الهاشميّة، ملحق العدد 939، في 18 آذار 1948.

المقارنة بين نصوص المعاهدتين نستنتج أنَّ المعاهدة الجديدة استثنت (المادة التاسعة) من معاهدة 1946، التي تتناول العلاقات التجارية بين البلدين[1].

أكدت (المقدمة) من معاهدة عام 1948 بشكل خاص على عدم خروج أحكامها من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، إذ تنص على أن الغاية منها الرغبة الصادقة في «تمكين الصداقة والعلاقات الودية القائمة بين الطرفين، وتثبيت هذه العلاقات على أسس ملائمة للتأكد من تنمية هذه الصداقة. ولرغبتهما في تقوية ما يتمكّن كل منهما من المساهمة فيه عن طريق التعاون والمساندة المتبادلة في سبيل صيانة السلم والأمن الدوليين، وفقًا لأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة».

وهكذا جاءت مقدمة المعاهدة لتؤكد طلب الأردن في تعزيز استقلاله واستكمال سيادته، هدفًا لقبولها عضوًا في هيئة الأمم المتحدة ونصت (المادة الأولى) على أن «يسود السلام والصداقة والتحالف بين البلدين» وأكدت (المادة الثانية) على تشاور البلدين عند نشوء نزاع بين أحدهما وطرف ثالث، وأشارت (المادة الثالثة) إلى مبدأ (الدفاع المشترك) بين البلدين، أي مساعدة أحدهما للآخر عند اشتباكه في حرب، بينما نصت (المادة الرابعة) على حقوق وواجبات الطرفين طبقًا لميثاق الأمم المتحدة، وطبقًا لأي اتفاقات ومعاهدات دوليّة أخرى، ونصت (المادة السادسة) على إحالة أي خلاف بينهما حول تفسير المعاهدة إلى محكمة العدل الدوليّة، إذا فشل الطرفان المتعاقدان في حسم مثل ذلك الخلاف عن طريق التفاوض، أمّا مدة المعاهدة وكيفية تعديلها فقد أكدتها (المادة السابعة) وجاء فيها: «مدة المعاهدة 20 سنة وتبدأ من تاريخ إبرامها، وفي طلب أي منهما، حول

(1) حول معاهدة عام 1946 والمادة التاسعة منها ينظر الجريدة الرسمية للمملكة الأردنيّة الهاشميّة، العدد 665 في 17 حزيران 1946.

معاهدة معدّلة تنص على استمرار التفاوض بين الطرفين المتعاقدين للدفاع عن المصالح المشتركة»[1].

أمّا الملحق العسكري لمعاهدة عام 1948 فقد جاء في سبع مواد أيضًا، أكدت على مبدأ (الدفاع المشترك) بين البلدين، إذ أشارت (المادة الأولى) أنه في حالة اشتراك أحد الفريقين المتعاقدين في حرب أو تهديد بالحرب، يدعو إلى الطرف الآخر أن يحضر إلى أراضيه أو الأراضي التي يسيطر عليها، وعلى الملك أن يهيئ، وفقًا للضرورة المطارات والموانئ والطرق وكل الوسائل والخطوط الأخرى للمواصلات في الأردن، وأن يدعو إلى إقامة وحدات من سلاح الطيران الملكي في مطاري عمّان والمفرق، ويقدم كل التسهيلات الضرورية لإقامة وإعالة الوحدات المذكورة، ونصت (المادة الرابعة)، على أن يقدم الملك عبدالله عند الطلب كل التسهيلات الضرورية لتحرك القوات البريطانية عبر الأردن، والسماح بزيارة قطع الأسطول البريطاني لموانئ الأردن في أي وقت تشاء، حسبما جاء في (المادة السابعة) من الملحق العسكري، وأكدت (المادة الثالثة) تعهد الحكومة البريطانية بدفع كل النفقات التي تطلبها حكومة الأردن فيما يختص بضرورة التسهيلات المنصوص عليها، بينما نصت (المادة الخامسة) على إعفاء القوات البريطانية من الضرائب وتمتعها بالاستقلال القضائي، وأشارت (المادة السادسة) من الملحق العسكري لمعاهدة 1948 على «إشراف القوات البريطانية على تدريب وحدات الجيش العربي الأردني وتنظيمها وتسليحها وإعدادها بمقتضى ما هو متبع في القوات البريطانية[2].

(1) الجريدة الرسمية للمملكة الأردنيّة الهاشميّة، ملحق العدد 939، في 18 آذار 1948؛ د.ك.و، 311/2712، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، النص الكامل لمعاهدة التحالف الأردنيّة- البريطانية والملحق العسكري التابع لها، و50، ص127.

(2) الجريدة الرسمية للمملكة الأردنيّة الهاشميّة، ملحق العدد 939، في 18 آذار 1948؛ جريدة فلسطين، العدد 16-6897 في 18 آذار 1948.

ولعلَّ أهم ما جاء في الملحق العسكري للمعاهدة الجديدة بين الحكومتين الأردنيّة والبريطانية لعام 1948، هو ما نصت عليه (المادة الثانية) على تشكيل هيئة استشارية مشتركة دائمة لتنسيق شؤون الدفاع بين الحكومتين الأردنيّة والبريطانية ضمن نطاق هذه المعاهدة، وهذه الهيئة تعرف باسم (هيئة الدفاع الأردني- الإنجليزي المشترك) تؤلف من ممثلين عسكريين ذوي اختصاص من كل من حكومتي الفريقين المتعاقدين بأعداد متساوية.

أمّا مهام الهيئة فهي:

1. وضع خطط متفق عليها للمصالح الاستراتيجية المشتركة بين البلدين.
2. التشاور الفوري عند وقوع تهديد بالحرب.
3. تنسيق التدابير على وجه يمكّن قوات كلا الفريقين المتعاقدين من القيام بتعهداتهما وفقًا للمادة الثامنة من هذه المعاهدة، وعلى الأخص الإجراءات المتعلقة بحراسة وصيانة وتحسين المطارات والموانئ وخطوط المواصلات المشار إليها في المادة الأولى فقرة ج من الملحق.
4. التشاور في ما يتعلق بالتدريب وإعداد التجهيزات وستقوم هيئة الدفاع المشترك بتقديم تقارير سنوية بهذا الصدد وتوصيات لكلا حكومتي الفريقين المتعاقدين.
5. الترتيبات بشأن عمليات التدريب المشترك المشار إليها في المادة (6) من هذا الملحق.
6. البحث عند الضرورة عن إصدار التوصيات في ما يتعلق بوضع القوات البريطانية في مواقع المملكة الأردنيّة الهاشميّة غير التي ذكرت في المادة الأولى منه فقرة (د) من هذا الملحق.
7. وبالمقابل نصت الفقرة الأولى من المادة السادسة من ملحق معاهدة

1948 على تعهد الحكومة البريطانية، بتقديم التسهيلات اللازمة في المملكة المتحدة وفي أي مستعمرة بريطانية أو محمية تدار من قبل حكومة المملكة المتحدة من أجل تدريب القوات المسلحة الأردنيّة بينما نصت الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من ملحق 1946 على أن تدفع حكومة شرقي الأردن تكاليف التدريب والتجهيزات العسكرية المقدمة إلى القوات المسلحة الأردنيّة..

8. حذفت المادة الثالثة من ملحق المعاهدة 1946 التي تنص على أن المعونة المالية المقدمة من الحكومة البريطانية إلى الحكومة الأردنيّة هي من أجل تسديد تكاليف الأقسام الحربية في القوات الأردنيّة. إلاّ أن المذكرة المؤرخة في 15 آذار 1948 الموجهة من إليك كركبرايد الوزير المفوض البريطاني في عمّان إلى توفيق أبو الهدى رئيس وزراء الأردن، تؤكد استمرار هذه المعونة المالية، وذلك من أجل تمكين الحكومة الأردنيّة من تنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في المادة الثالثة من المعاهدة(1).

وتمَّ تبادل الرسائل بين رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى والوزير المفوض البريطاني (إليك كركبرايد)، وكان عددها عشر رسائل وافقت فيها الحكومة البريطانية على أنَّ ميثاق جامعة الدول العربيّة يدخل ضمن الاتفاقات الدوليّة المشار إليها في المادة الرابعة من المعاهدة، وأن تقدم بريطانيا أي خدمات (خبراء وموظفين) تطلبها الحكومة الأردنيّة لمساعدتها في تنفيذ خططها الواسعة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، « كما وافقت على تقديم مساعدة مالية لحكومة البلاد تمكِّنها من الاحتفاظ

(1) للتفاصيل ينظر: الجريدة الرسمية للمملكة الأردنيّة الهاشميّة، عمّان، ملحق العدد 939 في18 آذار 1948؛ علي محافظة، العلاقات الأردنيّة البريطانية، ص169–171.

بقوات عسكرية ما بقيت المعاهدة نافذة المفعول[1]. وأن تسلّم الحكومة الأردنيّة أية أبنية أو منشآت بريطانية عند جلاء القوات البريطانية مقابل ثمن معتدل[2].

وقد باشرت وحدات الجيش وسلاح الجو البريطاني، مباشرة بعد توقيع المعاهدة، في الانتقال من فلسطين والتمركز في أراضي المملكة الأردنيّة المختلفة[3].

وهكذا جاءت المعاهدة الأردنيّة- البريطانية الجديدة لعام 1948، التي يكفي النظر إلى مواد ملحقها العسكري لإدراك مدى الغبن الذي أصاب البلاد من جرائها، فبدلاً من أن تعزِّز المعاهدة استقلال البلاد، وتمنحها حرية أكبر في سياستها الخارجية، نجدها تربطها بمبدأ (الدفاع المشترك)، وهو نص لم تتضمنه المعاهدة السابقة، لجعل البلاد قاعدة بريطانية كبيرة، والأنكى من ذلك كله أنَّ المعاهدة لم تُعرض على مجلس الأمة لأنَّ الدستور الأردني لعام 1947 قصر عقد المعاهدات وإبرامها على الملك وحكومته فقط[4].

وكان من الطبيعي أن تصعِّد الحركة الوطنية الأردنيّة معارضتها ضد المعاهدة[5]، حين عبَّرت عن شدة رفضها وانتقادها بالمظاهرات التي سادت البلاد بعد نشر نصوص المعاهدة في الجريدة الرسمية الأردنيّة، وبلغت

---

(1) نصت المادة السابعة من المعاهدة بأن مدة المعاهدة 20 سنة وتبدأ من تاريخ إبرامها، الجريدة الرسمية للمملكة الأردنيّة الهاشميّة، ملحق العدد 939 في 18 آذار 1948.

(2) منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مصدر سابق، ص240.

(3) د.ك. و، 311/2707، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، المعاهدة الأردنيّة الجديدة، و27، ص88.

(4) عبدالأمير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية في الأردن، ص46.

(5) د.ك. و، 311/2707، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، تقرير شهر كانون الأول 1948، و24، ص140.

أشدها في منطقة إربد حيث جرت عمليات اعتقالات واسعة[1]. كما وردت إلى القصر برقيات احتجاجية على المعاهدة وعلى رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى، حملت بعضها اتهامات لشخص رئيس الوزراء بأنه: «تبادل مع البريطانيين كتبًا سريّة فيها الكثير من القيود والتحفظات التي تحدّ من استقلال الأردن ومن سلطته على الجيش»[2]. كما شهدت البلاد أعمال عنف احتجاجًا على المعاهدة، تمثلت بانفجار قنبلة موقوتة قرب دار رئيس أركان الجيش الأردني الفريق كلوب باشا، لم يسبب انفجارها خسائر بالأرواح[3]. ولكنها عبّرت عن رفض الشعب الأردني للقيادة البريطانية للجيش العربي الأردني، والمعاهدة الأردنيّة البريطانية الجديدة.

ويبدو أنَّ انتقاد الأوساط الشعبية الأردنيّة لمعاهدة عام 1948 قائم على أساس أنها لا تختلف كثيرًا عن سابقتها، إذ إنَّ أوجه الشبه متقاربة بينهما جدًا، فمثلاً المعاهدة الأولى عام 1946 تنص في مادتها الثانية من الملحق العسكري على منح القوات البريطانية تسهيلات المرور عبر شرق الأردن في جميع الأوقات[4]، وقد استبدلت (جميع الأوقات) في المعاهدة الجديدة بعبارة (عند الطلب) كما جاء في المادة الرابعة من الملحق العسكري[5].

---

(1) هزاع المجالي، مذكراتي، ص64.

(2) د.ك.و، 311/2706، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، الأوضاع الداخلية في الأردن، و18، ص76؛ هزاع المجالي، مذكراتي، ص64.

(3) يصف الحالة كلوب في مذكراته: كلوب مذكرات كلوب باشا (أبو حينك يتكلم) بغداد، منشورات الشركة الشرقية للطباعة والنشر، د.ت، ص21.

(4) الجريدة الرسمية للمملكة الأردنيّة الهاشميّة، عمّان، ملحق العدد، 865، 27 حزيران 1946.

(5) الجريدة الرسمية للمملكة الأردنيّة الهاشميّة، ملحق العدد 939 في 18 آذار 1948؛ د.ك.و 311/2712. تقارير المفوضية العراقية في عمّان، النص الكامل لمعاهدة التحالف الأردنيّة-البريطانية ولملحقها العسكري التابع لها، و50، ص127.

وهذا التعبير في المعاهدة الجديدة يحمل من غير شك الكثير من التأويل.

وعلى الرغم من أنَّ الملك عبدالله أراد من تعديل المعاهدة التخلص من الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية البريطانية وذلك بإبرام معاهدة جديدة تتوافق بنودها وميثاق هيئة الأمم المتحدة[1]. لكنَّ حقيقة الأمر أنَّ هذه المعاهدة جاءت بدلاً من أنْ تعزز من استقلال البلاد، فإنها على العكس من ذلك جعلت من البلد قاعدة وثكنة عسكرية لبريطانيا، الأمر الذي يعني استمرار ربط مصير الأردن ببريطانيا.

وممّا يؤكد ذلك قول محمد الشريقي، وزير خارجية الأردن السابق، عن المعاهدة الجديدة: إنَّها «لعبة إنكليزية»، يكسب بها البريطانيون حقوقًا تشتد بها قبضتهم على الأردن سياسيًا وماليًا وعسكريًا[2].

ثانيًا: الوحدة الأردنيّة-الفلسطينيّة في استراتيجية الملك عبدالله الأوَّل ابن الحسين

1. موقف الملك عبدالله الأوَّل من قرار تقسيم فلسطين عام 1947

بعد أن اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة، واتخذت قرارها المرقّم (181) في 29 تشرين الثاني 1947 الخاص بتقسيم فلسطين[3]، أعلن المندوب البريطاني في الأمم المتحدة عن عزم بلاده بالغاء انتدابها على فلسطين في

---

(1) أصبح الأردن عضوًا في هيئة الأمم المتحدة في 14 كانون الأول 1955، أي أنه تأخر بحدود تسع سنوات بعد استقلاله، ينظر، شبكة الإعلام الدوليّة (الإنترنيت) 60 عامًا على قبول الأردن في هيئة الأمم المتحدة: www.ammonnews.net.

(2) محمد عزة دروزة، الوحدة العربيّة، مؤسسة المكتب التجاري، بغداد، 1958، ص273.

(3) نص قرار (181) للتقسيم على ما يأتي:

أ- إنهاء الانتداب البريطاني وسحب قواتها قبل شهر آب 1948.

ب- تؤسَّس في فلسطين دولتان عربيّة ويهودية مستقلتان وتكون القدس تحت الإدارة الدوليّة الخاصة، مع بيان الحدود لكل منهما. =

15 نيسان 1948 وسحب قواتها العسكرية في 15 مايس من العام نفسه، وأعلن أن بلاده تعد نفسها مسؤولة عن أمن فلسطين الخارجي وسلامتها ضد كل اعتداء حتى انتهاء الموعد المعين لإجلاء قواتها من فلسطين[1].

وعلى الفور أعلن الملك عبدالله في اليوم التالي من إعلان قرار التقسيم مقترحًا على دول الجامعة العربيّة، يقضي بتمويله من أجل ضم فلسطين إلى الأردن لإنقاذها، على اعتبار أن مملكته ليست عضوًا في هيئة الأمم المتحدة، وبالتالي بإمكانها تحدي قرار التقسيم، ولكن اقتراحه لم يجد قبولاً من الدول الأعضاء في الجامعة[2].

وفي الوقت نفسه أجرى الملك عبدالله اتصالاً مع ابن أخيه الوصي عبدالإله، أخبره بأنه يفضل مشروع التقسيم، وأنه على استعداد لتحقيقه إذا سانده الجيش العراقي فقط، وأنَّ نوري السعيد وعبدالإله أقنعاه بضرورة اشتراك الجيوش العربيّة، وعلى أن لا تتعدى في مهامها حدود قرار التقسيم[3].

= ج- تأكيد الحقوق المتعلقة بالأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وحرية الوصول والزيارة والمرور للأماكن المقدسة.

د- ضمان الحقوق للجميع بروح المساواة وعدم التمييز، للتفاصيل ينظر:

U.S.S.D.C.E., and F.A.1945-1949, palisten Foreign Affirs, telegram the American legation, November 21, 1947, no.140, to the seerepay of state, Washington film, 12, p.530.

(1) د.ك.و، 311/2706، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، تقرير عن شهر تشرين الثاني 1986، ص43؛ جريدة الرأي، عمّان، العدد 7650 في 4 تموز 1991.

(2) Edmond wright, abdullahs Jordan 1947-1951, the Middle East Journal, Washington, summer, 1951, p.442.

(3) عارف العارف، النكبة (نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود 1947-1952) ج4، بيروت المكتبة العصرية، د.ت، ص821.

ويبدو أنَّ رفض دول الجامعة لمقترح الملك عبدالله بضم فلسطين إلى الأردن، ينطلق من خشيتها من طموح الملك باستغلال ظروف فلسطين لتحقيق مشروعه الأساسي (سوريا الكبرى)، الذي سبق وأن عارضته هذه الدول.

ولكن استراتيجية الملك عبدالله تتمثل بضم الضفة الغربية من فلسطين لإنقاذها من الصهاينة اليهود، ويؤكد ذلك (المجالي) بأنَّ الملك عبدالله قد أيّد التقسيم مقابل ضم القسم العربي من فلسطين إلى الأردن، لإدراكه بأن الجيوش العربيّة غير قادرة على كسب الحرب ضد الصهاينة في فلسطين، لضعفهم عسكريًا، ولعدم توفر الوسائل اللازمة لممارسة الضغوط على الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا سياسيًا، ولذا كان الملك عبدالله يعد التقسيم خطوة تكتيكية أقل خطورة من إعلان الحرب التي ستكون نتيجتها الهزيمة للجيوش العربيّة[1].

وردًا على موقف دول الجامعة من اقتراحه، صرّح الملك عبدالله إلى جريدة «الجزيرة» قائلاً: «أعتقد أنَّ الجامعة العربيّة تسير سير الحكيم في مسألة فلسطين، فهي في الوقت الذي استنكرت فيه التقسيم ولم ترض بضياع شبر واحد من أرض هذا الوطن المقدس، ولم تترخص بعروبته ولم تخرج كذلك من منظمة الأمم المتحدة، وقد لوّحت بما لوّحت به من الامتيازات والأمر بيدها في أي وقت شاءت أن تفعل، ولم تقل بالعنف ولكنها ستساهم مع شعوبها في مساعدة أهل فلسطين الكرام بما يقتضي للأخ على أخيه، ونحن نرى أنها خطة ينبغي للدول الداخلة في عداد المنظمة أن تسير عليها، أما حكومة الأردن فمن حسن الحظ لها ولفلسطين أنها لم تكن بالمنظمة ولم تتقيد بسعيها، وفوق هذا كله فلسطين باب الأردن على البحر... وعليه فالحياة والممات للأردن هما في سلامة فلسطين»[2].

---

(1) نقلاً عن المجالي، مذكراتي، ص53-54.

(2) جريدة الجزيرة (عمّان)، العدد 1205 في 3 كانون الأول 1947.

وكان الملك عبدالله قد تلقى عددًا من الرسائل والعرائض من زعماء الشعب الفلسطيني يدعونه فيها إلى مساعدتهم وإرسال الجيش العربي لحمايتهم بعد خروج القوات البريطانية من فلسطين، وقد أكد لهم الملك بأنه «ليس ثمة مانع من دخول الجيش العربي إلى فلسطين بعد انسحاب البريطانيين»، أي بأن تتواجد في القسم المقرَّر للعرب من فلسطين والمجاور لحدود شرقي الأردن[1]، وقد كلّف الملك عبدالله رئيس وزرائه توفيق أبو الهدى بطرح هذه الخطة على أرنست بيفن وزير الخارجية البريطاني أثناء اللقاء بينهما في 9 شباط 1948، وقد شهد اللقاء الجنرال كلوب باشا الذي اصطحبه أبو الهدى ليكون مترجمًا بينهما، فيحدثنا كلوب في هذا اللقاء قائلاً: «قال أبو الهدى إنَّ الانتداب البريطاني على فلسطين يوشك أن ينتهي، وأصبح للصهاينة قوة عسكرية وحكومة تدير شؤونها وتحمي نفسها وهي على أتم الاستعداد لأيّ مواجهة، بينما العرب في فلسطين ليس لديهم حكومة أو مَن يمثلهم ولا جيش لهم ولا أمل لهم، بل هم يتطلعون إلى الأردن في مساعدتهم»[2]. وأضاف أبو الهدى: «إنَّ هذا الوضع إذا ترك على حالته الراهنة فإنَّ واحدًا من احتمالين لا ثالث لهما سوف يتحقق؛ فإمّا أن يتجاهل الصهاينة مشروع التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة ويستولوا على فلسطين كلها حتى النهر (نهر الأردن)، وإمّا أن يعود المفتي الحاج أمين الحسيني[3]، ويحاول أن يجعل من نفسه حاكمًا للجزء العربي من فلسطين

---

(1) سليمان موسى، أعلام من الأردن، ص25–26.

(2) كلوب باشا، مذكرات كلوب باشا (1897–1983)، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، بغداد، دار الفجر للنشر، 1988، ص208؛ كلوب، جندي بين العرب، ص40.

(3) يعد مفتي القدس الحاج أمين الحسيني، من أشد أعداء بريطانيا وأكبر خصم منافس للملك عبدالله والعائلة الهاشميّة، ينظر علي محافظة، العلاقات، ص173.

حسب قرار التقسيم، وإنَّ أي واحد من هذين الاحتمالين لا يلائم بريطانيا ولا يلائم الأردن»[1].

وأثناء المباحثات قال أبو الهدى: «إنَّ الحكومة الأردنيّة تحت ضغط الرأي العام الشعبي ستأمر الجيش بالدخول إلى فلسطين عند انتهاء الانتداب، على أن يحتل الجزء المقرر للعرب من فلسطين والمجاور لحدود شرقي الأردن»، وعندما حذّر أرنست بيفن «أبو الهدى» من مغبّة احتلال الجيش الأردني للأجزاء الخاصة باليهود، ردّ عليه أبو الهدى قائلاً: «ليس لدينا القوة الكافية لمثل هذا الاحتلال حتى لو قصدناه، هذا فضلاً عن أنَّ المعاهدة التي نفذناها مع بريطانيا تحتم على الجانبين أن يتشاوروا كلما تأزّم الموقف»[2]. في حيث يؤكد هزاع المجالي في مذكراته، أنَّ «أبو الهدى» أطلع وزير خارجية بريطانية بيفن على قرار الملك وحكومته بالتدخل في فلسطين، ولكنه وعده، نيابة عن الحكومة الأردنيّة، بأنه «لن يسمح للجيش العربي الأردني بتخطي الحدود التي رسمتها هيئة الأمم المتحدة في قرار التقسيم»[3]. وبالمقابل أعرب بيفن عن شكره العميق لـ«أبو الهدى» على عرضه الصريح لموقف حكومته من قرار التقسيم[4].

وممّا تقدَّم يبدو واضحًا أنَّ موقف الملك عبدالله من قرار التقسيم كان ينطوي على موقفين متباينين، أولهما، الموقف الرسمي الذي كان منسجمًا مع الموقف العربي العام للدول العربيّة القائم على التضامن العام معها، وثانيهما، موقف آخر أكثر واقعية ونابع من قناعته الشخصية وينحصر في سلوك أحد الاتجاهين: إمّا قبول مشروع التقسم على علّاته، إذا كانت الدول

(1) عبدالله التل، كارثة فلسطين، ص47.

(2) كلوب، جندي بين العرب، ص40.

(3) المجالي، مذكراتي، ص64.

(4) كلوب، جندي بين العرب، ص36، التل، كارثة فلسطين، ص47.

العربيّة غير راغبة في خوض غمار حرب ضد الصهاينة، أو أن يتولى الجيش الأردني وحده قتال الصهاينة على أن تقوم الدول العربيّة بتزويده بما يحتاج إليه من مال وسلاح وعتاد، إذا كانت مصممة على خوض غمار الحرب مع الصهاينة[1].

وهكذا انطلق الملك عبدالله بتعامله مع قرار التقسيم من واقعيته السياسية وخبرته التاريخية الطويلة مع اليهود ومن ورائها بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، بتفضيله الحل السياسي على لغة الحرب، هدفًا بإقناعهم بالتنازل عن شيء أكبر عن طريق التفاوض، ولعل هذا ما يتضح من قناعة الملك عبدالله بقوة الكيان الصهيوني بقوله: «إسرائيل أقوى من الأردن... إسرائيل تريد السلام، فلماذا لا نعرف حقيقة رغبتها فلعلنا نتوصل إلى شروط أفضل»[2]. إلاّ أنَّ رفض الدول العربيّة ومعارضتها القوية لتوجهات الملك عبدالله تجاه القضية الفلسطينية، حال دون انفراد الملك عبدالله بتحقيق سياسته الخارجية بهذا المجال.

ولكن هذا لا يبرر أنَّ الملك عبدالله وجد في قرار (181) للتقسيم فرصة تاريخية ومحورية باتجاه تحقيق مشروعاته الوحدوية من زاوية فلسطين، بعد أن كان يحاول جاهدًا تحقيقها من زاوية العراق وسوريا.

2. دوره في إنقاذ القدس عام 1948

كانت بريطانيا قد أعلنت انسحابها من مناطق الانتداب في فلسطين في موعد أقصاه (15 أيار 1948). وأنها ستكون هي الدولة المسؤولة عن

(1) عبدالأمير محسن جبار الأسدي، المملكتان الأردنيّة والسعودية، ص99.

(2) محمد أحمد سليمان محافظة، العلاقات الأردنيّة والفلسطينية السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1939-1951، عمّان، دار الفرقان، دار عمار، 1983، ص139.

حفظ الأمن والنظام في فلسطين حتى ذلك التاريخ[1]، إلاّ أنَّ الصهاينة استغلوا هذه الفرصة، وعلى ما يبدو باتفاق مسبق مع البريطانيين، بتنفيذ مخططاتهم التوسعية في فلسطين، إذ انتهزوا فرصة تفوقهم في الاستعداد والتنظيم العسكريّين لاحتلال بعض الأحياء الفلسطينية، منها القطمون وبئر السبع والنبي داوود، وكذلك طريق القدس–بيت لحم، وذلك قبيل يوم 15 أيار 1948[2].

وهكذا أصبحت القدس التي لها وضع خاص وتحت إشراف دولي واقعة تحت هجمات وإرهاب الصهاينة، ففي حي القطمون أخذ الصهاينة يشنون هجماتهم على العرب الساكنين في هذا الحي حتى اقتربوا من القنصلية العراقية[3]. بحيث أخذوا يتبادلون النار مع مفرزة الجيش الأردني التي تقوم بحراسة القنصلية، بعد أن قام أعضاء القنصلية باخلاء المبنى، ثم انسحاب المفرزة تحت نيران الصهاينة، فأصبح المبنى وحي القطمون تحت سيطرة القوات الصهيونية[4].

دفعت هذه التطورات إلى عقد مجلس جامعة الدول العربيّة اجتماعًا طارئًا في 13 أيار 1948 في عمّان، وتقرر فيه دخول الجيوش العربيّة إلى فلسطين بعد انتهاء الانتداب البريطاني عليها[5].

---

(1) د.ك.و،311/2706، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، تقرير عن شهر تشرين الثاني 1947، و21، ص108.

(2) عبدالأمير محسن جبار، التطورات السياسية، ص49.

(3) كلوب باشا، مذكرات كلوب باشا، ص210، منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص476.

(4) سليمان موسى، أعلام من الأردن، ص31.

(5) د.ك.و، 311/598، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، جلسة جامعة الدول العربيّة في عمّان، 13 مايس 1948، و33، ص71.

وفي اليوم نفسه أعلن الملك عبدالله رسميًا استعداد بلاده لدخول الحرب، ودعا جميع الجنود والضباط الاحتياط والمتقاعدين إلى الخدمة، وأكد أنه سيقود الجيوش العربيّة لإنقاذ فلسطين، بعد أن وافق مجلس الجامعة باجتماعه الأخير على تولي الملك القيادة العامة للجيوش العربيّة[1].

كان لهذا الإعلان أثره الواضح في نفوس الرأي العام الأردني، حيث رفعت برقيات التأييد من كافة فئات المجتمع الأردني، والتي قرروا فيها بأنهم «رهن أمر مولانا الملك عبدالله». ورفعت برقيات التأييد من زعماء العشائر ومن بينهم ماجد مجحم العدوان، ومحمد المنور الحديد، وإبراهيم الراشد، وأحمد العبدالله، وجاء في برقياتهم ما نصه «إنَّ بيان جلالتكم أثلج صدورنا وأرواحنا وما نملك رهن إشارة زعيمنا وقائدنا الأعظم»، كما رفع الطلاب أيضًا برقيات إلى الملك عبدالله جاء فيها: «أبناؤكم الطلاب مضربون عن الطعام احتجاجًا على الأعمال الإجرامية في فلسطين، وينتظرون بفارغ الصبر أمركم السامي بإرسال جيشنا الباسل لإنقاذ فلسطين من براثن الصهاينة، وهم بدورهم يضعون أرواحهم رهن أمر الأب الأكبر والمنفذ الأعظم مولانا الملك عبدالله»[2].

وتنفيذًا لقرارات مجلس الجامعة المنعقد أخيرًا في عمّان، دخلت في 15 أيار 1948 سبعة جيوش عربيّة، مثلت الدول العربيّة السبع المستقلّة وقتذاك،

---

(1) أثناء مناقشات مجلس الجامعة في 13 أيار 1948، أصر الجانب الأردني على التدخل العسكري للقوات العربيّة النظامية وإسناد قيادتها للملك عبدالله، على اعتبار أنّ جيشه أقوى الجيوش العربيّة وأنّ جبهته هي الجبهة الرئيسة، المصدر نفسه، و33، ص71.

(2) د.ك.و، 311/2706، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، تقرير عن شهر مايس 1948، و19، ص77.

ومن بينها الجيش العربي الأردني إلى فلسطين[1]، ويشير (صالح صائب الجبوري) رئيس أركان الجيش العراقي بأنَّ الجيوش المذكورة كانت رمزية لم تُهيأ لها مستلزمات القتال الكاملة من سلاح وعتاد ومواد الإعاشة والتموين، وكان قادتها دائبين على أعمالهم الانفرادية دون اكتراث أو إذعان للأوامر[2].

أمّا الجيش العربي الأردني فقد تألف من أربع كتائب، تركزت اثنتان في قطاع رام الله، واثنتان في قطاع نابلس، ولم تكن القدس ضمن حركته العسكرية، ومنذ اليوم الأول للحرب (15 أيار 1948) أخذ الجيش الصهيوني بالزحف لاحتلال القدس، ووصلت نداءات أهالي القدس إلى الملك عبدالله بإنقاذهم، الأمر الذي دفع بالملك إلى إصدار أوامره إلى «أبو الهدى» بأن يبادر الجيش لإنقاذ القدس، على أنَّ هذه الأوامر لم تنفذ، فطلب الملك من رئيس الديوان الملكي في صباح 17 أيار بأن يذهب إلى «أبو الهدى» في مسكنه ويبلغه رسالة شفوية حول دخول الجيش العربي لإنقاذ القدس، وما

---

(1) أعلن عن قيام (دولة إسرائيل) في 14 أيار 1948 أي قبل يوم واحد من الانتداب البريطاني على فلسطين، لأنَّ يوم 15 أيار يصادف يوم سبت عطلة رسمية لليهود، وفي اليوم التالي (15 أيار) دخلت سبعة جيوش عربيّة: أردنيّة، عراقية، مصر، سورية-لبنانية (تحت قيادة موحدة)، سعودية-يمنية (تحت قيادة موحدة)، تجاوز تعدادها (21,500) ألف مقاتل، ينظر د.ك.و، 311/4825 تقارير المفوضية العراقية في عمّان، الوضع العسكري العام لجيوش الحكومات العربيّة في الميدان، و21، ص26-27؛ بينما ذكر كلوب باشا (قائد الجيوش العربيّة عمليًا) نسبة القوات العربيّة واليهودية على خطوط القتال في الأول من تشرين الأول 1948 وكما يلي مجموع الجيوش العربية (55,700 ألف). أمّا الجيش الصهيوني من جميع الفئات (120 ألف)، للتفاصيل ينظر كلوب، جندي بين العرب، ص101.

(2) صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، بيروت، مطابع دار الكتب، 1970، ص112.

إن وصل رئيس الديوان إلى مسكن رئيس الوزراء «أبو الهدى» حتى فوجئ الاثنان بوصول الملك عبدالله مباشرة قائلاً لـ«أبو الهدى»: «لماذا لم تنفذوا أوامري؟»، وعندئذ وعلى الفور اتصل أبو الهدى هاتفيًا بعبدالقادر الجندي مساعد كلوب وسأله عن سبب تقاعس الجيش عن التدخل في القدس[1]. ويعطينا المجالي في مذكراته صورة مماثلة لما حدث في صباح يوم 17 أيار حيث كان المجالي يعمل في الديوان الملكي بقوله: «بادر الملك بالذهاب في ساعة مبكرة من صباح ذاك اليوم إلى مسكن أبو الهدى فطرق مرافق الملك الباب وفوجئ أبو الهدى بزيارة الملك في هذا الوقت، وهو في ثياب النوم، وفاتحه الملك بخطورة موقف القدس إذا لم ينجدها الجيش العربي، فكان جواب أبو الهدى أنه يقدِّر خطورة الموقف واهتمام الملك غير أنه يرى أنَّ أي تدخل عسكري في مدينة القدس يعدُّ مخالفًا للاتفاق مع بيفن، غير أنَّ الملك أصر على وجوب إنقاذ القدس مهما كلّف الأمر»[2]، وطلب من «أبو الهدى» أن يجمع مجلس الوزراء في الحال لإقامة مجلس وصاية على العرش لأنه سيتولى قيادة القوات العامة في القدس، وعُقد اجتماع في ذلك اليوم بحضور الملك، وتقرر تدخل الجيش العربي في القدس[3] وأسندت قيادة الجيوش العربيّة إلى الملك عبدالله، وبعد أن أصر على القيادة بحجة أنَّ جيشه هو أقوى جيش وأنَّ جبهته هي أخطر وأهم الجبهات، علمًا أنَّ هذا الجيش يخضع عمليًا لقيادة بريطانية برئاسة كلوب ويعاونه (51 ضابطًا بريطانيًا)، ولم يكن في قيادة الجيش إلاّ (خمسة ضباط أردنيين)[4]. وعلى

(1) سليمان موسى، أعلام من الأردن، ص33.

(2) المجالي، مصدر سابق، ص68.

(3) سليمان موسى، أعلام من الأردن، ص34.

(4) الضباط الخمسة كل من (حابس المجالي، عبدالحليم الساكت، صدقي الجندي، علي الجباري، عبدالله التل) ينظر عبدالله التل، كارثة فلسطين، ص82.

الرغم من عدم إخلاص النيّات في نفوس الحكومات العربيّة فقد تمكّنت الجيوش العربيّة من تحقيق وإحراز النصر على قوات الصهاينة، وعندما لاحت بوادر تحقيق النصر عملت بريطانيا على وقف إطلاق النار[1]. وفي 20 أيار 1948 عيَّن مجلس الأمن السويدي الكونت برنادوت ليكون وسيطًا[2]، وأصدر مجلس الأمن قرارًا بإيقاف العمليات الحربية بتاريخ 22 أيار 1948[3]. ورُفض هذا القرار من قبل اللجنة السياسية والتي طالبت بشروط على وقف القتال؛ منها إنشاء دولة عربيّة في فلسطين وإيقاف هجرة الصهاينة[4]. وفي اجتماعات اللجنة السياسية في دمشق يوم حزيران 1948 أعلنت موافقة الدول العربيّة على قبول الهدنة ولمدة أربعة أسابيع ابتداء من الحادي عشر من حزيران 1948 وفقًا لما توصل إليه برنادوت بعد أن بيَّن أبو الهدى في مباحثاته في اجتماع هذه اللجنة والذي كان أكثر المتحمسين

---

(1) عبدالأمير محسن جبار، التطورات السياسية، ص155.

(2) الكونت فولكه برنادوت، هو سياسي ولد عام 1895 وهو ينتسب إلى الأسرة المالكة في السويد، كان رئيسًا لجمعية الصليب الأحمر السويدية إبان الحرب العالمية الثانية، وفي 1945 تم اختياره في مهمة الوساطة بين ألمانيا والحلفاء، وفي عام 1948 تم اختياره من قبل هيئة الأمم ليكون وسيطًا بين العرب والصهاينة لحل القضية الفلسطينية، وقدم فيها تقريره الذي أوصى به بضم النقب إلى العرب حسب قرار التقسيم، فقام الصهاينة باغتياله في أحد شوارع القدس عام 1948، ينظر أحمد عطية الله، مصدر سابق، ص196؛ التل، كارثة فلسطين، ص201.

(3) د.ك.و، 311/4849، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، كتاب وزارة الخارجية إلى الديوان الملكي في 30 أيار 1948، وقف القتال، و45، ص63؛ د.ك.و، 311/4727، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، اجتماعات مجلس الجامعة، و89، ص800.

(4) د.ك.و، 311/4727، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، قرار اللجنة السياسية في اجتماعها في 29 أيار 1948، و195، ص806.

لقبول قرار وقف القتال بحجّة قلّة السلاح ونفاد الذخائر، والذي هدّد بانسحاب الجيش العربي من ميدان القتال في حالة رفض قرار مجلس الأمن[1] . أمّا الملك عبدالله فحرص على إظهار نفسه بمظهر الحاكم المخلص لفلسطين والذي وقف ضد قرار اللجنة السياسية بوقف القتال، وقال مخاطبًا الرئيس السوري شكري القوتلي: «أمّا أنا فبريء أمام الله والناس من هذا القرار الذي سيكون أول حجر في بناء أكبر كارثة تواجه العرب»[2]، وهنا وُجد نوع من التناقض بين إصرار «أبو الهدى» على قبول قرار مجلس الأمن وبين رفض الملك لقبولهم قرار مجلس الأمن، فلا يُستبعد أن يكون هناك اتفاق مسبق في صياغة هذا الاتفاق.

لقد استغلَّ الصهاينة فترة الهدنة أمثل استغلال لإعادة تنظيم صفوفهم والاستعداد لخوض الحرب، وأهم ما قاموا به هو تجهيز كافة مستلزمات الحرب من إدخال المقاتلين والأسلحة والعتاد والتموين الغذائي، وقاموا بفتح طريق بورما لتصل بين القدس وتل أبيب، بينما انشغل الحكام العرب فيما بينهم بالتهاني بمناسبة النصر الذي حققته الجيوش العربيّة[3] .

---

(1) توصل برنادوت إلى تقسيم المنطقة إلى دولتين مستقلتين عربيّة ويهودية، وضم النقب إلى العرب والجليل إلى الصهاينة، وإقامة حكومة خاصة في القدس، وفي حالة عدم الاتفاق على هذا الوضع تحال القضية إلى لجنة الوصاية الدوليّة، ينظر ملفه 311/4848، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، تقرير عن فلسطين، و22، ص33.

(2) ناصرالدين النشاشيبي، مصدر سابق، ص193.

(3) استفاد الصهاينة من هذه الهدنة إذ قاموا بشراء صفقة كبيرة من الأسلحة في جيكوسلفاكيا، وتم نقلها بالطائرات واستوردوا كمية كبيرة من العتاد من الولايات المتحدة، وحصل هذا أمام مرأى الأمم المتحدة والجامعة العربيّة، بالرغم من الحظر الذي نصه قرار مجلس الأمن، ينظر منيب الماضي، سليمان موسى، مصدر سابق، ص507؛ الشقيري، مصدر سابق، ص264.

كان قرار قبول الهدنة من قبل الحكومات العربيّة خطأ كبيرًا، وفي الوقت نفسه كان خطيرًا، لأنه سمح لعدد لايقل عن (100000) صهيوني كانوا محاصرين في القدس بأن يكون لهم تأثير واضح في صفوف قوات العدو الصهيوني، إذ تلقّوا خلال فترة الهدنة تدريبًا مكثفًا كان له الأثر الواضح والحاسم بعد انتهاء فترة الهدنة[1].

وكان كلوب قد اقترح قبل بدء الهدنة على أبو الهدى أن يرسل قوة رمزية لحفظ الأمن والإدارة في مدينتي اللد والرملة، ولكي يضع الأردن يده عليهما ويطالب بهما في أثناء المحادثات التي كان من المتوقع أن تجري بعد الهدنة، فوافق أبو الهدى على هذا الاقتراح، وأمر بإرسال سرية بقيادة أديب قاسم، فدخلت الرملة في 9 حزيران[2]، وكان الملك عبدالله يرى أنَّ تمديد الهدنة هو أفضل لمصلحة العرب وذلك بعد أن رفضت بريطانيا تزويدهم بالسلاح والعتاد وعليه قام بزيارة إلى مصر في 22 منه وقابل الملك فاروق ورئيس وزرائه النقراشي وتحادثا حول إمكانية تمديد الهدنة وعدم استئناف القتال، فأيَّدت مصر رأي الملك عبدالله، وبعدها ذهب إلى السعودية فوافق الملك سعود على المقترح أيضًا[3]، وقررت دول الجامعة العربيّة أن تعد

(1) علي محافظة، العلاقات الأردنيّة-البريطانية، ص182.

(2) جريدة الرأي، العدد 7651 بتاريخ 15 تموز 1991.

(3) كان الاعتقاد السائد في أوساط الحكومة الأردنيّة أن الهدنة التي بدأت في 11 حزيران سوف تستمر، وهذا ما أكده أبو الهدى إلى كلوب عندما جاء الأخير ليطلب من «أبو الهدى» تجنيد الكثير من الجنود للتعويض عن الخسائر التي لحقت بالجيش في أثناء الحرب، غير أن «أبو الهدى» أجابه: من الآن فصاعدًا لن يكون هناك قتال لأني اتفقت مع النقراشي على ذلك ولا يوجد أي داع لرصد مخصصات مالية للجيش، ينظر منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص507-508؛ سليمان موسى، أعلام من الأردن، ص35.

اجتماعًا في القاهرة قبل انتهاء مدة الهدنة لاتخاذ قرار بشأن استئناف القتال أو تمديد الهدنة، فذهب أبو الهدى ويرافقه فوزي الملقي والفريق عبدالقادر الجندي وفي هذا الاجتماع فوجئ أبو الهدى بتبديل النقراشي لموقفه من تمديد الهدنة، متذرعًا بأنَّ الحكومة المصرية وأثناء فترة القتال الأولى قد أطلقت العنان للصحف المصرية التي أخذت تنشر الأخبار المثيرة عن انتصارات الجيش المصري وتقدُّمه السريع وإلحاق الهزائم بالصهاينة، وأنَّ الحكومة المصرية لا تستطيع أن تغير هذا المدح والتمجيد للجيش المصري، وسوف يعرِّض الحكومة إلى النقد والتجريح والمعارضة، هكذا كان رأي الدول العربيّة الأخرى، فلم يعارض أبو الهدى هذا الرأي في استئناف القتال، وخشي أن يكون هو المعارض الوحيد ويُتهم بالخيانة العلنية إذا أصرّ على معارضتهم[1]، وفي هذا الوقت لم تكن الجيوش العربيّة في وضع يسمح لها بتجدد الحيوية والنشاط العسكري بسبب النقص في السلاح والعتاد الذي كان على وشك النفاد[2]، وعلى هذا الأساس قابل كلوب الملك عبدالله وأطلعه على النقص في الاستعداد العسكري، وكذلك خوّفه على اللد والرملة، وطلب من الملك بأن يؤكد لـِ»أبو الهدى» بتمديد الهدنة ولو لفترة أخرى، فكتب الملك رسالة إلى «أبو الهدى» ذكر فيها كل ما قاله كلوب وحملها المرافق محمد الحسين متوجهًا إلى القاهرة بطائرة خاصة لتصل إلى «أبو الهدى» الذي كان في اجتماعات الجامعة، يحثُّه فيها ليبذل قصارى جهده ونفوذه من أجل تمديد الهدنة، فعاد المرافق وهو يحمل الجواب بأنه قرّر استئناف القتال ومع هذا الجواب استقالة «أبو الهدى» لكي يتسنّى

(1) سليمان موسى، أعلام من الأردن، ص35.

(2) كانت كل من مصر والأردن والعراق تحصل على الأسلحة والذخيرة من بريطانيا التي أخذت تطبق وبدقة ما يصدر عن مجلس الأمن وقرارها الدولي، والتي رفضت تزويد الجيوش العربيّة بأية تجهيزات، ينظر، مذكرات كلوب، ترجمة سليم التكريتي، ص222.

للملك تأليف وزارة جديدة تعيد النظر في الموضوع، غير أنَّ الملك أبرق له بأنه لم يقصد إحراجه، وأنَّ الخير فيما اختاره الله[1].

وعندما عاد أبو الهدى وأبلغ الملك أنَّ قرار استئناف القتال اتُّخذ بسبب تعرُّض كبار الساسة العرب للنقد اللاذع، وقرروا أن تقف القوات العربيّة موقف الدفاع وذلك بسبب النقص في السلاح والعتاد[2]، فسأل كلوب «أبو الهدى» وكيف تواصل القتال من دون عتاد؟ فأجابه: «لا نطلق النار إلاّ إذا أطلق الصهاينة النار أوّلاً»، وردَّ كلوب: «إنه لم يكن لدينا سوى النذر اليسير من الذخيرة، وقد طُلب إلينا بأن لا نطلق النار إذا كنّا نتجنَّب ذلك»، وأكَّد أبو الهدى بأن «لا تنفق أيّ نقود[3]. واستؤنف القتال مرة أخرى بتاريخ 9 تموز فكان التفوُّق واضحًا للقوات الصهيونية، إذ استطاعت احتلال مدينتي اللد والرملة والجليل وعدة قرى أخرى كان الجيش الأردني قد أخلاها[4] بعدما أصدر كلوب أوامره إلى الوحدة المرابطة في اللد والرملة بالانسحاب والتوجه إلى منطقة طوباس عند الغور الغربي لتقوم بمراقبة القوات الصهيونية، وتعزيز وإسناد القوات العراقية في منطقة بيسان[5]، وعند احتلال الصهاينة المدينتين يوم 12 تموز كان أوّل ما قاموا به هو عمل إرهابي فاعتقلوا الرجال وقتلوهم وجمعوا الأطفال والنساء وطردوهم من منازلهم[6]، وبعدها أصدر مجلس الأمن بتاريخ 15 تموز قرارًا بوقف القتال

---

(1) المجالي، المصدر السابق، ص76-77.

(2) سليمان موسى، أعلام من الأردن، ص36.

(3) مذكرات كلوب، ترجمة سليم التكريتي، ص222-223.

(4) تيسير ظبيان، مصدر سابق، ص170.

(5) يقول كلوب: تلقيت هذه الأوامر من بيفن وزير خارجية بريطانيا، ينظر مذكرات كلوب، ترجمة سليم التكريتي، ص225؛ المحافظة، العلاقات الأردنيّة البريطانية، ص184.

(6) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص515.

بناء على المقترح الأميركي المدعوم بالضغط والتهديد، وقبل الطرفان بمبدأ وقف إطلاق النار، فبدأ بتاريخ 18 تموز 1948، بعد أن أعطت الدبلوماسية الصهيونية الإشارة إلى الولايات المتحدة الأميركية بالضغط على مجلس الأمن بإصدار القرار[1]. بعد أن عقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربيّة اجتماعاتها للنظر بقرار مجلس الأمن بوقف القتال وإعلان الهدنة، وافقت الحكومات العربيّة باستثناء حكومتي العراق وسوريا[2]. فقبلت الدول العربيّة الهدنة تحت الضغط الأميركي والبريطاني وخاصة على الأردن، إذ أعلنت بريطانيا بأنها ستتوقف عن إعانة الأردن وعن دفع المعونة المالية بحجة غموض الوضع في فلسطين، وفعلاً فقد تأخَّر موعد تسديدها إلى ما بعد قبول الهدنة بتاريخ 27 تموز، وهكذا فُرضت الهدنة الثانية، على أنَّ إعلانها عن وقف القتال لم يمنع الصهاينة من إطلاق النار؛ إذ تابعت قواتهم احتلال المواقع ذات القيمة الاستراتيجية[3]. وقرّرت الحكومة الأردنيّة الدخول في مفاوضات مع الصهاينة لتحقيق اتفاقية دائمة متَّبِعة

---

(1) د.ك.و، ملفه 311/4851، المفوضية العراقية في عمّان، كتاب وزارة الخارجية إلى الديوان الملكي (وقف القتال)، و134، ص157؛ د.ك.و، ملفه 311/5436، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، جلسات الجامعة العربيّة، و17، ص26.

(2) بذل العراق في هذا الاجتماع الذي عقد في بيروت بتاريخ 17 و18 تموز 1948 جهده لرفض فكرة الهدنة، وتأمّل بأن تستطيع الجيوش العربيّة وتحت قيادة موحدة وحقيقية ومساندة حكوماتها مساندة فعلية وجدية بإدامة المجهود الحربي، فتقوم بتحرك ناجح تصحِّح به أخطاءها وتحسن مواقعها، ينظر، د.ك.و، ملفه 311/5436، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، جلسات الجامعة العربيّة، و17، ص27؛ ممدوح الروسان، مصدر سابق، ص268.

(3) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص521، علي محافظة، العلاقات، ص184.

قرار مجلس الأمن الذي صدر بتاريخ 16 تشرين الثاني 1948 والذي سُمّي فيما بعد «اتفاقية رودس»[1].

3. الملك عبدالله الأوّل وإعلان توحيد الضفتين

إنَّ تطورات الأحداث في فلسطين، نتيجة النكبة التي أصيبت بها الجيوش العربيّة في الحرب العربيّة-الصهيونية الأولى عام 1948، أوجدت وضعًا جديدًا يقتضي بالحفاظ على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية[2]. وهذا ما دفع بالحكومة المصرية إلى طرح فكرة إنشاء حكومة فلسطينية باسم (حكومة عموم فلسطين)، بدلاً من الهيئة العربيّة العليا[3]، وذلك في اجتماع مجلس جامعة الدول العربيّة المنعقد في القاهرة في 18 أيلول 1948، باعتبار «أنَّ لليهود دولة اعترفت بها دول كثيرة، وأنَّ النيّة جارية لإدخالها في هيئة الأمم المتحدة، ممّا يجعل من الضروري لعرقلة هذا المسعى، وجود حكومة عربيّة فلسطينية يُعترف بها، وتتولى هي مواجهة اليهود، وتنطق

(1) رودس: هي جزيرة في بحر إيجة من مجموعة أرخبيل الدوديكانز وتقع على مسافة 10 كم من ساحل الأناضول، استولى عليها العثمانيون عام 1522 ودام فيها حكمهم أربعة قرون، وفي عام 1912 احتلتها إيطاليا في الحرب الطرابلسية ولكن تركيا لم تعترف بهذا، وفي عام 1946 ضمت إلى اليونان، للتفاصيل.. ينظر أحمد عطية، مصدر سابق، ص573؛ د.ك.و، ملفه 311/2707، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، تقرير شهر شباط 1949، و14، ص18.

(2) ممدوح الروسان، مصدر سابق، ص277.

(3) شكلت الهيئة العربيّة العليا برئاسة الحاج أمين الحسيني في اجتماع مجلس الجامعة في 7 شباط 1948، واعتبرها ممثلة لفلسطين لدى الجامعة، وضمت في عضويتها جمال الحسيني ومعين الماضي وإميل الغوري ورفيق التميمي، د.ك.و، 311/4693، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، الجامعة العربيّة، و1، ص1.

باسم فلسطين بمجموعها»[1]. ويبدو أنَّ الهدف من طرح الحكومة المصرية لفكرة تشكيل حكومة فلسطينية ومن جماعة المفتي المنافس القوي للملك عبدالله، هو لتحقيق أمرين؛ الأول أن يجعل الشعب الفلسطيني يتطلع صوب مصر وجامعة الدول العربيّة في تحقيق أهدافه، والثاني أن يحول دون اتساع نفوذ الملك عبدالله وبالتالي تحقيق مشروعه الوحدوي (سوريا الكبرى).

وفي 23 أيلول 1948 أعلن عن تشكيل حكومة عموم فلسطين في غزة برئاسة أحمد حلمي عبدالباقي[2]، وقرر مجلس وزرائها[3]، اعتبار فلسطين دولة مستقلة، وانتخب الحاج أمين الحسيني رئيسًا للمجلس الوطني الفلسطيني في الأول من تشرين الأول 1948، الذي أعلن جملة مقررات في مؤتمره الأول في غزة، منها إعلان معارضته للوحدة مع الأردن، ورفضه

(1) وحدة ضفتي الأردن، وقائع ووثائق، عمّان، مطبعة الاستقلال، 1950، ص8.

(2) أحمد حلمي عبدالباقي (1882–1963) سياسي واقتصادي فلسطيني، ولد في مدينة صيدا، درس في نابلس وإسطنبول، عمل موظفًا في البنك العثماني بطولكرم، اشترك في حرب الاستقلال في سوريا عام 1918، عمل مستشارًا للمالية عام 1921 في شرقي الأردن، برز اسمه عام 1948 في الدفاع عن القدس، أصبح رئيسًا لحكومة عموم فلسطين عام 1948، ينظر عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ص94.

(3) تألف من رجاء الحسيني وزيرًا للدفاع وجمال الحسيني للخارجية ويوسف صهيون للدعاية وعوني عبدالهادي للشؤون الاجتماعية واللاجئين وإميل عقل للزراعة والدكتور حسين الخالدي للصحة وفوتي فريج للاقتصاد والشيخ حسن أبوالسعود للأوقاف وميشيل إيكاريوس للمالية ومعين الماضي للداخلية وعلي حسن للعدلية، ينظر، د.ك.و، 311/2706، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، حكومة عموم فلسطين، و6، ص45؛ د.ك.و، 311/5442، كتاب وزارة الداخلية في الديوان الملكي في 13 أيلول 1948، و71، ص106.

تكلم الملك عبدالله بالنيابة عن الشعب الفلسطيني[1]. كان موقف الملك عبدالله تجاه حكومة عموم فلسطين ينطلق من الأسس التالية:

1. أنها لن تكون أكثر من إعلان رمزي لا قدرة فعلية له على صيانة الأجزاء العربيّة من فلسطين، فضلاً عن استرداد الأجزاء المغتصبة.
2. أنها تتعارض مع رغبة سكان فلسطين أنفسهم سواء المقيمين في الضفة الغربية أو الذين نزحوا إلى الضفة الشرقية، وهم الأكثرية الساحقة، لأنهم كانوا يخشون من أنَّ كيانًا كهذا سيسبب ضياع فلسطين بأكملها، بسبب صغر مساحته وفقر أهله وعدم الثقة بمواقف الدول العربيّة والرجال القائمين على الحركة من الفلسطينيين[2].
3. أنَّ وجود قوات عسكرية -الجهاد المقدس- تابعة لحكومة عموم فلسطين تقف خلف قوات الجيش العربي وعبر مواصلاته ومعادية له، أصبحت تشكل مشكلة جديدة للأردن، فلو أنَّ الأردن انسحبت عقب إعلان هذه الحكومة لكان بإمكان اليهود أن يحتلوا فلسطين وتصبح حدودهم موازية لحدود الأردن، ولو بقي الجيش الأردني في مكانه وحاول اليهود استرجاع هذه المواقع لأصبح الجيش الأردني بين نارين، لأنَّ اليهود سيرمون في هذه الحالة بكل ثقلهم في المعركة وسيقف الجيش المصري والعراقي موقف المتفرج، وقوات الجهاد المقدس الواقعة خلف خطوطه لن تتعاون معه[3].

وفي ضوء هذه الأسباب انطلقت سياسة الملك عبدالله في معارضته

---

(1) د.ك.و، 311/2706 تقارير المفوضية العراقية في عمّان، حكومة فلسطين الجديدة، و6، ص41.

(2) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص534.

(3) كلوب باشا، جندي مع العرب، ص97.

لقيام حكومة عموم فلسطين، وعدم الاعتراف بوجود حكومة عربيّة منفصلة في فلسطين في ذلك الوقت، مهما كان تركيبها ومهما كانت قريبة منه، ولتنفيذ ذلك بعث الملك عبدالله إلى أمين عام الجامعة عبدالرحمن عزام برقية رفض فيها الاعتراف بـ(حكومة عموم فلسطين) وجاء في برقيته «إنَّ القيام بعمل كهذا في رأينا الرجوع بالبلاد إلى ما كانت عليه الحال إلى قبل 15 مايس، أي عودة الوضع المضطرب في فلسطين إلى ما كان قبل الانتداب البريطاني، وإنَّ تشكيل هذه الحكومة معناه تأييد مشروع التقسيم الذي قاومه العرب»[1]. وأكد في برقيته «إنَّ تشكيل حكومة عموم فلسطين فُرض على الفلسطينيين دون اختيارهم، والأردن لا يوافق على ذلك ويخاصمه»[2].

وفي الوقت نفسه وجَّه الملك عبدالله رسالة إلى رئيس حكومة عموم فلسطين أحمد حلمي، جاءت مطابقة لما تضمّنته الرسالة التي وجهها إلى عزام، عدا تضمينها اعترافًا بجهود أحمد حلمي الشخصية بقوله: «وأمّا جهادك الشخصي فلا نكران له، وودّنا لو كان غيرك كبش النطاح في هذه المبادرة»[3].

وكان الملك عبدالله حريصًا على الاتصال بكل مَن كان وراء تشكيل حكومة عموم فلسطين من الدول العربيّة، إذ بعث برقية إلى محمود فهمي النقراشي أوضح فيها موقف الحكومة الأردنيّة الرافض لقيام مثل هذه الحكومة[4].

---

(1) د.ك.و، 311/2706، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، حكومة فلسطين الجديدة، و6، ص42.

(2) عبدالله بن الحسين، الآثار الكاملة، ص243؛ سليمان موسى، أيام لا تنسى، الأردن في حرب 1948، عمّان، مطابع القوات المسلحة الأردنيّة، 1983، ص459.

(3) د.ك.و، 311/2706، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، حكومة عموم فلسطين، و6، ص42.

(4) عبدالله بن الحسين، الآثار الكاملة، ص244.

ويبدو أنَّ دوافع الملك عبدالله ووقوفه بهذا الموقف المعارض لتأسيس حكومة عموم فلسطين، هو متفق مع معارضة الأكثرية الساحقة من سكان فلسطين المقيمين في الأردن من أهالي الضفتين الغربية والشرقية، فضلاً عن معارضة بعض الفلسطينيين في الضفة الغربية لفكرة تشكيل تلك الحكومة معارضةً شديدةً، لأنهم كانوا يخشون أن يؤدي «كيانها الهزيل إلى ضياع البقية الباقية من فلسطين»[1]، إذ كان بعض وجهاء فلسطين يترددون على الملك عبدالله خلال هذه الفترة ويبحثون معه عن مصير بلادهم من أجل حماية الأراضي المتبقية وحماية الأماكن المقدسة، وكان موقفهم متفق مع وجهة نظر الملك، باعتبار أنَّ الجيش العربي إذا تخلى عن المناطق العربيّة التي تحافظ عليها من أجل فلسطين، فلم يكن بمقدور حكومة عموم فلسطين بالمحافظة عليها والدفاع عنها[2]. خاصة بعد إعلان الحكومة الأردنيّة عن سحبها للجيش العربي من فلسطين في حالة إصرار أعضاء دول الجامعة العربيّة على اعترافهم بحكومة عموم فلسطين، إذ جاء في بيانها «إنَّ هذه الحكومة الجديدة ستؤدّي بالتالي إلى الضرر الكبير تجاه الأردن وفلسطين»[3].

وفي المقابل فقد شكّل بعض من أفراد الضفة الغربية تنظيمًا باسم (جماعة الدعوة الهاشميّة) برئاسة علي خلف وسكرتارية الشيخ محارب خزعل معلنةً ولاءها وتضامنها مع الملك عبدالله وتأييدها لإنابته للتحدُّث

(1) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص534، تيسير ظبيان، مصدر سابق، ص175.

(2) د.ك.و، 311/2706، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، حكومة فلسطين، و6، ص43.

(3) عبدالأمير محسن جبار، التطورات السياسية، ص75.

باسم الشعب الفلسطيني، وعقدت عدة مؤتمرات اعتبرت فيها «فلسطين والأردن أمة واحدة ووطنًا واحدًا...»[1].

وفي الوقت نفسه وردًّا على تشكيل تلك الحكومة، بادر الملك عبدالله إلى عقد المؤتمرات المؤيِّدة لضمِّ القسم العربيّ من فلسطين إلى الأردن، فعقد مؤتمر شعبي فلسطيني-أردني في سينما البتراء في عمّان في الأول من تشرين الأول 1948، اتَّخذ فيه المؤتمرون قرارات تتعلق بالاتحاد مع الأردن، وتفويضهم الملك عبدالله التحدُّث باسم الفلسطينيين، وقرروا فيه بعث رسائل إلى الهيئة العربيّة العليا جاء فيها بأنهم «نيابةً عن عرب فلسطين إننا نسحب منكم الثقة في تمثيلنا أو التحدث باسمنا». وجاء اختيار هذا الموعد متزامنًا مع موعد انعقاد المجلس الوطني لـ(حكومة عموم فلسطين) في غزة، للتعبير عن رفض شرعيّة المجلس وقراراته[2].

كما عُقد في الأول من كانون الأول من العام نفسه مؤتمر آخر في أريحا، خشية من اعتراف الأمم المتحدة بحكومة عموم فلسطين، وقد ضمّ هذا المؤتمر ما لا يقل عن ألف شخص من زعماء ووجهاء القدس والخليل وبيت لحم ورام الله والأقضية التابعة لها، وأعلن فيه عن ضمّ الضفة الغربية إلى الأردن، وإعلان الملك عبدالله ملكًا على الأردن وفلسطين، كما طلب المؤتمرون من الدول العربيّة مواصلة القتال لإنقاذ فلسطين، وإرجاع اللاجئين ودفع التعويضات لهم، وقرروا تبليغ هذه القرارات إلى الأمم

---

(1) د.ك.و، 311/2706، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، تقرير عن شهر تشرين الأول 1948، و1، ص28.

(2) وهذا يعني اعتراف الأردن بالهيئة العربيّة العليا في فلسطين بوجودها واستمرارها برغم وجود حكومة عموم فلسطين، ينظر د.ك.و، 311/2706 تقارير المفوضية العراقية في عمّان، حكومة فلسطين، و6، ص44؛ منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق ص535؛ علي محافظة، العلاقات، ص188.

المتحدة والجامعة العربيّة وممثلي الدول الأخرى[1].

وبعد انتهاء المؤتمر في 3 كانون الأول قدَّم رئيس المؤتمر محمد علي الجعبري المقررات للملك عبدالله في قصر في الشونة، وألقى الملك على الوفد كلمة جاء فيها: «وإني لأعتبر قراركم هذا منّة من المولى عز وجل، وأنها عبء سأحمله وأبذل جهدي في سبيله»، وأخيرًا ختم كلمته بالقول: «أضع نفسي تحت تصرف أهل فلسطين حتى يكون النصر النهائي..»[2].

وعلى الفور عرضت هذه المقررات على مجلس الوزراء الأردني الذي وافق عليها في 7 كانون الأول، وقرر عرضها على مجلس الأمة، الذي وافق بدوره عليها في جلسة مشتركة عقدها يوم 13 كانون الأول 1948[3].

ويؤكد أحد الباحثين، أنَّ اختيار مدينة أريحا الفلسطينية مكانًا لانعقاد هذا المؤتمر له دوافع كثيرة، منها أنه يستهدف إضفاء أهمية على الانطباع الخاص بأنَّ الفلسطينيين يتصرفون من إرادتهم الحرة، وأنهم حين يقررون إعلان الملك عبدالله ملكًا على فلسطين، إنَّما يعبِّرون عن قناعاتهم بهذا الشأن، وهنا يكمن نجاح استراتيجية الملك عبدالله في الردّ على حكومة عموم فلسطين وعلى الدول العربيّة المؤيدة لها[4].

ويذكر سليمان موسى أنَّ توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء الأردني ذكر لرسول الملك إليه حول توحيد الضفتين واتخاذ الإجراءات اللازمة بصددها، قوله: «ما لنا ولهذا العبء الجديد والثقيل، فنحن لا نستطيع أن نحمله» وإنَّ

---

(1) د.ك.و، 311/2707، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، تقرير عن شهر كانون الأول 1948، و16، ص128.

(2) د.ك.و، 311/2707، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، تقرير عن شهر كانون الأول 1948، و16، ص103.

(3) المصدر نفسه، و16، ص104.

(4) عبدالأمير محسن جبار الأسدي، المملكتان الأردنيّة والسعودية، ص115.

الحكومة الأردنيّة لا تستطيع أن تعطي موظفي الضفة الغربية رواتب تعادل الرواتب التي كانت تعطيها سلطات الانتداب، لأنَّ ميزانية الأردن لا تتحمل أعباء جديدة، وإنَّ الموظفين الأردنيين الذين خدموا الأردن منذ نشأتها راضون وقانعون بمرتباتهم، وأخيرًا ختم أبو الهدى حديثه مع رسول الملك بالقول: «إنني لا أتحمل المسؤولية بما يحدث بعد ذلك»[1].

لقد تلا هذا القرار الذي اتَّخذته الحكومة الأردنيّة من قِبَل مجلس الوزراء ومجلس الأمة، المزيد من تأييد أبناء الشعب الفلسطيني الذين أعلنوا تأييدهم للوحدة مع الأردن، وذلك عن طريق عقدهم المؤتمرات الشعبية في اللد ورام الله ونابلس وغيرها من المدن الفلسطينية واتخذوا فيها جملة من المقرارات أبرزها[2]:

1. حق الشعب في تقرير مصيره.
2. أنه لا حياة لفلسطين من دون الأردن، وأنهم وجدوا في الملك عبدالله منقذهم فبايعوه ملكًا شرعيًا دستوريًا.
3. الموافقة على اتحاد البلدين، ومطالبة الملك عبدالله أن يبادر لاتخاذ الخطوات الدستورية والدوليّة التي يتطلبها توحيد البلدين.

وأمام هذا التأييد العام والمطلق من عرب فلسطين لسياسة الملك عبدالله بتوحيد الضفتين، أصدر الملك أوامره بالقيام بإجراءات التوحيد؛ إذ قامت الحكومة الأردنيّة بإلغاء الحكم العسكري الأردني على فلسطين،

---

(1) نقلاً عن سليمان موسى، أعلام من الأردن، ص44.

(2) للمزيد من التفاصيل عن المؤتمرات الشعبية المؤيدة لاتحاد البلدين ينظر د.ك.و، 2707/311، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، تقرير عن شهر كانون الأول 1948 و16، ص108–109.

وحلت محله إدارة مدنية بتاريخ 14 آذار 1949[1]، كما صدرت إرادة ملكية بتعيين الحاكم العسكري السابق إلى حاكم إداري مدني وتعيين عبدالله التل متصرفًا للقدس[2]. ومن إجراءات عملية التوحيد تقديم أبو الهدى استقالة حكومته بتاريخ 3 أيار 1949 إلى الملك، وكلفه بإعادة تشكيلها بإضافة ثلاثة وزراء من الضفة الغربية، فألَّف وزارته في 7 أيار ودخلها هؤلاء الثلاثة وهم (روحي عبدالهادي للخارجية، وخلوصي الخيري للتجارة والزراعة وموسى ناصر للمواصلات)[3]، وأصدر مجلس الوزراء قانونًا يسهِّل منح الجواز الأردني للشخص الفلسطيني لتسهيل عملية دخولهم من وإلى البلاد[4]. وفي نهاية أيار 1949 أمر الملك عبدالله بضمّ (2400) مقاتل فلسطيني، كانوا في جيش الإنقاذ، كوحدة كاملة إلى الجيش العربي الأردني، وخصص لهم رواتب من خزينة الجيش نفسها، كما قررت الحكومة الأردنيّة في 16 تموز 1949 إغلاق القنصلية الأردنيّة في القدس، بعد أن أصبحت القدس منطقة تابعة للإدارة الأردنيّة[5].

ولم تقف الخطوات التي قامت بها الحكومة الأردنيّة لإتمام عملية التوحيد عند هذا الحد، بل أعلنت في كانون الأول عام 1949 عن إلغاء جميع الحواجز الجمركية بين الأردن وفلسطين، وتوحيد العملة النقدية

---

(1) د.ك.و، 311/2707، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، تقرير عن شهر آذار 1949، و14، ص101؛ علي محافظة، العلاقات، ص189.

(2) د.ك.و، 311/4726، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، الوضع الداخلي في الضفتين، و24، ص39.

(3) د.ك.و، 311/2708، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، الوزارة الجديدة، و23، ص39.

(4) د.ك.و، 311/4726، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، الوضع الداخلي في الضفتين، و23، ص38.

(5) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص537–538.

بينهما، بحيث يكون الدينار الأردني هو وحدة النقد في الضفتين، واعتبارًا من الأول من كانون الثاني عام 1950[1].

وهكذا واصل الملك عبدالله سياسته تجاه إكمال توحيد الضفتين، على الرغم من معارضة معظم دول الجامعة العربيّة الذين أظهروا رفضهم لإجراءات ضم فلسطين إلى الأردن بأي شكل من الأشكال، وكانت السعودية ومصر قد اتفقتا على مطالبة دول الجامعة بفصل الأردن عنها، إذا لم يتنازل عن موقفه من سياسة ضم فلسطين، متهمين الأردن بخروجه عن إجماع الدول العربيّة، ومؤكدين أنَّ مؤتمر أريحا لا يمثل غالبية الشعب الفلسطيني[2].

ولأنَّ المادة (18) من ميثاق الجامعة العربيّة، ينص على ضرورة توفير شرطين لفصل أحد الأعضاء من الجامعة وهما:

1. ثبوت مخالفته لميثاق الجامعة العربيّة.
2. أن يكون قرار الفصل بإجماع الأصوات[3].

وبناءً على ذلك، فقد أرسلت الحكومة الأردنيّة كتابًا إلى الحكومة العراقية لمعرفة موقفها من الاقتراح المصري-السعودي بفصل الأردن من الجامعة، وجاء فيه: «يُقال إنَّ مجلس الجامعة ربما يبحث قضية إخراج المملكة الأردنيّة الهاشميّة من الجامعة، ومهما كان هذا القرار فإنه لا يتم إلاّ

(1) د.ك.و، 311/2707، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، تقرير عام عن شهر كانون الأول 1949، ص16 ص102.

(2) د.ك.و، 311/4874، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، كتاب الخارجية العراقية إلى الديوان الملكي في 4 كانون الأول 1948 و18، ص62؛ د.ك.و، 311/4726، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، وحدة الضفتين، و27، ص42.

(3) د.ك.و، 311/4726، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، وحدة الضفتين، و27، ص42.

بإجماع الآراء، فهل تنوي الحكومة العراقية مجاراة الآخرين بهذا القرار إذا أقدموا عليه؟»[1].

وفي 13 نيسان 1950 اتخذت اللجنة السياسية للجامعة قرارًا بالإجماع باستثناء الأردن، يقضي أنَّ إخلال أي قطر عربي بالحالة الراهنة في فلسطين، يُعدُّ نقضًا لتعهداته، ولأحكام المادة (الثانية) من الميثاق[2]، وللملحق الخاص بفلسطين، ونصَّ القرار على أنه عند وقوع الإخلال تُدعى اللجنة السياسية للجامعة للاجتماع واتخاذ ما يلزم وفقًا لأحكام الميثاق، وفي الوقت نفسه، أكدت اللجنة السياسية على قرارها السابق الذي اتخذته في نيسان الماضي، والذي نصَّ على أنَّ دخول الجيوش العربيّة إلى فلسطين لإنقاذها، «يجب أن يُنظر إليه كإجراء مؤقَّتٍ خالٍ من كل صفة من صفات الاحتلال أو التجزئة لفلسطين، وأنه بعد تمام تحريرها تُسلَّم لأصحابها ليحكموها كما يرون»[3].

وعلى الرغم من موقف الدول الأعضاء في الجامعة من إعلان الملك عبدالله ضمّ الضفة الغربية إلى الأردن، باشر الملك في 20 نيسان 1950 بتنفيذ الانتخابات في الضفتين، والتي أسفرت عن مجلس نيابي جديد ضمّ

(1) د.ك.و، 311/2707، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، تقرير عام عن شهر كانون الأول 1948، و16، ص19–20.

(2) نصت المادة الثانية من ميثاق الجامعة على أنَّ «الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقًا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، ينظر جامعة الدول العربيّة، محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق جامعة الدول العربيّة، القاهرة، المطبعة الأميرية، 1946، ص97.

(3) للتفاصيل ينظر د.ك.و، 311/2708، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، وحدة الضفتين، و83، ص132، ملحق الجريدة الرسمية للمملكة الأردنيّة الهاشميّة، مذكرات مجلس النواب الأردني، العدد 4، بتاريخ 18 أيار 1950.

عشرين نائبًا عن كل ضفة من الضفتين، وفي (24 نيسان) افتتح الملك الجلسة الأولى لمجلس الأمة الجديد الذي اتخذ قرارًا صادق بموجبه على الوحدة التامة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية في دولة واحدة هي «المملكة الأردنيّة الهاشميّة وعلى رأسها الملك عبدالله على أساس الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعًا»[1].

وقد ألقى سعيد المفتي رئيس الوزراء خطاب العرش وجاء فيه: «فإنه لمن دواعي الغبطة أن أفتتح لأول مرة في تاريخ الحياة الدستورية الأردنيّة مجلس الأمة وقد جمع بين ضفتي الأردن منبثقًا من إرادة شعب واحد ووطن واحد وأصل واحد»، ووصف الوحدة بين فلسطين والأردن، بقوله: «وانَّ الأردن كالطائر، جناحاه شرقه وغربه، ومن حقه الطبيعي أن يجتمع شمله ويتلاقى أهله»[2].

نال هذا القرار التاريخي مصادقة الملك عبدالله بعد ست ساعات من إقراره من مجلس الأمة الجديد، وإيذانًا باكتسابه الصفة التنفيذية النهائية أطلقت المدافع إحدى وعشرين إطلاقة[3]. واعتباره قرارًا منتهيًا لا رجعة فيه، وذلك ردًا على الدول العربيّة التي طالبت بفصل الأردن عن جامعة الدول العربيّة، وهكذا أصبحت الضفة الغربية رسميًا ضمن أراضي الأردن وتحت صيغة الاتفاق بين دول الجامعة العربيّة، على اعتبارها وديعة حتى

---

(1) د.ك.و، 311/2708، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، الانتخابات النيابية في الضفتين، و80، ص129؛

Vatikots. p.j. politics and the military in Jordan astady of the arab legion, 1921-1957, London,1978, p.52.

(2) الملك عبدالله، الآثار الكاملة، ص246.

(3) وحدة ضفتي الأردن وقائع ووثائق، ص2؛ سهيل سليمان الشلبي، مصدر سابق، ص288.

يتم تسوية القضية الفلسطينية لأراضيها المحتلة[1].

وأخيرًا تمّت وحدة الضفتين، التي تعبّر عن حلم لطالما حلم به الملك عبدالله من تحقيق مشروعه الوحدويّ؛ سواء من مشروع سوريا الكبرى أو قيام اتحاد بين الأردن والعراق أو ضمّ الأجزاء العربيّة المتبقية من فلسطين إلى الأردن.

ثالثًا: استشهاد الملك عبدالله الأوَّل في القدس عام 1951

كان الملك عبدالله حريصًا على أداء صلاة الجمعة في المسجد الأقصى بالقدس الشريف، وكان يطلب من حفيده الأمير حسين بن طلال مرافقته إلى الصلاة في المسجد الأقصى، وكان للملك عبدالله دور كبير في نشأة وتعلم الأمير حسين بن طلال، وكثيرًا ما كان يطلب منه الحضور إلى القصر، واصطحابه في كل مكان، ويخبرنا الأمير حسين في مذكراته عن تلك العلاقة بالقول: «وغالبًا ما كان يشرِّفني بالقيام بعمل المترجم الخاص له، ولقد كنتُ أصغي إليه في أثناء تناول العشاء وهو يتكلم عن أمور الملك»، وقال أيضًا: «هو الذي علّمني أنّ أفهم أفكار شعبي وأتفقد العالم العربي، وهو الذي علّمني بشكل خاص أنَّ أعظم واجبات الملك هو أن يخدم دومًا الشعب»[2].

ويخبرنا الأمير الحسين بن طلال بأنه قبل ثلاثة أيام من الذهاب إلى القدس، قال له جدّه الملك عبدالله ما نصه: «تذكَّر يا بنيّ أنَّ أهمّ شيء في الحياة أن يكون لديك التصميم على العمل، وأن تبذل قصارى جهدك بغض

(1) د.ك.و، 311/4726، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، برقية رئيس الوزراء إلى وزارة الخارجية، في 24 حزيران 1950، و34، ص50.

(2) الحسين بن طلال، ليس سهلاً أن تكون ملكًا (سيرة ذاتية)، ترجمة هشام عبدالله، عمّان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص25–26.

النظر عن العوائق والصعوبات التي تواجهك، عندها فقط تستطيع أن تتعايش مع نفسك ومع الله، وأتطلع إليك لتستمر فيه لخدمة شعبنا حيث تتولى المسؤولية ذات يوم»، وقد وعد الأمير جدَّه بأنه «سيبذل كل ما في استطاعته للقيام بواجبه»(1).

وكان الملك عبدالله قد أعلن في يوم الخميس 19 تموز 1951، عن نيّته أداء صلاة الجمعة في المسجد الأقصى بالقدس في اليوم التالي 20 تموز. وكان الملك قد تلقى في صباح اليوم نفسه رسالة مجهولة المصدر، أكد فيها مرسلها للملك أنَّ خطر القتل يتهدّده، إلاّ أنَّ الملك لم يُلق بالاً للرسالة، وفي الوقت ذاته طلب السفير الأميركي (المستر درو) مقابلة خاصة ومستعجَلة مع الملك، وحين أذن الأخير بمقابلته، قال المستر درو إنَّ هناك مؤامرة على حياته يدبّرها أشخاص انتقامًا لمقتل رياض الصلح رئيس وزراء لبنان(2).

---

(1) الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنيّة الهاشميّة، مهنتي كملك (أحاديث ملكية) نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جم، ترجمة غازي غزيل، طرابلس، مؤسسة مصري للتوزيع، 1987، ص29.

(2) ولد رياض الصلح بن رضا بن حمد باشا الصلح في مدينة صيدا 1893، نشأ رياض الصلح وترعرع في أسرة أرستقراطية ذات جذور سياسية، تلقى دراسته الابتدائية والثانوية في الكلية العثمانية، ثم أتمّ دراسته في كلية القديس يوسف للآباء اليسوعيين، وأتمَّ علومه الحقوقية في جامعات بيروت، وفي عام 1942 انتخب نائبًا عن لبنان الجنوبي، وكلف بتأليف أول حكومة دستورية في لبنان، وفي عام 1945 عين عضوًا في الوفد اللبناني الذي بسط لهيئة الأمم المتحدة مسألة جلاء الجيوش الأجنبية من لبنان، وفي عام 1946 وقع اتفاق باريس الذي تم بموجبه جلاء الجيوش الأجنبية عن لبنان، وتولى رياض الصلح رئاسة الوزراء سبع مرات حتى مرحلة الانقلابات عام 1949، وقد تعرض رياض الصلح إلى محاولات اغتيال من قبل أعضاء الحزب السوري القومي والاجتماعي، وبخاصة بعد أن وافق على إعدام رئيسه أنطوان سعادة عام 1949، وقد تمكن =

ومعنى ذلك أنَّ هناك مَن كان يشكّ في تواطؤ الملك في اغتيال رياض الصلح، أو على الأقل تقصيره بعدم توفير الحماية اللازمة له، وفي اليوم ذاته رجا رئيس الوزراء سمير الرفاعي الملك، أن يكون حذرًا لأنَّ تأكيدًا جديدًا وصل من السفارة الأميركية يحذر بشدة من العاقبة، وكان جواب الملك: «إنَّ الحياة والموت بيد الله لا غيره، وإرادة الله هي النافذة[1].

وكان السفيران الأميركي والبريطاني قد توسّلا إليه أن لا يذهب إلى القدس، ولاسيّما المسجد الأقصى لأنَّ هناك مؤامرة لاغتياله، ولكن الملك عبدالله أصرّ على الذهاب وقال: «سأموت إن كان هذا مصيري»[2].

والحقيقة أنَّ اغتيال رياض الصلح قد أثار استياء الملك عبدالله كثيرًا لسببين رئيسين؛ الأوّل ميله الشخصي لرياض الصلح للانسجام بين أفكارهما[3]، والثاني لأنها المرة الأولى التي يحدث فيها اغتيال سياسي في الأردن[4].

وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ الملك عبدالله أخذ بنظر الاعتبار بعض الحذر باتِّخاذ الاحتياطات اللازمة في القدس من جهة، وتعيين حابس المجالي المرافق له وتشديد الحراسة من جهة أخرى، إلاّ أنه على الرغم من

= أعضاء الأحزاب من اغتيال رياض الصلح في يوم الاثنين 16 تموز 1951 في عمّان أثناء زيارته للأردن، للتفاصيل انظر سعد محسن عبد العبيدي، رياض الصلح ودوره السياسي حتى عام 1951، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2001.

(1) عبدالأمير محسن جبار، التطورات السياسية، ص88–89.

(2) عادل عبدالصبور، ملوك وأمراء: الأسرار من الداخل، القاهرة، مطبعة النافذة، 2000، ص89–90.

(3) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص551.

(4) كلوب، بين العرب، ص223.

ذلك لم يتردَّد، إظهارًا للشجاعة أو اللامبالاة، أنْ يطلبَ من حفيده الأمير حسين بن طلال أن يرافقه قائلاً: «إنكَ تعلم بأنني طلبتُ من الكثير من الناس مرافقتي غداً إلى القدس، ولكن الغريب أنَّ معظمهم لا يرغبون في الذهاب، وكأنهم يخشون شيئًا، إنني لم أسمع في حياتي أعذارًا بهذه التفاهة»[1].

وأمّا بشأن اغتيال الملك عبدالله الأوَّل والذي تمَّ في ظهر يوم الجمعة 20 تموز 1951، فيصفه حفيده الأمير حسين بقوله: «عندما دخل جدّي المسجد الأقصى ما كاد يخطو بضع خطوات، حتى ظهر رجل وراء الباب الكبير إلى اليمين لم يكن في حالة طبيعية، وكان يمسك بسلاح، وقبل أن يستطيع أحد أن يبدي أيّ مقاومة، أطلق النار على رأس الملك، فأرداه قتيلاً»[2].

وقد تبيَّن من خلال التحقيق أنَّ القاتل شاب فلسطيني من القدس ويدعى (مصطفى شكري عشو) وينتمي إلى فرقة التدمير للجهاد المقدس، بقيادة عبدالقادر الحسيني والتابعة إلى جماعة أمين الحسيني[3].

ويبدو أنَّ أسباب ومسؤولية اغتيال الملك عبدالله الأوَّل تكمن في هزيمة الجيوش العربيّة في حرب 15 أيار 1948، وهو الأمر الذي ولَّد شعورًا بالنقمة في نفوس الجماهير العربيّة، بل إنَّ بعض الحكومات العربيّة وجَّهت

---

(1) الحسين بن طلال، ملك المملكة الأردنيّة الهاشميّة، ص30.

(2) المصدر نفسه، ص32.

(3) كان القاتل فلسطيني الجنسية وعمره 21 عامًا، ومهنته خياط في سوق الديانة في القدس، وقد قتل بعد تنفيذه العملية فورًا بسلاح الجنود الذين كانوا يرافقون الملك، وبعد أن تحرّت أجهزة الأمن في داره وجدت قنابل يدوية من نوع (ملز) وعدد من الطلقات النارية وأوراق شبيهة بالفتاوى التي تجند وتشجع على ارتكاب الاغتيال، للمزيد من التفاصيل عن التحقيق عن الجناة ينظر د.ك.و، 311/3649، تقارير السفارة العراقية في عمّان، تقرير حول مقتل الملك عبدالله، وو4–14، ص5–18.

انتقادات إلى الملك عبدالله على أساس أنَّ طموحاته السياسية المتمثلة بمشروع سوريا الكبرى ووحدة الضفتين كانت من بين أسباب تلك الهزيمة[1].

وقد كشفت المحاكمة عن خيوط عملية اغتيال الملك عبدالله بأنها حيكت في القاهرة، حين كان عبدالله التل لاجئًا سياسيًا ويعمل ضمن جماعة المفتي محمد أمين الحسيني رئيس الهيئة العربيّة العليا الموجودة في القاهرة، وكانت الهيئة تعارض ضم الضفة الغربية إلى الأردن وتسعى إلى تأسيس حكومة مستقلة على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية، ولكنَّ ذلك رُفض من قِبَل الملك عبدالله، الأمر الذي أدّى بجماعة المفتي إلى تشكيل معارضة قوية ضد الملك حظيت بدعم مصر وسوريا والسعودية[2].

ولعلَّ الأمير حسين بن طلال قد أكّد ذلك بقوله: «فكرتُ دومًا بأنَّ مصر كان لها نصيب من المسؤولية في الاغتيال، لأنَّ جدي كان له فيها كثير من الأعداء... لقد كانت مؤامرة ترمي إلى تفكيك أجزاء الأردن»[3].

وهكذا يتَّضح أنَّ اغتيال الملك كان بتخطيط من جماعة المفتي وعلى رأسهم عبدالله التل من القاهرة، وبتنفيذ بعض الفلسطينيين الناقمين على الملك عبدالله، وبذلك تمّت العملية باغتيال الملك عبدالله في 20 تموز 1951.

وقد شكّلت محكمة عسكرية خاصة للتحقيق في الحادث، وبدأت على الفور بالبحث عن كل ما يتعلق بالقاتل (مصطفى شكري عشو) (عائلته وأصدقائه وميوله)، واستمرّت عمليات الاعتقالات والتحقيق حتى 28 آب 1951، حيث ألقي القبض على (125) شخصًا، أفرج عن (121) منهم لعدم ثبوت الأدلة ضدّهم، واحتفظ بالباقين وهم أربعة رهن التوقيف. وهناك

(1) عبدالأمير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية في الأردن، ص90.

(2) عبدالأمير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية في الأردن، ص91.

(3) الحسين بن طلال، ملك المملكة الأردنيّة الهاشميّة، ص28.

متهمان آخران هما عبدالله التل وموسى أحمد الأيوبي في مصر، حيث حكمت المحكمة عليهما غيابيًا بالإعدام، كما حكمت على الأربعة الآخرين وهم علي موسى الحسيني وعبد عكة وزكريا عكة وعبدالقادر فرحات بالإعدام أيضًا، وتم تنفيذ الإعدام بهم في 4 أيلول 1951[1].

وأخيرًا استشهد الملك عبدالله المؤسس في المسجد الأقصى بالقدس الشريف، بتخطيط من عبدالله التل وجماعة المفتي في مصر، وبتنفيذ بعض الفلسطينين المأجورين بينهم ثلاثة من أقرباء المفتي. وإذا ما بحثنا عن الجهات المستفيدة من وراء هذه الجريمة، لوجدنا جهتين؛ العائلة السعودية لأنَّ للملك عبدالله أهدافًا بعيدة كان يسعى إلى تحقيقها منها مشروع سوريا الكبرى أو مشروع الهلال الخصيب، علاوة على ما كان يصدر من الملك عبدالله من إشارات واضحة إلى مملكة والده الملك حسين بن علي وكيف اغتُصبت منه أرض الحجاز، وكيف أُجبر مرغمًا على الابتعاد عن ملك آبائه وأجداده وتركه لابن سعود، كل هذه الأهداف الحقة المشروعة

(١) كشفت إفادة المتهم عبد عكة معلومات مهمة جدًا عن كيفية التقائه بموسى أحمد الأيوبي وكيف ذهبا معًا إلى الدكتور موسى الحسيني في أوائل عام 1950، وكيف كانوا يلتقون هناك ويدبرون مؤامرة لاغتيال الملك عبدالله، كما وردت إيضاحات عن الدور الذي أداه عبدالله التل في القضية وتفصيلات بالمقابلات التي تمت بالقاهرة، وعن المبالغ التي سلمت من قبل موسى الحسيني وعبدالله التل إلى موسى الأيوبي وعبد عكة، كما وردت في الإفادة معلومات وأسماء بعض الأشخاص الذين اشتركوا في المؤامرة وكيفية عثورهم على القاتل (مصطفى شكري عشو) وتجنيده وكيفية تسليمه المسدس والحجاب، للتفاصيل حول أسماء المعتقلين ونبذة عن حياتهم وإفادة المتهمين ينظر د.ك.و، 3649/ 311، تقارير السفارة العراقية في عمّان، تقرير حول مقتل الملك عبدالله، و4-14، ص5 وص18.

للملك عبدالله كانت تجعل العائلة السعودية قلقة وغير مرتاحة لبقائه على قيد الحياة[1].

أمّا الجهة الثانية، فهي مصر لرغبة الملك فاروق الجامحة لطمس حقيقة موقفه المشين أثناء هزيمة الحرب العربيّة- الصهيونية الأولى عام 1948، لاسيّما وأنَّ الملك عبدالله حمّله مسؤوليتها بقوله للصحفي المصري لطفي جمعة بمقابلة معه حول مسؤولية الملك فاروق ما نصه: «أفتخر بأنَّ جيشي قد حارب في القدس ومنعها من أن تقع في يد العدو، فهل تقول أين حارب جيشكم؟ -عفوًا بل جيش فاروق- في عام 1948، لقد دخلتم غزة وهي مدينة عربيّة ليس فيها يهودي واحد، ثم وقفتم عند مجدل عسقلان حتى جاء اليهود وأخذوها منكم، ولولا الأعمال الفدائية للإخوان المسلمين بجوار الخليل وبيت لحم لكان سجل جيش فاروق في حرب فلسطين لا يشرِّفه كثيرًا، قل لي هل يجوز أن نلوم الأسلحة الفاسدة لكي نبرِّر هزيمة فاروق في فلسطين؟»[2].

وهكذا دشَّن استشهاد الملك عبدالله الأوَّل ابن الحسين عهدًا جديدًا في البلاد، إذ تعرَّض التحالف الأردني-البريطاني والهيمنة البريطانية في منطقة الشرق الأوسط إلى الوهن والضعف، ودفن مشروع سوريا الكبرى مع الملك المؤسِّس الراحل[3].

(1) عبدالأمير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية في الأردن، ص91.

(2) ناصرالدين النشاشيبي، مصدر سابق، ص21.

(3) علي محافظة، العلاقات، ص197.

الخاتمة

استطاع الملك عبدالله الأوَّل ابن الحسين ومنذ بدايات نشاطه السياسي على الساحة العربيّة خاصة والدوليّة عامة، أن يثبت وجوده وتميُّزه بشكل لفت الأنظار إليه واسترعى اهتمام قادة العالم به، لِما عُرف عنه من حسن إدارة الشؤون العامة والسيطرة على زمام الأمور في الأزمات والأوقات الحرجة، والملك عبدالله لم يمتلك قدرات خارقة، ولكنه شخصية «عركتها الأيام وصقلتها التجارب»، لِما يمتلك من قدرات إدارية وبسالة عسكرية وواقعية سياسية، وبذا فهو يُعدُّ الوريث للنهضة العربيّة التي رفع لواءها أمير مكة المكرمة وشريفها الحسين بن علي.

كانت السياسة الواقعية التي اتَّبعها الملك عبدالله الأوَّل ابن الحسين والمتمثلة في مهادنة الحكومة البريطانية، وراء تمكُّنه من تحقيق مكاسب متتابعة للأردن، أدَّت في النهاية إلى نيل استقلاله الكامل بتكاليف ومعاناة أقل مقارنة بالدول العربيّة التي تكبدت الكثير من أجل نيل استقلالها، ولا شكَّ أنَّ الفضل يعود إلى النَّهج السياسي الواقعي والدبلوماسيّة الهادئة التي يتمتّع بها الملك عبدالله واستثماره للفرص، ممّا أوصل البلاد في نهاية الأمر إلى تحقيق هدفه المنشود بالسيادة والاستقرار.

كان للملك عبدالله الدَّور الأوَّل والأساس في تأسيس كيان سياسي إداري مركزي للأردن، وذلك من خلال حرصه على بناء دولة في البلاد عن طريق السلطة المركزية في الحكم، ينطلق من خلالها لتحقيق حلمه الوحدويّ في مشروع سوريا الكبرى بضمّ (الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين) تحت مملكته، معلنًا بأنَّ ذلك حق شرعي لنضال العرب تحت راية أبيه الشريف حسين بن علي، لأنَّ تلك الدول الأربع كانت تشكل كيانًا جغرافيًا

واحدًا تحت اسم (سوريا الطبيعية)، ولكن قُسِّمت بفعل التآمر الدولي الاستعماري على المنطقة العربيّة.

وكان الملك عبدالله الأوَّل ابن الحسين مدركًا لصعوبة تحقيق مشروعه الوحدويّ دفعة واحدة، لذلك اتَّجه صوب سياسة المراحل في التنفيذ، وحاول جاهدًا البدء بأيّ صورة بالوحدة من أيٍّ من هذه الدول، فضلاً عن محاولاته المستمرة للوحدة مع العراق، التي يرى أنَّ تحقيقها أمرًا يسيرًا بحكم العلاقات القوية التي تربط العائلة الهاشميّة الحاكمة في البلدين.

وكشفت الدراسة أنَّ طموحات الملك عبدالله الوحدويّة كان هدفها تحرير كامل التراب الفلسطيني والقدس الشريف من براثن المحتل الصهيوني، ولكن بأسلوب تقوية العرب ووحدتهم عن طريق مراحل التوحيد، ولعلَّ من سوء حظ الجماهير العربيّة أنَّ معظم حكّامها رفعوا لواء المعارضة الشديدة ضدّ الملك عبدالله ومشاريعه الوحدويّة، وبموقفهم هذا خدموا الدول الاستعمارية والصهيونية العالمية، إذ كانوا ينطلقون في معارضتهم لاستراتيجيّة الملك عبدالله الوحدويّة من تنافس شخصي وخشية على ذوبان كياناتهم وضياع سيادتهم في هذه المشاريع، ولا شكّ أنها مواقف تنطلق من مصالح شخصية ذاتية بعيدة عن أيّ بعد عربي أو قومي.

إلاّ أنَّ الملك عبدالله لم تثنِه هذه المواقف المُعارضة عربيًا ودوليًا عن الإصرار على تحقيق مشاريع العرب الوحدويّة لأنَّها الوسيلة الأقرب لتحرير القدس بنظره، وبعد أن تمكَّن من ضمّ القسم العربي من فلسطين إلى الأردن، لم يمهله المتآمرون طويلاً حتى نال شرف الاستشهاد في القدس وهو يروم أداء فريضة صلاة الجمعة في المسجد الأقصى، وهكذا استشهد الملك المؤسِّس ودُفن مشروعه الوحدويّ معه، ولكنه أسهم في تأسيس وبناء الدولة الأردنيّة الحديثة بوصفها المرحلة الأولى لتحقيق هذا المشروع.

قائمة المصادر

أولاً: الوثائق العربيّة غير المنشورة

أ- ملفات وثائق البلاط الملكي المحفوظة في دار الكتب والوثائق ببغداد، تقارير المفوضية العراقية في عمّان

1. د.ك.و، 311/598
2. د.ك.و، 311/711
3. د.ك.و، 311/1220
4. د.ك.و، 311/2161
5. د.ك.و، 311/2586
6. د.ك.و، 311/2647
7. د.ك.و، 311/2649
8. د.ك.و، 311/2706
9. د.ك.و، 311/2707
10. د.ك.و، 311/2708
11. د.ك.و، 311/2712
12. د.ك.و، 311/2737
13. د.ك.و، 311/3649
14. د.ك.و، 311/3688
15. د.ك.و، 311/3993
16. د.ك.و، 311/4680
17. د.ك.و، 311/4693
18. د.ك.و، 311/4726
19. د.ك.و، 311/4727
20. د.ك.و، 311/4788

21. د.ك.و، 311/4824
22. د.ك.و، 311/4848
23. د.ك.و، 311/4849
24. د.ك.و، 311/4851
25. د.ك.و، 311/4874
26. د.ك.و، 311/5400
27. د.ك.و، 311/5403
28. د.ك.و، 311/5404
29. د.ك.و، 311/5436
30. د.ك.و، 311/5442
31. د.ك.و، 311/5870
32. د.ك.و، 118/1/6 وزارة الخارجية العراقية.

ثانياً: الوثائق البريطانية غير المنشورة

أ- وثائق وزارة الخارجية البريطانية ((F.O.

1. F.o.371/27044، 1941
2. F.o.371/27063، 1941
3. F.o.371/27076، 1941
4. F.o.371/31371، 1942
5. F.o.371/45302، 1945
6. F.o.371/52355، 1946
7. F.o.371/52572، 1946
8. F.o.371/52920، 1946
9. F.o.371/62202، 1946

ثالثاً: وثائق وزارة الخارجية الأميركية غير المنشورة

1.Confidential, u.s.state department centeral of middle east in temal foreign affaris 1945-1954. u.s. state department ment Jordan.

رابعاً: الوثائق العربيّة المنشورة

1. جريدة الشرق العربي، الجريدة الرسمية لشرق الأردن.
2. الجريدة الرسمية للمملكة الأردنيّة الهاشميّة وملحقاتها 1946–1950.
3. الوقائع العراقية–بغداد، 1945–1947.
4. الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية، الكتاب الأردني الأبيض، عمّان، المطبعة الوطنية، د.ت.
5. وزارة الخارجية العراقية، معاهدة أخوة وتحالف بين مملكة العراق والحكومة الأردنيّة الهاشميّة، بغداد، مطبعة الحكومة، 1947.
6. وحدة ضفتي الأردن، وقائع ووثائق، عمّان، مطبعة الاستقلال، 1950.
7. محاضر مجلس الأعيان العراقي لعام 1947.
8. محمد عدنان عبد البخيت وآخرون، وثائق هاشميّة، أوراق الملك عبدالله بن الحسين، جامعة آل البيت، عمّان، شركة الدار العربيّة الأردنيّة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، 1994.
9. مجموعة وثائق سياسية 1929 في القضية الأردنيّة، عمّان، 1985.
10. ملف العالم العربي، الدار العربيّة للوثائق، بيروت، 1947.
11. وثائق جامعة الدول العربيّة، محاضر جلسات اللجنة السياسية، القاهرة، المطبعة الأميرية، 1946.
12. المجلس النيابي العراقي، تقرير سرّي، بغداد، مطبعة الحكومة، 949.
13. الحكيم، حسن، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي 1915–1946 بيروت، دار صادر، 1974.

خامساً: المذكرات والتراجم الشخصيّة

1. التل، عبدالله، كارثة فلسطين، مذكرات عبدالله التل، القاهرة، دار القلم، 1959.
2. الحسين، عبدالله بن، حقبة من تاريخ الأردن، الآثار الكاملة للملك عبدالله بن الحسين، بيروت، الدار المتحدة للنشر، 1973.
3. ـــــــ، الأمالي السياسية، عمّان، 1939.
4. ـــــــ، مذكراتي، عمّان، مطبعة مجلة الرائد، 1947.
5. داغر، أسعد، مذكراتي على هامش القضية العربيّة، القاهرة دار القاهرة، د.ت
6. قدري، أحمد، مذكراتي عن الثورة العربيّة الكبرى، دمشق، مطبعة ابن زيدون، 1956.
7. العسكري، تحسين، مذكراتي عن الثورة العربيّة الكبرى والثورة العراقية، بغداد، مطبعة العهد، 1936.
8. العسكري، جعفر، مذكرات جعفر العسكري، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة، لندن، 1988.
9. كلوب، جندي بين العرب، مذكرات الجنرال كلوب قائد الجيش العربي الأردني الأسبق، بيروت، دار العلم للملايين، 1958.
10. ـــــــ، مذكرات كلوب باشا (1897–1983) ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، بغداد، دار الفجر للنشر، 1988.
11. ـــــــــــ، مذكرات كلوب باشا (أبو حنيك يتكلم)، بغداد منشورات الشركة الشرقية للطباعة والنشر، د.ت.
12. طلال، الحسين بن، ملك المملكة الأردنيّة الهاشميّة، مهنتي كملك (أحاديث ملكية) نشرها فريدون صاحب جم، ترجمة غازي غزيل، طرابلس، مؤسسة مصري للتوزيع، 1987.
13. ـــــــ، ليس سهلاً أن تكون ملكًا (سيرة ذاتية)، ترجمة هشام

عبدالله، عمّان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.
14. السعيد، نوري، استقلال العرب ووحدتهم، الكتاب الأزرق، بغداد، 1943.
15. المجالي، هزاع، مذكراتي، عمّان، 1969.

سادساً: المصادر العربيّة

1. الأحمد، نجيب، فلسطين تاريخًا ونضالاً، عمّان، دار الجليل للنشر، 1958.
2. الأسدي، عبدالأمير محسن جبار، المملكتان الأردنيّة والسعودية، دراسة في تاريخ العلاقات الدوليّة، بيروت، دار الرافدين، 2015.
3. أبو دية سعد، وعبدالمجيد مهدي، تاريخ الجيش العربي 1921-1946، عمّان، مديرية المطابع العسكرية، 1990.
4. ـــــــ، الجيش العربي ودبلوماسية الصحراء، عمّان، 1987.
5. أنطونيوس، جورج، يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة الدكتور ناصرالدين الأسد والدكتور إحسان عباس، بيروت، دار العلم للملايين، 1978.
6. البطاينة، فيصل، ملف الحياة التشريعية والنيابية منذ تأسيس الدولة، ج1، عمّان، د.ت
7. التل، بلال حسن، الأردن محاولة للفهم، عمّان، دار اللواء للصحافة، 1978.
8. التل، وصفي، كتابات في القضايا العربيّة، عمّان، 1980.
9. الجاسر، صوان ونعمان أبو باسم، الأردن ومؤامرات الاستعمار، عمّان، دار الأيام، 1957.
10. الجادرجي، كامل، تكتل بغداد، بغداد، مطبعة الأهالي، 1947.
11. الجبوري، صالح صائب، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، بيروت، مطابع دار الكتب، 1970.

12. الجبوري، عبدالجبار حسن، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر السوري في أواخر القرن التاسع عشر إلى عام 1958، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1980.
13. الحكيم، سامي، ميثاق الجامعة والوحدة العربيّة، القاهرة، 1966.
14. حميدي، جعفر عباس، التطورات السياسية في العراق 1941–1953، النجف، مطبعة النعمان، 1976.
15. الحسني، عبدالرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1988.
16. ــــــــــ، الأسرار الخفية في حركة مايس 1941 التحررية، بغداد، مطبعة العرفان، 1958.
17. حوراني، هاني، التركيب الاقتصادي والاجتماعي لشرق الأردن: مقدمات التطور المشوه 1921–1950، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، 1978.
18. الخطاب، رجاء حسين، مؤتمر القاهرة وتأثيره على التطور السياسي في العراق، بغداد 2001.
19. خلة، كامل محمود، التطور السياسي لشرق الأردن 1921–1948، طرابلس–ليبيا، 1983.
20. خليل، عادل غفوري، أحزاب المعارضة العلنية في العراق 1946–1954، بغداد، 1948.
21. الخطبا، فوزي فلاح، محمد الشريقي حياته وآثاره، عمّان، دار الينابيع للنشر، 1993.
22. طربين، أحمد، الوحدة العربيّة، بيروت، 1958.
23. طلاس، مصطفى، الثورة العربيّة الكبرى، دمشق، منشورات مجلة الفكر العربي، 1978.
24. ضاهر، مسعود، لبنان: الاستقلال الصيغة والميثاق، بيروت، 1977.

25. ظبيان، تيسير، الملك عبدالله كما عرفته، عمّان، مؤسسة دار العلوم الإسلامية، 1967.
26. العارف، عارف، النكبة (نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود) 1947-1952، بيروت، المكتبة العصرية، 1956.
27. عبيدات، محمود، الدور الأردني في النضال العربي السوري 1908-1946، عمّان، 1993.
28. عبدالصبور، عادل، ملوك وأمراء: الأسرار من الداخل، القاهرة، مطبعة النافذة، 2000.
29. عياد، رناد الخطيب، التيارات السياسية في الأردن ونص الميثاق الوطني الأردني، عمّان، 1991.
30. عطية، أحمد، القاموس السياسي، القاهرة، 1964.
31. دافية، ميشيال كريستيان، المسألة السورية المزدوجة، سوريا في ظل الحرب العالمية الثانية، ترجمة جبرائيل بيطار، دمشق، دار طلاس للنشر، 1984.
32. دروزة، محمد عزة، الوحدة العربيّة، بيروت، مؤسسة المكتب التجاري، 1958.
33. ـــــــــ، حول الحركة العربيّة الحديثة، بيروت، المكتبة العصرية، 1950.
34. الروسان، ممدوح، العراق وقضايا الشرق العربي القومية، 1940-1958، بيروت، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، 1979.
35. زيادة، نقولا، عالم العرب، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، 1984.
36. الزركلي، خير الدين، عامان في عمّان، عمّان 1925.
37. سعيد، أمين، ثورات العرب في القرن العشرين، ترجمة نورالدين حاطوم، القاهرة، د.ت.

38. الثورة العربيّة الكبرى، المجلد الأول، القاهرة، مطبعة عيسى الحلبي وشركاؤه، 1967.
39. السعيد، نوري، محاضرات عن الحركات العسكرية للجيش العربي في الحجاز وسوريا 1916–1918، بغداد 1947.
40. سليم، هاني خير، السجل التاريخي المصوّر، 1920–1990، عمّان، مطبعة الإيمان، 1988.
41. الشقيري، أحمد، الجامعة العربيّة، كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربيّة، تونس–داربو سلامة للطباعة والنشر، 1979.
42. الشلبي، سهيلا سليمان، دور توفيق أبو الهدى في السياسة الأردنيّة 1938–1955، عمّان، دار اليازوري للنشر، 2004.
43. صايغ أنيس، الهاشميون والثورة العربيّة الكبرى، بيروت، المكتبة العصرية، 1966.
44. ـــــــ، الهاشميون وقضية فلسطين، بيروت، المكتبة العصرية، 1966.
45. الصباغ، صلاح، فرسان العروبة في العراق، دمشق، 1956.
46. قاسمية، خيرية، عوني عبدالهادي، أوراق خاصة، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، 1974.
47. كعوش، عبدالله وواصف الشيخ ياسين، المملكة الأردنيّة الهاشميّة في عهد الملوك العظام، القدس، د.ت.
48. الكيالي، عبدالوهاب، موسوعة السياسة، ج1، بغداد، المكتبة العالمية للنشر والتوزيع، 1986.
49. الكيالي، عبدالوهاب وكامل الزهيري، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، 1979.
50. كركبرايد، خشخشة الأشواك، ترجمة أحمد عويدي العبادي، عمّان، 1987.
51. لنشوفسكي، جورج، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر

الخياط، بغداد، دار المتنبي، 1965.
52. الماضي، منيب وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمّان، مكتبة المحتسب، 1979.
53. محافظة، علي، تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة، 1921–1946، عمّان، مطبعة الجامعة الأردنيّة، 1973.
54. ـــــــ، العلاقات الأردنيّة البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة 1921–1957، بيروت، دار النهار للنشر، 1973.
55. ـــــــ، الفكر السياسي في الأردن منذ بداية الثورة العربيّة الكبرى حتى نهاية عهد الإمارة 1916–1946، عمّان، مركز الكتب الأردني، 1990.
56. محافظة، محمد أحمد سليمان، العلاقات الأردنيّة–الفلسطينية السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1939–1951، عمّان، دار الفرقان–دار عمار، 1983.
57. مراد، عباس، الدور السياسي للجيش الأردني (1921–1973)، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، 1973.
58. ملكون، جبران، جلالة الملك عبدالله المعظم واستقلال المملكة الأردنيّة الهاشميّة، بغداد، مطبعة الشعب، 1974.
59. موسى، عصام سليمان، تطور الصحافة الأردنيّة 1920–1997، عمّان، منشورات لجنة تاريخ الأردن، 1998.
60. موسى، سليمان، أعلام من الأردن، توفيق أبو الهدى وسعيد المفتي، عمّان، المؤسسة الأردنيّة للنشر، 1993.
61. ـــــــ، إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن، عمّان، منشورات لجنة تاريخ الأردن، 1990.
62. ـــــــ، أيام لا تنسى، الأردن في حرب 1948، عمّان، مطابع القوات المسلحة الأردنيّة، 1983.
63. ـــــــ، تأسيس الإمارة الأردنيّة 1921–1925، عمّان، 1971.

64. ـــــــــ، الثورة العربيّة الكبرى، وثائق وأسانيد، عمّان، دار الثقافة والعلوم، 1966.
65. ـــــــــ، الحركة العربيّة الكبرى، المرحلة الأولى للنهضة العربيّة الحديثة 1908-1924، بيروت، دار النهار للنشر، 1977.
66. ـــــــــ، عمّان عاصمة الأردن، عمّان 1985.
67. ـــــــــ، غريبون في بلاد العرب، عمّان، دار الثقافة والإعلام، 1969.
68. ـــــــــ، دراسات في تاريخ الأردن الحديث، عمّان، وزارة الثقافة، 1999.
69. ـــــــــ، صفحات مطوية، عمّان، وزارة الثقافة والشباب، 1977.
70. مؤسسة آل البيت، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، صور من حياة جلالة المغفور له الملك عبدالله بن الحسين، 1882-1951، عمّان، 1982.
71. النشاشيبي، ناصرالدين، من قتل الملك، لندن، 1980.
72. نوفن، بيرو، تاريخ القرن العشرين، ترجمة نورالدين حاطوم لبنان، دار الفكر، 1980.
73. نقرش، عبدالله، التجربة الحزبية في الأردن، عمّان، منشورات لجنة تاريخ الأردن، 1991.
74. هير زوير، لوكاز، ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة أحمد عبدالرحمن مصطفى، القاهرة، دار المعارف، 1971.
75. وزارة الثقافة والإعلام، الأردن في خمسين عامًا 1921-1970 عمّان، 1972.
76. ـــــــــ، الأردن لمحة موجزة، عمّان، 1977.
77. ولسن، ماري، عبدالله وشرق الأردن بين بريطانيا والحركة الصهيونية، ترجمة فضل الجراح، بيروت، شركة قدس للنشر والتوزيع، 2000.
78. وهيم، طالب محمد، مملكة الحجاز 1916-1925، دراسة في الأوضاع السياسية، البصرة، مطبعة جامعة البصرة، 1982.

79. ياغي، إسماعيل أحمد، حركة رشيد عالي الكيلاني، بيروت دار الطليعة، 1974.

سابعاً: الرسائل والأطاريح الجامعيّة

1. بدور، ركان حمد سليمان، مجتمع إمارة شرقي الأردن 1921–1946، (دراسة اجتماعية اقتصادية)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة اليرموك، كلية الآداب، 2009.
2. جبار، عبدالأمير محسن، التطورات السياسية الداخلية في الأردن 1946–1958، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1991.
3. السبعاوي، عوني عبدالرحمن، العلاقات العراقية–التركية 1932–1958، جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، 1986.
4. الشواورة، عبدالسلام خليفة، العلاقات الأردنيّة–العراقية 1921–1958، رسالة ماجستير (غير منشورة)، بغداد، معهد البحوث والدراسات العربيّة، 1985.
5. فريحات، إيمان غربي، المعارضة السياسية في شرق الأردن 1921–1946، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك، كلية الآداب، 1998.
6. القريشي، محمد يوسف محمد، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام 1945، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2005.
7. حمدي، عثمان فتحي صالح، العلاقات العراقية–الأردنيّة 1958–1968، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية التربية، 2001.
8. خلايلة، أحمد، الاستراتيجية الأردنيّة وارتباطها بالقضية الفلسطينية 1921–1990، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 1998.

9. العامري، ممدوح سليمان، العلاقة بين الصحافة الأردنيّة والأمن الوطني، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، كلية العلوم الإنسانية، 2008.
10. العبيدي، سعد محسن عبد، رياض الصلح ودوره السياسي حتى عام 1956، رسالة ماجستير (غير منشورة)، بغداد، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، 2001.
11. عبيدات، أسما محمود، الأردن في الفترة ما بين 1939-1951 دراسة سياسية اقتصادية اجتماعية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك، كلية الآداب، 1994.
12. العدوان، شادية حسن، التطور السياسي للمملكة الأردنيّة الهاشميّة 1946-1967، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنيّة، كلية الدراسات العليا، 1993.
13. عميش، سليمان عقلة، تاريخ العلاقات الأردنيّة-الفلسطينية 1916-1988، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2001.
14. علي، صادق جابر، العرب وحركة نيسان-مايس 1941 في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية معهد الدراسات السياسية والدوليّة، 2002.
15. الطائي، نوال عبدالجبار سلطان الظاهر، العلاقات الأردنيّة-التركية 1946-1967، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية التربية، 1998.
16. محسن، علي سمارة محمد، دور إبراهيم هاشم في السياسة الأردنيّة 1933-1958، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك، كلية الآداب، 2004.
17. اللصاصمة، أحمد حرب بشير، الحياة النيابية في المملكة الأردنيّة

الهاشميّة من عام 1929–1967، رسالة ماجستير (غير منشورة)، بغداد معهد البحوث والدراسات العربيّة، 1998.

18. ياسين، سمية أمين، تكوين المملكة العربيّة السعودية 1918–1932، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1988.

19. اليعقوبي، علاء جابر موسى، توفيق أبو الهدى ودوره في السياسة الأردنيّة حتى عام 1956، رسالة ماجستير (غير منشورة)، بغداد، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، 2002.

ثامناً: الدوريات

1. حوراني، هاني، الأحزاب السياسية في فترة ما قبل الحرب العظمى 1936–1939، مجلة الأفق، الأردن، العدد 11 في 23 أيلول، 1992.

2. ــــــــ، الحزب الوطني الأردني، مجلة الأفق، الأردن، العدد 20 في 26 أيلول 1992.

3. ــــــــ، الذاكرة القومية، تاريخ الحياة الحزبية في الأردن، مجلة الأفق، الأردن، العدد 11 في 23 أيلول 1992.

4. ــــــــ، الحياة الحزبية والسياسية في فترة الحرب العالمية الثانية 1939–1945، مجلة الأفق، العدد 24 في 4 تشرين الثاني 1992.

5. ــــــــ، تنظيمات وأحزاب أهملها التاريخ الرسمي، مجلة الأفق، الأردن العدد 27 في 24 تشرين الثاني 1992.

6. الشاعر، جمال، تجربة الديمقراطية في الأردن، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 64، حزيران 1988.

7. درابير، كولونيل، دولة فلسطين العربيّة والمملكة الأردنيّة الهاشميّة، تونس، مجلة شؤون عربيّة، العدد 29، 1983.

8. محافظة، علي، النشأة التاريخية للجامعة العربيّة، بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد 41، 1981.

تاسعاً: المصادر الأجنبية

1. Abidi,aqil hyder hasan, Jordon,apolitical study from 1948-1957, London, 1965.
2. Areon,s.klieman,foundation of british policy arab world, the cairo conference of 1921, London, 1970.
3. Frye, Richard, the new east and areat powers new York, 1969.
4. Jarvis, g.s.arab command, secondimpression, London, 1943.
5. Kirk, George, the middle east (1945-1950)London, 1960.
6. Keller, general pierre, Laquastion Arab, press university Airesde, parice, 1954.
7. Khadduriy majid, independe Iraq(1932-1958), London, 1960.
8. Morris, James, The Hashemite kings, Faber and Faber London, 1959.
9. Patai, Raphael, The kingdom of Jordan, Princeton university press, Princeton, 1958.
10. Shwadran, binimin, Jordan Astate of Tension London, 1976.
11. Vatikots, p.j, politics and The Hrayin Jordan Astady of The arab Legion, 1921.–1957, London, 1978.
12. Churechil, Winston, My Early Life, London, 1930.
13. ___________, Great contem poraries, London, 1942..

عاشراً: الصحف العربيّة

1. الأردن (عمّان) 1947–1948–1950.
2. الأخبار (عمّان) 1947.
3. الجزيرة (عمّان) 1945–1947.
4. الرأي (عمّان) 1991.

5. صوت الأهالي (عمّان) 1946–1947.

6. فلسطين (القدس) (عمّان) 1946–1947–1948–1950–1951.

7. الدفاع (عمّان) 1946.

8. اليقظة (عمّان) 1946.